





# مجموعه قوانین التجاره

- قانون التجاره ماده ۲۱۲
- نیز قانون التجاره ۱۰۰
- اصول محاکمات التجاره ۱۶۵
- شرح قانون التجاره ۹۲ بند

۳۶  
۲/۱۰/۱۲

۵۷۰  
۵۷۰  
۵۷۰

۲۰۰  
۲۰۰  
۲۰۰

۷۵۵  
۷۵۵  
۷۵۵





# قانون التجارة

ترجمة من التركية الى العربية

عزتو نقولا افندي نقاش

طبع في بيروت في المطبعة العمومية سنة ١٨٨٠  
الموافقة سنة ١٢٦٧



# قانون التجارة

القسم الاول من قانون التجارة . في بيان التجارة على الاطلاق . والقسم الثاني في بيان احوال الافلاس . فالقسم الاول المشتمل على معاملات التجارة على الاطلاق يشتمل على فصول عديدة

## الفصل الاول

\* في حق التجار \*

المادة الاولى ان الاشخاص الذين يشتغلون بالتجارة ويعقدون مفاوضات متعلقة بالتجارة بموجب سندات يطلق عليهم أنهم تجار

المادة الثانية الشخص الذي اكمل سن الاحدى والعشرين سنة مآذون ان يسلك في اصول التجارة وايضاً من اكمل من العمر ثمانى عشرة لا يؤذن بذلك ان لم يربط بكفالة وليه او وصيه مع اعطاء الرخصة من طرف محكمة التجارة

## الفصل الثاني

\* في بيان الدفاتر التي مجبور كل تاجر ان يقننها \*

المادة الثالثة كل تاجر ملزم ان يسك دفتر يومية المعبر عنه بالمحرنال لكي يقيد به يوماً قيوماً ومادة بمادته ديونه ودمه ومطلوباته ويقيد به ايضاً جميع معاملاته التجارية والسفائح (بوالس) التي اشترها او السحوبة عليه وقبلها والتي نقل حوالتها بواسطة وضع الحوالة (الجيرو) وعلى الاطلاق كل اخذ وعطاء ويجوز ايضاً بالدفتر المذكور كل مصاريفه البيتية شهراً فشهراً قلماً واحداً . وما عدا هذا يجب عليه ايضاً ان يسك دفتر آخر يقيد به التقارير التي يرسلها الى شركائوه



وعملاته ويربط المكاتب الواردة اليه منهم شهراً قشراً ويحفظها

**المادة الرابعة** كل تاجر مجبور ان يسلك بكل سنة دفترًا اخر يُعبّر عنه باليلانشو عدا الدفترين المذكورين بالمادة الثالثة وينقد فيه فردًا فردًا امواله وامتنعه المتقولة ودبونه ومطلوباته

**المادة الخامسة** لا يجوز في الدفترين السالف ذكرهما ان يُترك محل خاليًا بحيث انه يمكن ان يحرر به لفظ اخر ولا ينبغي ان يقع بالتحريم تشويش بتغيير الكتابة ولا اضافة كلمة فيما بين السطور علاوة على السطر ولا اضافة او اخراج عبارات ما بواسطة الاشارة على حاشية الدفتر كثيرة كانت او قليلة. وبختم كل سنة يضع الذات المأمور من طرف محكمة التجارة في هذا الشأن صحًا على دفتر اليومية بحضور التاجر الذي يكون ابرزه. ولكن فليكن معلومًا ان المأمور الموما اليه ليس هو ما ذُونا ان يقرأ ولا كلمة واحدة بآية حجة كانت من كلام الدفتر المذكور وقبل ان يكتب شيء بالدفاتر المذكورة فالأمر المخصوص من طرف المحكمة بهذا العمل يضع ارقام اعداد على صفحات الدفاتر المرقومة ويحرر باخر الدفتر عدد صفحاته ويضع امضاه

**المادة السادسة** ان جماعة التجار اذا لم يراعوا في الدفاتر التي يجبرون ان يسكوها الشروط اللازمة المذكورة بل مسكوها بصورة غير مستقيمة ومخالفة للنظام فحين المرافعة لا تُعتبر دفاتر كهنه غير موافقة للنظام

**المادة السابعة** لا يؤسر التاجر حين المرافعة بابراز دفاتره. ولكن في امور الشركة ومناقشة الورثة والشركات او عند وقوع الافلاس تطلب الدفاتر اللازمة رسمًا من طرف محكمة التجارة

**المادة الثامنة** ان دفاتر التجار المنظمة طبقًا للقاعدة المذكورة قبل ان تكون برهانا ودليلاً للدعوى التي تقع بين التجار

**المادة التاسعة** لاجل استيضاح وإظهار المادة الحاصل النزاع بها بثناء روية الدعوى. تأمر محكمة التجارة رسمًا بابراز دفاتر التجارة لاجل روية

الامر المتنازع فيه فقط

## الفصل الثالث

\* في بيان عقد الشركة \*

**المادة العاشرة** ان انواع شركات التجارة حسب القانون هي ثلاثة. الاول هي الشركة التي باسم عمومي تشمل مجموع الشركاء وهي المعبر عنها بالقول للتيق. والثاني هي الشركة الكائنة بطريقة الوصاية وهي المعبر عنها بالقومانديت. والثالث هي الشركة الواقعة على الاسم تلك التي لم يذكر بها اسم احد من اصحاب المحصص اصلاً وهي المعبر عنها بالانونيم

### النوع الاول

**المادة الحادية عشرة** ان شركة القول للتيق المار ذكرها في على هذه الصورة. اي انها عبارة عن الشركة التي تعقد فيما بين شخصين او أكثر ويوضع لها اسم مخصوص ودبته يعني عنوان شركة بنصد التجارة

**المادة الثانية عشرة** ان العنوان الذي يوضع للشركة المذكورة من الضرورة ان ينسب لاسم احد الشركاء او للاسمين معاً

**المادة الثالثة عشرة** ان جميع الشركاء الداخلين بالشركة هم كافيون وضامنون كل التعهدات والمقاولات المدرجة في السندات التي امضاها الشركاء الماذنون بامضاء الشركة المذكورة

### النوع الثاني

**المادة الرابعة عشرة** ان شركة القومانديت يعني التي بالوصاية في عبارة عن وجود شريك او شركاء متعددين مسئولين ومتكافلين من جهة ومن الجهة الاخرى وجود شريك او شركاء متعددين يضعون راس مالم فقط المعبر عنهم بقومانديت يعني صاحب راس المال وشريك الوصاية. وهذه الشركة ايضاً لها تسمية مشتركة فيجب ان تكون باسم من اسماء احد الشركاء او اكثر اي من



اوليك الشركاء المتكافلين والمستولين

المادة الخامسة عشرة ان الشركاء المذكورة اسماؤهم بالسند انهم متكافلون ان كانوا متعددين وكانوا كلهم اداروا امور الشركة او ادارها واحد منهم او اكثر نيابة عن الباقيين فهذه الشركة تعتبر بالنظر الى الشركاء المتكافلين من قبيل الشركة المعنوية باسم عمومي واما بالنظر الى اصحاب راس المال فقط فتعتبر من قبيل شركة الوصاية اعني التومانديت

المادة السادسة عشرة ممنوع ادخال اسم الشريك التومانديت في عنوان الشركة

المادة السابعة عشرة ان الشريك التومانديت لا يعمل ضرراً وخسارة زيادة عن المبلغ الذي وضعه او تعهد بوضعه براسمال الشركة

المادة الثامنة عشرة الشريك التومانديت لا يستخدم في امور الشركة ولا يجوز استخدامه ايضاً في الوكالة

المادة التاسعة عشرة ان الشركاء التومانديت الذين يخالفون الممنوعة المصرحة بالمادة المذكورة يصفون كافلين ومتعهدين بجميع ديون الشركة وتعهداتها

### النوع الثالث

المادة العشرون ان الشركة غير المسماة المعبر عنها بالانوينيم ليس لها عنوان شركة حسب اصول التجارة. ويمنع تعريفها باسم احد اصحاب الحصص اصلاً

المادة الحادية والعشرون ان الشركة المذكورة توصف بتصريح الاشياء المبينة في عليها

المادة الثانية والعشرون ان صورة ادارة الشركة المرقومة تجرى بمعرفة الاشخاص الجائز موقفاً توكيلهم وعزلهم وتصميمهم. فهؤلاء الوكلاء هم مساوون للشركاء وغير الشركاء والموظفين وغير الموظفين

المادة الثالثة والعشرون ان المديرين هم مسئولون بمقتضى اجراء الوكالة

المحولة لعهدهم فقط وليسوا بمديريين وكافلين تعهدات الشركة بسبب ادارتهم امور الشركة

المادة الرابعة والعشرون ان ذوي الحصص ليسوا ضامين ضرراً وخسارة اكثر من الحصص التي وضعوها في راس مال الشركة

المادة الخامسة والعشرون ان راس مال الشركة غير المسماة يقسم الى اسهم والاسهم ايضاً الى حصص متساوية المبالغ

المادة السادسة والعشرون ان سندات اسم الشركة المنظمة بناءً على ان لا يكون مصرحاً فيها باسم اصحاب سندات الاسهم. اي من وجدت في بنك يكون هو المتصرف بسهمها وبيعه ايضاً يكون بتسليم السند

المادة السابعة والعشرون ان سندات اسم الشركة المنظمة بناءً على ان يكون مصرحاً فيها باسم اصحاب سندات الاسهم يجب ان تكون مفيدة بدفانر الشركة وبيعها ايضاً يكون باعطاء شرح ممضى عليه في حاشية السند من طرف الشركة وتقيده بدفانر الشركة

المادة الثامنة والعشرون ان الشركة غير المسماة بعد ان يكون في اول الامر اعطى الاذن بعقد ما وتنظيمها بموجب فرمان. ينبغي ان يتقدم سند المفاولة الذي يترتب بين الشركاء. واذا لم يجد بضوئه شروط وقبود مضرة في الملك والامة وصدر باجرائها ارادة سنية - لطانية يجوز حينئذ تنظيم واجراء تلك الشركة

المادة التاسعة والعشرون ان راس مال شركات التومانديت يعني التي على طريق الوصاية يجوز ايضاً ان ينسب الى اسم ولكن يلزم ان تراعى وتوقي بها جميع القواعد والنظامات الموضوعة بمقتضى التومانديت

المادة الثلاثون ان سندات الشركات المعنوية وهي التوللتيف يعني المسماة بالعمومية والتومانديت التي بطريق الوصاية المحررة بمعرفة محكمة التجارة او فيما بين الشركاء بامضاء انهم فقط. هي معتبرة ولكن السندات المفضاة بامضاءات الشركاء فقط يجب ان تكون بمقدار عدد اصحاب الحصص. وسندات كهذه منظمة



فما بين الشركاء يجب ان تكون على سياق واحد ويصرح وبين بكل منها عدد اصحاب الحصص كم شخص هم . وعدد السندات التي اعطيت ولكن ان كانت تلك السندات نظمت بمحكمة التجارة وتهدت في دفاترها فلا حاجة لتحرير عدة نسخ منها بل تكفي نسخة واحدة

**المادة الحادية والثلاثون** ان صكوك الشركة غير المسماة يجب ان يصير تنظيمها بمعرفة المحكمة وعقب ذلك يلزم ان يصير العرض والاستئذان عنها **المادة الثانية والثلاثون** من اللازم ان يتصرح في جميع سندات مفاولة الشركات الكائنة من قبيل شركة التولتيف يعني العمومية والقومانديت يعني التي بطريق الوصاية . اولاً اسماء والنايب الشركاء بالفعل غير الذين هم اصحاب حصص بالاسم بطريق الوصاية . وكيفية حالم ومحل اقامتهم . ثانياً عنوان تجارة الشركة . ثالثاً اسماء الشركاء المأذونين من طرف الشركاء بروية الامور والادارة والامضاء . رابعاً كيفية رأس المال سواء كان دفع او سوف يدفع اسمها . او كان من قبيل الوصاية المعبر عنها بالقومانديت . خامساً تاريخ ابتداء الشركة وانتهائها ويدون ان يصرح باسم الشخص الذي هو صاحب رأس المال يعني التومانديتير يصير قيد سندات المفاولة المذكورة في محكمة التجارة ويمرر اعلانها

**المادة الثالثة والثلاثون** ان سند المفاولة المنظم بحق عقد شركة ما اذا تمحور رسماً يصادق عليه وبمضى من طرف محكمة التجارة واما سندات المفاولة التي لم تمحور رسماً بل امضيت بامضاء المتشاركين فان كانت بحق شركة ما من شركات النوع الاول المعبر عنها بالتولتيف تمضي من عموم الشركاء . وان كانت من قبيل شركات النوع الثاني المعبر عنها بالتومانديت سواء كانت منسوبة الى اسم وحصص او غير منسوبة تمضي من الشركاء المتكافلين او مدبري الامور

**المادة الرابعة والثلاثون** ان الارادة السنية السلطانية الصادرة بحق عند شركات الانونيم يعني غير المسماة وسند مفاولة الشركة يلصقان على حائط محكمة التجارة وهكذا يعلن الاثنان سوية بوقت واحد

**المادة الخامسة والثلاثون** بعد تكميل وانتهاء مدة كل شركة . اذا لزم

تقريرها واستدادها تكررًا يجب ان يثبت ذلك في صكوك اصحاب الحصص وفي هذه الصكوك كما وفي السند المين عقد كل شركة وفي جميع السندات المنضمة فتح الشركة قبل مدتها المخصصة وعند كل تبديل يحصل في الشركاء وكف يدهم وانسحابهم من الشركة وبكل الشروط والعقود الجديدة التي يصير وضعها مع اختلافها وبكل اختلاف يحصل بتبديل عنوان المحل ينبغي ان تراعى الشروط والتواعد المبينة في المادة ٢٢ و٢٣ المحرزين اعلاه . وباقتراض عدم اتمام ذلك تكون مقاولاتهم غير معتبرة . ولكن هذا الاهمال لا يؤخذ سبباً ووسيلة لابطال حقوق المدعين الخارجين عن الشركة

**المادة السادسة والثلاثون** ما عدا ثلاثة انواع الشركات المحررة اعلاه ان شركات التجارة على وجه الخاصة هي معتبرة ومقبولة ايضاً حسب القانون

**المادة السابعة والثلاثون** ان وجود هذه الشركات بحق فعل تجاري واحد او افعال متعددة ومتنوعة . ومافية الاشياء والاموال المبينة عليها كما ان صورة تركيبها والحصص الشائعة لكل من الشركاء بها جميع ذلك موقوف على الشروط والمفاولات المتعقبة فيما بين اصحاب الحصص

**المادة الثامنة والثلاثون** ان اثبات الشركات التي بطريقتي الخاصة يكون بابرار دفاتر التجارة والمكاتب

**المادة التاسعة والثلاثون** ان الشركات التي على سبيل الخاصة ليست محتاجة الى التكاليف والقواعد الرسمية المرعية الاجراء بحق باقي الشركات

**المادة الاربعون** كل المنازعات التي تقع بين الشركاء بحق مصلحة الشركة ترى وتفصل بمعرفة مبرزين

**المادة الحادية والاربعون** ان الدعوى التي ترى بمعرفة المبرزين يجوز نقلها الى محكمة التجارة اذا لم يكن سبق الشرط بحقها من الطرفين المتنازعين على ان لا يصير التثبيت من طرفها بكيفية استدعاء نقلها الى محكمة التجارة . او بكيفية الفاء وعدم اجراء الحكم والاعلامات



المادة الثانية والأربعون ان نصب وتعيين المميزين يكون بسندات  
مضاة من الطرفين المتنازعين او بمعرفة محكمة التجارة

المادة الثالثة والأربعون ان المهلة التي تُعطى لاجل اصدار الحكم والاعلام  
تعيين من الطرفين المتنازعين عقيب نصب المميزين وان لم يحصل اتفاق بينها  
بخصوص المهلة فعلمة التجارة تعين ذلك

المادة الرابعة والأربعون اذا احد الشركاء او بعضهم امتنع عن تعيين  
المميزين يُبادر الى تعيينهم ربما من طرف محكمة التجارة

المادة الخامسة والأربعون ان اوراق ومذكرات الطرفين المتنازعين  
المتعلقة بدعاويهما يسلمانها الى يد المميزين بدون ان يؤخذ عنها مجلساً اي رسم  
ونكفٍ كان

المادة السادسة والأربعون ان الشريك الذي يتأخر عن تسليم الاوراق  
والمذكرات يتنبه عليه في ان يسلمها في مدة عشرة ايام

المادة السابعة والأربعون قضية تطويل وتديد الوعدة لاجل تسليم  
الاوراق عند الاقتضاء في بامكان المميزين

المادة الثامنة والأربعون اذا لم تُعط مهلة جديدة او انقضت المهلة  
الجديدة فمن صلاحية المميزين ان يروا الدعوى ويحكموا بها على منتضى  
الاوراق والمذكرات التي تسلمت لهم

المادة التاسعة والأربعون عند وقوع اختلاف آراء فيما بين المميزين  
يتعين ميز اخر من طرف المميزين اذا لم يكن مذكوراً اسم ميز اخر في صك  
المثاقلة ولكن اذا لم يتفقوا على انتخابه يتعين من طرف محكمة التجارة

المادة الخمسون ان حكم واعلام المميزين يلزم ان يكون مبنياً على  
الاسباب والدلائل ويجري بعمومه بدون ان يكون قابلاً للتعديل والتغيير اصلاً  
وبامر ناظر التجارة يتفقد وسجل بمحكمة التجارة وفي مدة ثلاثة ايام يصير تسليمه

واعطائه (حاشية) المراد من الاسباب والدلائل المبينة في المتن يعني ينبغي ان  
يتبين في الاعلام المهررا لخصوص المحكوم به تطبيقاً لاية مادة من مواد القانون  
التجاري قد صارت رويته وحكم به.

المادة الحادية والخمسون عند وفاة احد الشركاء تنفخ شركة وتغير  
الورثة على روية محاسباته المتعقدة المختصة بالتجارة في محكمة التجارة وفقاً للشروط  
المهرة اعلاه على موجب المناولات والنوثرانات التي عندها قبل مع شركائه

المادة الثانية والخمسون ان دعاوي الصغير التي ترى بمعرفة مميزين  
بداعي منازعات متعلقة بشركة التجارة. قضاية للصغير مجبور الوصي ان يدعي بنقلها  
تكراراً الى محكمة التجارة (حاشية) من مقتضى الارادة العلية ان اموال شريك  
متوفٍ كهذا تظهر بعد المحاسبة اذا وجد له ورثة صغار لا تعطى للورثة بل صيانة للقيم  
تعطى للشركة.

## الفصل الرابع

\* في بيان تجارة التوميسيون يعني بطريق الوصاية \*

المادة الثالثة والخمسون ان التوميسيو في يعني الذي يتعاطى التجارة  
بطريقة الوصاية بطلق على ذاك الذي يجري معاملات تجارته باسمه او بعنوان  
شركته ما لحساب احد الموكلين له

المادة الرابعة والخمسون كل قوميسيو في يكون دفع دراهم سلفية لاجل  
الامتنعة المرسلة له من محل اخر يرسم المبيع لحساب احد موكله فهذه الدرام  
التي دفعها سلفاً وفاتضها ومصاريفه له الحق ان يتقدم على الجميع بامر استيفائها  
وذلك باخراجها اياها من قيمة الامتنعة ولكن عليه ان يثبت بان الامتنعة المذكورة  
موجودة في مخازنه او مودعة في مخزن كرك البلدة تحت تصرفه وارادو. وان  
كانت لم ترد الامتنعة بعد فعله ان يثبت بان الامتنعة أرسلت له بموجب سند  
حمولة السفينة المعبر عنه ببوليصة ديفاريقو



المادة الخامسة والخمسون ان الامتعة اذا كانت تصرفت لحساب الموكل وصار تسليمها وتسليمها فالتاجر القوميسيوني يتقدم ويخرج على باقي اصحاب دين الموكل المذكور بامر استيفائه الدرام التي يكون اسلمها مع الفاتس والمصاريف من ثمن تلك الامتعة

### الفصل الخامس

\* في بيان القوميسيونيين والامنا المامورين بنقل وابصال الاشياء برآ وبحراً \*  
المادة السادسة والخمسون كل امين وقوميسيوني مجبور في ان ينفذ بدفاتر اليومية جنس ومقدار وكيفية ائمان الامتعة والاشياء المأموور بنقلها وابصالها برآ وبحراً

المادة السابعة والخمسون ان الامتعة والاشياء المسلمة للامين والقوميسيوني كما محرر اعلاه اذا لم يحصل مانع قوي وسبب حقيقي فهو ضامن ابصالها لحملها بمدة المهلة المحررة والمعيّنة بقائمة الرسالية

المادة الثامنة والخمسون اذا ضاعت وتلفت الامتعة والاشياء او تعطلت من المطر والرطوبة فالامين والقوميسيوني هو ضامن ذلك ان لم يكن موجوداً شرطاً في قائمة الرسالية بخالف ذلك او ان لم يكن حصل سبب قوي خلاف العادة

المادة التاسعة والخمسون ان الامتعة والاشياء التي صار تسليمها ان تحويلها الى القوميسيوني والامين اذا حوّل امر نقلها وابصالها الى قوميسيوني وامين غيره وكان تسليمها وحوالها بانضمام راي التاجر الاصلي الذي سلمها وحوالها فبالضرر الذي يحصل يكون القوميسيوني الاول بريئاً منه وانما اذا كانت اجري ذلك برأي الخصوصي فالضرر والخسارة يعودان عليه

المادة الستون ان الاشياء بعد ان تكون خرجت من مخزن البائع او الشخص المرسل ان ضاعت في اثناء الطريق فالضرر الذي يحصل يعود على صاحب المال الاصلي اذا لم تكن بينهم مقابلة مغائرة لذلك ولكن يحق لصاحب المال ان يدعي على الامين والقوميسيوني والمكاري الذي نقلها

المادة الحادية والستون ان السند المعبر عنه بقائمة الرسالية هو السند الحاوي للمقابلة فيما بين الشخص المرسل المال وبين المكاري وكذلك بين الشخص المرسل المال وبين القوميسيوني والمكاري والامين

المادة الثانية والستون ينبغي ان يكون بقائمة الرسالية المذكورة تاريخاً ويحرر ويندرج بها مقدار وجنس الاشياء التي ستقتل ونوع الاضوة اي الطرودة ومدة الايام التي سيصير ابصالها بها لحملها مع بيان اسم وشهرة القوميسيوني والامين المتعهد بنقلها وبيان محل اقامته وتلك الاشياء لمن يكون تسليمها واسم وشهرة المكاري ومحل سكنه ومقدار اجرة النقلة وكيفية التضمينات اللازم دفعها بفرضية عدم توصيلها بظرف المدة التي تتعين وهكذا تغطي القائمة المذكورة من طرف القوميسيوني والامين او الشخص المرسل وتصدر الاشارة على حاشية السند عن نومرو وعلامة الاشياء المرسله وتنفيذ السند المذكور بعينه في دفتر القوميسيوني والامين

المادة الثالثة والستون ان الاشياء التي تنقل بواسطة المكاري اذا اصابها ائلاف لاسباب خلاف العادة او حصل الائلاف من منقضى جنس تلك الاشياء او تلفت بداعي ظهور مانع قوي ففي هذه الحالات لا يلتزم المكاري بشيء من ذلك الائلاف وانما ما عدا ذلك فكل تلف يحصل ضامته المكاري

المادة الرابعة والستون ان الاموال والاشياء التي ما امكن ابصالها لحملها ببيعها المعين وذلك بداعي ظهور سبب خلاف العادة فالمكاري ليس بمشول لجهة تجاوز مهلتها

المادة الخامسة والستون بعد ان تكون سلمت الاموال والاشياء المنقولة واعطيت اجرها وكراؤها ايضاً فان حصل ادعاء ما بحق المكاري فهو غير مسبوع

المادة السادسة والستون عند وقوع المنازعة على الاشياء المنقولة بعرفة المكاري والامتناع عن قبولها ترسل جماعة من اهل الخبرة بصفة مامورين



من طرف محكمة التجارة وبعد معاينة تلك الاشياء وتحقيق وتبيان حقيقة حالها فان دام الاصرار على عدم قبولها يحكم بفرمان عال بتوقيفها بطريق الامانة او بنقلها الى محل ما مون نظير الكبرك لكي تحفظ به وببيع مقدار منها لاجل تادية اجرة نقلتها

المادة السابعة والستون الشروط والاحكام المبينة بالمواد السالفة الذكر في مرعية الاجراء بحق روسا السفن ومديري الديليجانس وعربيات الكرى وكل الذين ينقلون الاشياء اجمع

المادة الثامنة والستون اذا اقتضى الامر لاقامة الدعوى على الابن والمكاري بداعي ضياع الاشياء المنقولة ونقلها وكانت تلك الضائعات والاتلافات حدثت ضمن المالك المحروسة فبعد مرور سنة اشهر على الكبر ممنوع استماع تلك الدعوى وان كانت حدثت في البلاد الاجنبية فالممنوعة تعتبر من بعد مرور اثني عشر شهراً وان كان ذلك الادعاء ناشئاً عن ضائعات تعتبر المهلة من يوم المباشرة بنقل الاشياء وان كان ناشئاً عن تلف فيصير الاعتبار من يوم تسليمها وتسليمها وانما اذا ظهر ان تلك الوقوعات نشأت عن حيلة وخيانة ففي اي وقت كانت تمكن اقامة الدعوى وحيث المل المذكورة لا تعد مانعة لروية الدعوى.

المادة التاسعة والستون مادة البيع والشراء ان كانت رُبطت بسند جرى في المحاكم الشرعية والمجالس القانونية او بسند ممضي بامضات الطرفين او وجد بها اوراق نوطات ممضيات فيما بين الماسرة والذين باخذون وبييعون بوالس لحساب الآخرين او صار قبولها بقطع التينات على مقتضى القائمة المعبر عنها بفاتورة فائبات مواد ذلك البيع والشراء يكون مقبولا ومسبوعا في ابرار السند والبوصله والقائمة المذكورات وفي اراءة مكاتب الخابرة ودفاتر الطرفين وتثبت ايضا باقامة الشهود اذا وجد ذلك مناسبا لدى محكمة التجارة

## الفصل السادس

\* في بيان اصول البوالس المتداولة بين التجار \*

المادة السبعون ان البوليصة التي تُحب من محل على محل لا بد ان يكون لها تاريخ ومصرحا بها بمقدار المبالغ التي ستدفع واسم الشخص الذي يدفع الدرام واي متى وفي اي محل سيصير دفعها. ويلزم ان يتبين بها هل ان القيمة التي تقابلها عبارة عن نفود وامنة او عن كونها محسوبة لحساب ما او عن جهة اخرى. ويذكر بها بوجه صريح هل انها منوطة بامر شخص غائب او هي بتصرف الساحب وكذلك ان كان لها نسخة واحدة او اثنتان او ثلاث او اربع او اكثر من ذلك فهذا ايضا يذكر بها وبصير البيان عن كونها ذات كم نسخة في

المادة الحادية والسبعون يجوز ان تكون البوليصة مسحوبة على شخص ما ويندرج بها ان قيمتها تدفع من شخص اخر او من فلان المقيم ببلد اخرى كما انه يجوز ايضا ان تكون مسحوبة بموجب امر شخص اخر وتكون مسحوبة لحسابه

المادة الثانية والسبعون ان المل المسحوبة منه البوليصة ومحل دفعها واسم الشخص المسحوبة عليه وصنفته بفرضه تحرير مادة منها في البوليصة بصورة غير مقارنة المحفظة فلا تعتبر هكذا بوليصة يحكم اوراق البوالس بل تعد كأنها سند عادي

المادة الثالثة والسبعون ينتضي ان يصير تجهيز وتحضير قيمة ما يتقابل البوليصة من طرف ساحب البوليصة وان كانت مسحوبة لحساب شخص اخر فتصير مداركة ذلك من طرفه. وعند الاقتضاء ساحب البوليصة لحساب غيره لا يقدر ان يخلص من ضمانه قيمتها دائما الى المسحوبة له او الى اصحاب المولات بعده

المادة الرابعة والسبعون عند حلول اجل البوليصة يجب ان يكون موجودا بذمة المسحوبة في عليه الى الساحب او الى من امر بسحبها مبلغ مقداره على القليل بقدر قيمة البوليصة



المادة الخامسة والسبعون عندما تُقبل البوليصة يستفاد من كيفية قبولها ان ما يقابل قيمتها هو موجود. وهذا دليل كافٍ عند اصحاب الحوالات الواضعين الامضاء بظورها. وبفرضية قبول البوليصة او عدم قبولها فطالما انها لم تندفع بميعادها يترتب على ذمة صاحب البوليصة فقط ان ثبت في اثناء كان موجوداً بذمة الذين تحبث عليهم البوليصة ما يقابلها. واذا لم يثبت ذلك ولو ان ورقة البروطيستو جرت بعد مهلتها المعبنة ايضاً فلا تبرا ذمته من خزان قيمتها

المادة السادسة والسبعون ان صاحب البوليصة والمجبرين هم كافلون بعضهم بعضاً لاجل قبول البوليصة وتاديبها بميعادها

المادة السابعة والسبعون ان عدم قبول البوليصة يثبت بالسند المعبر عنه بالبروطيستو

المادة الثامنة والسبعون عندما تبرز البروطيستو بعدم قبول البوليصة يقدر كل صاحب حوالة ان يطلب وياخذ من صاحب الحوالة الذي يكون وضع الامضاء قبله كفيلاً او رهناً لكي يكون اميناً على دفعها بميعادها وذا لثابضاً يطلب من الذي قبله حتى يصل الى الساحب ولا يعكس اعني لا يقدر صاحب الحوالة المتضمن ان يطلب من المؤخر كفيلاً ورهناً. وكل من لا يعطي كفيلاً او رهناً مجبور ان يدفع قيمة البوليصة مع مصاريف البروطيستو والريفايبو يعني مصاريف الاعادة

المادة التاسعة والسبعون ان الشخص الذي يقبل بوليصة بضحي متعمداً يدفع مبلغها بلا ريب ولو ان الساحب كان افلس قبل قبولها والذي قبلها ما احاط علماً بذلك فمع هذا ايضاً لا يحق له ان يتكل عن القبول ويتنعم عن دفع دراجها

المادة الثمانون ان كيفية قبول البوليصة يجب ان يكون مصادقاً بالامضاء وفي بيان تعبير كلمة مقبولة وان كان لها وعدة بعد الاحلاع يوماً واحداً او اياماً عديدة او شهراً او اشهراً متعددة يجب ان يتصرح تاريخ قبولها واذا لم يكتب اليوم المقبولة فيه يجب ان تندفع قيمتها بحلول ميعادها اعتباراً من تاريخها

المادة الحادية والثمانون اذا لم يكن دفع قيمة البوليصة يحل اقامه فابلها بل يحل آخر يجب على القابل ان يبين محل اقامه من يدفعها لكي يجري المتقضي بفرضية عدم دفعها

المادة الثانية والثمانون ان قبول البوليصة لا يجوز ان يكون معلناً بشرطه ما ولكن يجوز ان يحصر القبول بمقدار من المبالغ المعبنة في البوليصة وفي هذه الحالة يجب على حاملها ان يجري البروطيستو على المبالغ الباقية

المادة الثالثة والثمانون يلزم قبول البوليصة في حال ابرازها وعلى الكثير في مدة اربع وعشرين ساعة واذا مرت الاربع والعشرون ساعة ولم ترد تلك البوليصة سواء قبلت او لم تقبل فالذي اوقفها تبقى عليه وبني مسئولاً بضررها وخسارتها لدى حاملها. (في هذا البند يفترض ان البوليصة تسلمت الى المحبوبة عليه واقامها عنه لكي يعلم عليها اما بالقبول واما بعدمه)

المادة الرابعة والثمانون اذا جرى بروطيستو بعدم قبول البوليصة يجوز قبولها من طرف شخص آخر بتوسط اختياراً لساحبها او لاهد الذين قبلوا حوالتها بوضعهم الامضاء بظواهرها ولكن يجب ان تذكر كيفية التوسط في ورقة البروطيستو وتضمن من طرف المتوسط

المادة الخامسة والثمانون ان الشخص المتوسط ملزم ان يخبر بتوسطه من قد توسط لاجل بلا امهال

المادة السادسة والثمانون ان البوليصة المحبوبة على شخص ما وان تكن قبلت من غيره بطريقة التوسط مع هذا يحق لحاملها ان يدعي على صاحبها وعلى الذين قبلوا حوالتها واقياً جميع حقوقه

المادة السابعة والثمانون تحجب البوليصة بناءً أن تندفع بحال ابرازها او بعد ابرازها يوماً او اياماً واشهر متعددة او من بدء تاريخها يوماً او اياماً واشهر متعددة وايضاً باليوم المعين من كل شهر وبوقت معروف وبخصوص نظير البناير (سوق مشهور يفتح بوقت معلوم كسوق طهطه وسوق عكاظ)



المادة الثامنة والثانون ان البوالس المفروطة ان يكون دفعها اوبسته  
يعني بحال الاطلاع تندفع في آن ابرازها

المادة التاسعة والثانون ان البوليصة المحبوبة بناء على ان تندفع بعد  
ايرازها يوم وبايام واشهر متعددة تعين وتخصص وعدتها اي اجلها من تاريخ  
قبولها واما اذا لم تقبل وجرى عليها بروطشو عدم قبولها فمن تاريخه

المادة التسعون ان البوليصة التي وعدة دفعها في البنابر تستحق في اليوم  
الذي هو قبل اليوم المخصص لختام البنابر واذا كانت مدة البنابر يوماً واحداً  
فقط فيكون حلول اجلها في يوم ذلك البنابر

المادة الحادية والتسعون اذا استخفت وعدة البوليصة يوم من ايام  
الاعباد المعدودة اعياداً حسب القانون تندفع في اليوم الواقع قبل ذلك العيد

المادة الثانية والتسعون ان جميع انواع المل المعطاة لاجل دفع البوالس  
وهي التي من قبيل المراعاة والمساعدة وعادة البلدة في ملغاة  
( في بيان كيفية الجبرو يعني الحوالة )

المادة الثالثة والتسعون ان امتلاك البوليصة ينتقل من الواحد الى  
الآخر بطريقة الحوالة ( الجبرو )

المادة الرابعة والتسعون الحوالات التي تحرر في البوليصة يجب ان  
تؤرخ وتبين فيها اخذ قيمة البوليصة واسم من قد دخلت بههته

المادة الخامسة والتسعون ان كيفية الحوالة اذا لم توافق الشروط المبينة  
في المادة السالفة الذكر فلا تكون من قبيل انتقال البوليصة بل تكون من قبيل  
الوكالة الاعبادية

المادة السادسة والتسعون ممنوع هو ان يوضع تاريخ حوالة البوليصة  
قبل يوم تحريرها وكل من ارتكب ذلك يعد مروجاً

المادة السابعة والتسعون من امضى البوليصة وقبلها ومن احاطها جميعهم

يحسبون كفلاء بعضهم البعض تجاه حاملها

المادة الثامنة والتسعون كل تأدية البوالس وان يكن جارياً بطريقة  
القبول والحوالة مع هذا عند الحوالة ان كان الحال له لا يعتد الشخص الذي سيدفع  
الدرهم بقدر ان يطلب ويأخذ كفيلاً احتياطاً من الخارج المعبر عنه باول

المادة التاسعة والتسعون ان كفالة الاول منه اذا اعطيت من شخص  
خارج فلا فرق بين ان تحرر في البوليصة او تربط بسند آخر وكفيل الاول  
هذا يعني نظير الساحبين والمولين الكافلين والضامين بعضهم بعضاً ما لم تكن  
سبقت مقابلة اخرى فيما بين الطرفين

المادة المائة يجب دفع قيمة البوليصة من المسكوكات التي اشير اليها بها

المادة المائة والواحدة الشخص الذي يدفع قيمة بوليصة قبل وعدتها  
وحصل بمخها ادعاً لا يوقع حيلة وفساد فلا يخلص من المسؤولية وحينئذ يجب ان  
تري الدعوى بمعرفة محكمة التجارة ويجري عليها التدقيق لكي يعرف ان كان  
الدفع معتبراً او غير معتبر

المادة المائة والثانية ان الذي يدفع بوليصة باستحقاقها ان لم يحصل عليه  
المنع والفيه من طرف ما يعني بريء الذمة منها بالكلية

المادة المائة والثالثة لا يجبر حامل البوليصة على اخذ مبلغها قبل استحقاقها

المادة المائة والرابعة دفع البوليصة هو معتبر اذا حصل على اية نسخة  
سواء كانت الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او غير ذلك وانما يجب ان تحرر  
على النسخة المدفوعة ان حكم النسخ الاخرى قد انقضى

المادة المائة والخامسة من يدفع دراهم البوليصة بموجب النسخة الثانية او  
الثالثة او الرابعة او باقي النسخ لا يحصل على براءة ذمته ان لم يسترد النسخة التي  
وضع عليها الامضا الحاسوبية قبولها

المادة المائة والسادسة لا تجوز المخالفة بتأدية البوليصة ما لم تكن البوليصة



مفتودة او يكون ظهر افلاس حاملها

المادة المائة والسابعة ان البوليسة التي لم تقبل بعد اذا ضاعت يحق لصاحبها ان يطلب قيمتها بموجب النسخة الثانية والثالثة والرابعة ولم جراً

المادة المائة والثامنة ان البوليسة الضائعة ان كانت وضعت عليها علامة التبول فامر تحصيل قيمتها بموجب النسخة الثانية والثالثة والرابعة يتوقف على اعطاء كفالة بامر وتسيه محكمة التجارة

المادة المائة والتاسعة ان الذي اضاع البوليسة قبلت كانت اولم تقبل اذا لم يمكنه ابراز احدى النسخ الثانية او الثالثة والرابعة ولم جراً يجب ان يدعي مبلغ البوليسة الضائعة ويثبت من دفعته كونه صاحب البوليسة الحقيقي وبعد اعطائه الكفيل يحق له اخذ دراهمها

المادة المائة والعاشر اذا حصل الادعاء على تأدية البوليسة وفقاً لمطوق المادتين المذكورتين وظهر امتناع (اي عدم موافقة الى الطلب من طرف الخصم) فصاحب البوليسة الضائعة يمكنه ان يحفظ ويصون كل حقوقه باختر البروطستو وانما هذا البروطستو يجب ان يحرر بعد استحقاق البوليسة بيوم واحد ويجبر صاحب البوليسة ومجملها بالطريقة والرسوم المدونة ادناه بحق اعلان البروطستو ضمن المل المعينة

المادة المائة والحادية عشر صاحب البوليسة الضائعة يراجع الشخص الذي احالها قبله لكي يحصل على نسخة الثانية وذلك ايضاً يجب عليه ان يساعد عند الشخص الذي امضى حوالتها قبله بنوع انه بالتسلسل تتعقب اصحاب الحوالات الواحد بعد الاخر حتى يصير الوصول الى الشخص الاصيل الذي سحب البوليسة واما المصاريف التي تحصل هذا السبب تبعها الذي اضاع البوليسة

المادة المائة والثانية عشر ان حكم الكفالة المحررة في المادتي ١٠٨ و ١٠٩ المدرجتين اعلاه يدوم مدة ثلاث سنوات ففي اثناء المدة المذكورة اذا لم يظهر ادعاء ومطالبة بنوع من الانواع يضي حكم الكفالة منسوخاً بالكيفية

المادة المائة والثالثة عشر المبالغ التي تعطى من اصل مبلغ البوليسة على الحساب تسقط عن ذمة صاحب البوليسة ومجملها والمبلغ الباقي منها يجب على حامل البوليسة ان يجري بموجو البروطستو

المادة المائة والرابعة عشر ليس بيد المحكام اعطاء المهلة لدفع قيمة البوليسة

المادة المائة والخامسة عشر ان دراهم البوليسة التي اُجري عليها بروطستو يسوغ دفعها من شخص آخر بطريقة التوسط حرمة لمصاحب البوليسة او للاحد الذين قبلوا حوالتها ويلزم حينئذ ان تصرح كيفية التوسط والدفع في عبارة ورقة البروطستو او في ذيلها

المادة المائة والسادسة عشر كل من يدفع دراهم بوليسة ما بطريقة التوسط تنقل اليه حقوق حاملها فالتوسط ملزوم ايضاً ان يراعي الرسوم والقواعد التي واجب ان يجريها حالاً الحامل . واذا دفعت قيمة البوليسة بطريقة التوسط لحساب الساحب فتضي ذمة جميع اصحاب الحوالات برة . واذا دفعت بالتوسط حرمة للاحد اصحاب الحوالات فكل من جاء بعد من اصحاب الحوالات تبرأ ذمته واذا ظهر كثيرون يطلبون دفع قيمة البوليسة بطريقة التوسط فيقدم ويترجع على الجميع ذلك الشخص الذي يتعهد بتبرئة ذمة اشخاص اكثر من غيره ولكن الشخص المسحوبة عليه البوليسة في الاصل الذي صار سبباً لانفاذ البروطستو نظراً لعدم قبولها منه اذا طلب ان يدفع دراهمها فيقدم على جميع الطالاب

المادة المائة والسابعة عشر ان حامل البوليسة المسحوبة من جهات بلاد اوروبا البرية ومن جزائرها ومن سواحل افريقية الشمالية المعين دفعها في البلاد الغاية بعد الاطلاع عليها اولي عايد يوم او شهر او ايام او اشهر متعددة يجب عليه ان يدعي بدفعها او يقبولها مدة ستة اشهر من تاريخها واذا لم يدع فيضي محروماً من حق الادعاء على اصحاب الحوالات وعلى صاحب البوليسة الاصيل الذي يكون قد اوصل قيمتها ولكن يستثنى من ذلك راس الرجا الصالح حي سواحل جنوبي افريقية فالبولالس المسحوبة منها تمتد المهلة للادعاء بها ستة واحدة



وكذلك مهلة الادعاء بالبوليس المسحوبة من بلاد اميركا البرية ومن جزائرها ومن بلاد الهند وجزائرها وفي الجملة من كل البلاد البعيدة الى البلاد العثمانية فانها تنفذ الى سنة واحدة

وهكذا ايضاً حامل البوليس المسحوبة من بلاد الدولة العلية اللازم دفعها في الديار الاجنبية اذا اهل الادعاء بدفعها او بقبولها باثناء المهلة الموضوعة والمعينة بالنظر الى مسافة البلاد البعيدة كما هو اعلاه يضمن محروماً من كل حقوقه كما تقدم الشرح ولكن في اثناء المحاربة تضاعف المهلة المذكورة . ولكن اذا سبق فيما يجب بائع وشاري البوليس وايضاً فيما بين اصحاب الحوالات اجراء مقاولات مخصوصة لا تنطبق الاصول المذكورة فلا يطراً عليها خلل بداعي هذه النظامات

المادة المائة والثامنة عشر يجب على حامل البوليس ان يطلب تاديبه تنوذاً في يوم حلول ميعادها

المادة المائة والتاسعة عشر اذا حصل الامتناع عن تاديب البوليس في حلول ميعادها فيلزم في ثاني يوم استحقاقها ان يدعي بعدم دفعها بعمل السند المعبر عنه بالبروطستو وانما اذا صادف ذلك في يوم عيد من الايام المعدودة حسب القانون اعياداً فيؤخر ذلك العمل الى اليوم الثاني

المادة المائة والعشرون ان حامل البوليس ولو اجرى قبلاً البروطستو بعدم القبول او بداعي وفاة الشخص المسحوبة عليه البوليس فلا يعني من اغخاذ بروطستو اخر من اجل عدم الدفع وان اقلس قابل البوليس قبل حلول ميعادها فيبقى لحاملها ان يجري عليها البروطستو ويدعي بملغها

المادة المائة والحادية والعشرون ان حامل البوليس المجاري عليها بروطستو عدم الدفع قادر على الادعاء باخذ الكفالة على صاحب البوليس وعلى كل من اصحاب الحوالات فرقاً فرقاً او على مجموع اصحاب الحوالات والساحب معاً جملةً وهكذا اصحاب الحوالات يتدرك كل منهم ان يدعي باخذ الكفالة على الوجه المشروح من الذين احوالوا البوليس قبله او من الساحبين

المادة المائة والثانية والعشرون ان حامل البوليس (المراد المجاري عليها بروطستو عدم الدفع) اذا ادعى على من احواله فقط فيلزم ان يبلغه البروطستو وان لم تحصل تاديبها فيلزم ان يدعوه الى المحكمة بمدة خمسة عشر يوماً من تاريخ البروطستو ان كان مقبلاً بمحل تبعد مسافته مرحلة واحدة وان كان بائع البوليس مقبلاً بمحل تبعد مسافته عن المحل الذي يجب ان تندفع فيه قيمة البوليس اكثر من مرحلة واحدة يجب امتداد المهلة باضافة ثلاثة ايام عن كل مرحلة زائدة

المادة المائة والثالثة والعشرون عندما تجري بروطستات على البوليس المسحوبة في بلاد الدولة العلية ومشروط تاديبها في الجزائر الخارجة عن بلاد الدولة العلية البرية وفي بلاد بعيدة او في البلاد الاجنبية فالمهلة المعينة لاجل قيام الدعاوي على ساحب البوليس وعلى الذين قبلوا حوالاتها المتبقيات ببلاد الدولة العلية هي هنا كما ياتي بيانه في قبرص واكريت وباقي الجزائر الواقعة في البحر الابيض تعتبر المدة شهرين وفي مصر واسكندرية والبلاد الواقعة في تلك النواحي اربعة اشهر وفي بلاد تونس وطرابلس وبلاد الجزائر خمسة اشهر وفي البلاد الاجنبية الواقعة في اوروبا اربعة اشهر وفي قطعي افريقيا واسيا الهند سنة واحدة وفي اثناء المحاربة تعتبر جميع المهل المذكورة ضعفين

المادة المائة والرابعة والعشرون اذا حامل البوليس نصدى للادعاء على صاحب البوليس والمحيلين عموماً ايضاً بحق له الادعاء لحد انقضاء المهلة المذكورة اعلاه واذا حامل البوليس ادعى بها في اثناء المهلة المذكورة على الوجه المشروح واخذ حقه فالذي يكون دفع الدرامم بحق له ان يدعي على اصحاب الحوالات الذين قبله او على ساحب البوليس اجمالاً وافراداً ويكون ذلك متسلسلاً بحق كل مدعى من محيل الى اخر لحد ان يصير الوصول الى الساحب وانقضاء المهلة المذكورة يعتبر من ثاني يوم اقامة الدعوى من طرف كل مدعى

المادة المائة والخامسة والعشرون بعد انقضاء المهلة الموضوعة كما مبين اعلاه لاجل عمل البروطستو وطالب الكفالات على البوليس المعينة تاديبها حزن الاطلاع



أو لوعة يوم وشهر أو أيام وشهور فحامل البوليصة لا يبقى له حق أصلاً ولا بوجه من الوجوه في الادعاء على اصحاب المحالات

المادة المائة والسادسة والعشرون اصحاب المحالات ايضاً كل بحسب رتبته من بعد انقضاء المهل المذكورة لا يبقى لهم حق في دعوى الكفالة على الذين احوالوا لهم البوليصة

المادة المائة والسابعة والعشرون وكذلك ( يعني عند عدم اجراء البروطستو والادعاء بالانقضاء المار ذكرهما ) اذا قدر صاحب البوليصة ان يثبت بانه اوصل ما يقابل قيمتها في حلول ميعادها لا يبقى حينئذ حق لحامل البوليصة ولا لاصحاب المحالات في الادعاء عليه لكن يبقى الحق لحامل البوليصة في الدعوى على من سمحت عليه البوليصة فقط

المادة المائة والثامنة والعشرون بعد انقضاء المهل المحررة والمعبية اعلاه لاجل تحرير واعلان صك البروطستو ولجل تقديم الدعوى الى المحكمة اذا صاحب البوليصة او احد اصحاب المحالات استولى على مبالغ منها نقداً او على حساب ما او من مال كان مخصوصاً لتادية تلك البوليصة فتلغى قضية عدم صلاحية الدعوى المذكورة في المواد الثلاث المار ذكرهما ويعود الحق لحامل البوليصة في كل الوجوه في ان يدعي على الشخص الذي يكون استولى على ذلك المبلغ

المادة المائة والتاسعة والعشرون ان حامل البوليصة التجاري عليها بروطستو عدم الدفع عندما يبادر الى طلب كفيل امنية لقيمتها اذا ظهر مال ودرهم وديون فخص بصاحب البوليصة وقابلها ومحملاً بمكة ان يحجزها بمعرفة محكمة التجارة

المادة المائة والثلاثون ان اوراق البروطستو التي يجب اجراؤها بداعي عدم قبول البوليصة او عدم تاديتها يجب ان تقرر بمحكمة معروفة او بمعرفة المجلس بعد ايجاد الشخص المطلوب منه تاديتها وعند الانقضاء ايضاً الشخص الحال له دفعها في الدرجة الثانية المعبر عنه بالانزونيا وتحقيق قبولها

وامتناعهم عن الدفع مع مراعاة شروط البروطستو اللازمة ( راجع المادة ٨٥ من ذيل القانون )

المادة المائة والحادية والثلاثون ان المواد التي يجب ان ترقم في صك البروطستو هي عبارة عن تحرير عبارة البوليصة كلفة فكلية وكيفية قبولها وحوالاتها وايضاً الأشخاص الذين سيقبلونها حين الانقضاء ومطالبة مبلغ البوليصة هل ان الشخص الذي سيدفع دراهمها حاضر او غير حاضر وكيفية عدم مقدرة الدفع وامتناعه عن وضع الامضاء ( المراد وامتناعه عن القبول )

المادة المائة والثانية والثلاثون ان ابراز ورقة بصورة شهادة مأخوذة من بعض التجار او خلافهم عوض البروطستو المنفي عليها حسب الشروط المبينة اعلاه لا يكون مقبولاً ولا معتبراً على انه ان كان لا يوجد في تلك البلدة قنصلارية يعني محل اقامة وكلاء تجارة منصوبين ومعينين بموجب فرمان عال فالمصلحة التي تبرز من مجلس تلك البلدة بحسب شروطها تعتبر ويعمل بها ( راجع المادة ٨٥ من ذيل القانون )

المادة المائة والثالثة والثلاثون ان مأموري القنصلارية ملزمون ان يعطوا صورة صكوك البروطستو حرفياً ويقيدها باليوم والتاريخ لنقطة ولنقطة في دفتر مخصوص معدودة اوراقاً ومصححة ومترتب تطبيقاً للقواعد المرعية الاجراء بحق دفاتر التجار وعند وقوع شيء مغاير لذلك يجب ان يعزلوا من مأموريتهم ويكونوا مسئولين تجاه اصحاب الحقوق بالعطل والضرر والمصاريف والفائض

المادة المائة والرابعة والثلاثون ان الذي يسمونه ريفاميو هو عبارة عن تلك البوليصة التي بوصولها لحملها ما حصل قبولها فضلاً عن اجراء البروطستو عليها بحسب حامها بوليصة من جديد بقيمة مبلغها على الشخص الذي ارسلها له

المادة المائة والخامسة والثلاثون ان البوليصة التي جرى عليها



البروطنتو ملزوم حاملها ان يحسب بوليصة من جديد يعبر عنها بالريزنت  
لاجل تحصيل راس مال البوليصة المذكورة ومصاريفها وتفاوت الكميون صاحب  
البوليصة الاصلية او من احد المجهريين

المادة المائة والسادسة والثلاثون قضية الريكاميو يعمل حسابه على  
ساحب البوليصة الاصلية بالنظر الى فرق فيات الكاميون من المحل الواجب ان  
تدفع فيه تلك البوليصة الى المحل المسحوبة منه واما بحق اصحاب الحوالات فيكون  
اعتبار فرق الكاميون من المحل الذي اعطيت فيه البوليصة من طرفهم او باعواها  
فيه الى المحل المعين ناديتها فيه

المادة المائة والسابعة والثلاثون ان اعادة البوليصة تحتاج الى ريزنت  
يعني قائمة المفردات المعبر عنها بحساب الاعادة

المادة المائة والثامنة والثلاثون ان قائمة حساب الاعادة يُسَطَّر فيها  
اولاً راس مال البوليصة التي يكون جرى عليها البروطنتو ثانياً بعض المصاريف  
القانونية نظير مصاريف البروطنتو والقوسيون والسمسة ورسم الشفعة واجرة  
المكتوب ثالثاً اسم الشخص المسحوبة عليه البوليصة بطريقة الريزنت وسعر الكاميون  
بالفيات الماخوذ بها ومن اللازم ان يصادق على ذلك من طرف سمسار  
الكاميون وفي الحالات التي لا يوجد بها سمسار كاميون التصديق من اثنين من  
التجار وترسل البوليصة التي جرى عليها البروطنتو مع ذات البروطنتو او صورة  
عن البروطنتو مصادقاً عليها ولكن اذا كان يحسب الريكاميو على احد المجهريين  
ينبغي ان ترسل ايضاً ورقة شهادة مبين بها سعر الكاميون من المحل الواجب ان  
تدفع فيه الى المحل المسحوبة منه

المادة المائة والتاسعة والثلاثون لا يجوز تحرير حسابات اعادة متعددة  
لاجل بوليصة واحدة بل ان حساب الاعادة المذكور تكون روتية وتادية درايمو  
من محيل الى اخر حتى يصل اخيراً الى الشخص الذي يكون يحسب البوليصة فتدفع  
منه الدرايم تماماً وتجرى اصول الابراء

المادة المائة والاربعون لا يجوز تراكم الريكاميو (١) بل كل من  
اصحاب الحوالات وايضاً صاحب البوليصة ملزوم ان يدفع ريكاميو واحد فقط  
المادة المائة والحادية والاربعون ان فائض البوليصة التي لم تدفع  
بحسب اعتباراً من يوم عمل البروطنتو

المادة المائة والثانية والاربعون ان فائض مصروف البروطنتو  
وباقى المصاريف القانونية بحسب اعتباراً من يوم اقامة الدعوى

المادة المائة والثالثة والاربعون ان حساب الاعادة اذا لم يرفق  
بشهادة سمسار الكاميون او التجار المسطورين في المادة ١٢٨ لا يعطى عنه فرق  
فييات الكاميون الكاين فيما بين المحل المسحوب منه الكاميون والمحل المرسل اليه بل  
يدفع مع المصاريف على السعر الكائن في محل التسليم حين الدفع

المادة المائة والرابعة والاربعون ان النظامات باجمعها المتعلقة بالوعدة  
والمجهري وبكيفية ضمانة الواحد الى الاخر وكذلك قضية اعطاء كفيل من الخارج  
بوجه الاحتياط مع احوال القادية بالذات وبالتوسط وكذا البروطنتو مع  
واجبات حامل البوليصة وحقوق ومادة الريكاميو وقضية الفوائض وكل ما  
هو متعلق في البوالس هي مريعة الاجراء ايضاً بحق التفاوض والحررة على الامر يعني  
بناء على ان تدفع لامر من يحولها الدائن

المادة المائة والخامسة والاربعون ان الحوالات على الامر يجب ان تكون  
مؤرخة بتاريخ ما مطلقاً ويذكر بها مقدار المبلغ المزمع دفعه مع ذكر اسم وشهرة  
الشخص الذي ستدفع لامر وبيان الوقت الذي ستدفع فيه الفوائد وتبين بها ايضاً  
ان كان ذلك المبلغ من جهة استقراض او من اشعة او من جهة حساب او  
حوالة ما

المادة المائة والسادسة والاربعون ان الدعاوي الكائنة بحق سندات

(١) الريكاميو هو فرق وتفاوت سعر الكاميون بين البلدتين الذي يكون دفعه حامل  
البوليصة الغير المقبولة لاجل البوليصة التي سحبها جديداً كما محرر في المادة المذكورة



اليوالس والتحاويل المضاة من التجار والبائعين والصارف وايضا التحاويل المعطاة  
لاجل مواد التجارة اذا مضى عليها خمس سنوات اعتباراً من تاريخ البروطستواو  
تاريخ الادعاء الاخير الحاصل في المحكمة هي غير مسموعة هذا اذا كان غير محكوم بها  
قبلاً او اذا كانت غير مثبتة ومختلفة بسند دين خصوصي اخر غير ان الاشخاص  
المزعم انهم مديون اذا تكلفوا بحج عليهم ان يتسولوا بيماً بانهم برؤو الذمة  
من ذلك الدين . وكذلك الورثة واصحاب العلاقات ايضاً يجب ان يجلتوا بانهم  
يعتقدون من دون ادنى مواربة بانه لم يبق شيء من ذلك الدين المدعى به (١)

(توجد فقرة قانونية بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٢٨٧ واردة في الدستور  
معناها ان حكم هذه المادة بنهاها جار ايضاً بحق ورق البون المحرر بدون ذكر اسم)  
(القسم الثاني في بيان احوال الافلاس وهو يشتمل ايضاً على جملة فصول  
الفصل الاول في بيان واعلان الافلاس ويشتمل على عدة ابواب )

المادة المائة والسابعة والاربعون ان التاجر الذي اخذه واعطاه  
موافق لصفة التجارة اذا لم يقدر على تادية دينه الكائن بتلك الصفة يعتبر مفلساً

### (الباب الاول بحق اعلان الافلاس)

المادة المائة والثامنة والاربعون كل مفلس ملزوم ان يخبر بافلاسه  
وكيل تجارة المحل المقيم به بموجب تقرير وذلك بمدة ثلاثة ايام اعتباراً من اليوم  
الذي به توقف عن الدفع . واليوم الذي ما قدر ان يعطى دينه فيه وفيه حصل  
قطع المعاملات هو داخل ايضاً بمهلة ثلاثة الايام المذكورة . وعند ظهور تلبس  
شركة ما عمومية المعبر عنها بالتولتيف ينبغي ان يصرح بتقرير الاخبار المذكور  
اسم ومحل اقامة كل من الشركاء المتكافلين

المادة المائة والتاسعة والاربعون من اللازم ان يكون تقرير اخبار  
الافلاس مرفقاً بالدقتر المعبر عنه بالبلائش واذا ما امكن اعطاء الدقتر المذكور  
من الواجب ان يبين سبب ذلك ومن اللازم ان يكون مندرجاً بدقتر البلائش  
المذكور مقدار وكية جميع اشيا واملاك المديون المنقولة وغير المنقولة وكية ديون

ودعو وارباحه وخسائره ومصاريفه وحصل الامضاء والتصديق على صحته من  
طرف المديون مع وضع التاريخ ايضاً

المادة المائة والخمسون ان كيفية الافلاس تعلن وتجري موقفاً حسب  
منطوق الحكم والاعلام الذي يعطى اما بناء على انهاء المفلس او على استدعاء واحد  
او اكثر من اصحاب الديون واما بناء على القرار الذي يعطى ابتداء من محكمة  
التجارة ولكن اذا تبين بعد ذلك اقتدار المديون على ايفاء دينه وانه غير مفلس  
فيصح حكم الاعلام المذكور منسوخاً

المادة المائة والحادية والخمسون ان تعيين وتخصيص اليوم الذي يو  
اضحى المفلس عاجراً عن ايفاء دينه فكما هو مبين بالمادة المذكورة من اللازم ان  
يتعين وتخصص من طرف محكمة التجارة ابتكاراً او بادعاء المدعين ولكن اذا لم  
يقصص على الوجه المحرر بصير اعذاره من تاريخ الاعلام الصادر باعلان الافلاس  
او من تاريخ يوم البروطستو

المادة المائة والثانية والخمسون يجب ان تخرج صورة عن الاعلامات  
التي تحركها هو مبين في المادتين المذكورتين وتعلن الكيفية من طرف محكمة  
التجارة وبحسب الاصحاب ترسل اوراق مخصوصة الى المحلات التي تبين بها افلاس  
المفلس والى الاماكن الكائن بها اخذه واعطاه وشركائه وتعلق ايضاً بالمحلات  
اللازمة

المادة المائة والثالثة والخمسون ان المفلس المحكوم بافلاسه لا يبقى له  
حق بادارة املاكه اعتباراً من تاريخ افلاسه وفضلاً عن ذلك لا يقدر ايضاً  
ان يضع يده على الاملاك التي تنقل الى عهده بانه افلاس وعلى هذه الحالة  
كل الدعاوي المتعلقة ببيع املاك واشياء المفلس المنقولة والغير المنقولة وكلها  
يتعلق بها هو عائد وراجع الى الوكلاء ولكن يجوز استغلال المفلس الى محكمة التجارة  
عند ما تمس الحاجة لاستنطاقه في بعض خصوصيات

المادة المائة والرابعة والخمسون ان صدور الاعلام باعلان الافلاس يكون  
سبباً لمطالبة المفلس بايفاء ديونه التي لم تحل وعندها بعد . وعند افلاس احد الذين



وضموا امضاهم على تحويل الاموال الذين قبلوا البولصة او الذين سمحوا بولصة ولم تقبل فالاشخاص الآخرون المتعهدون بالدفع ملزمون ان يعطوا كفيلاً بان يدفعوا بالميعاد هذا اذا لم يرجعوا تادية الدرهم معجلاً بلا مهلة (١)

المادة المائة والخامسة والخمسون عند صدور اعلام الافلاس ينقطع عن المائة فقط جميع فائض الديون غير الحاصلة على الامية بطريق الامتياز والرهن والاستغلال واما فائض الديون الحاصلة على الامية يدعى به من محصولات الاموال والاشياء التي حصل رهنها وتسليمها قبلاً لاصحاب الديون بطريقة الامتياز والرهن والاستغلال (٢)

المادة المائة والسادسة والخمسون ان جميع السندات الحرة لاجل اعطاء الاموال المنقولة وغير المنقولة بطريقة الهبة لاشخاص آخرين وتادية الديون التي لم تفل وعندها نقداً وتادية النقود بداعي الانتقال والمبيع والتعويض وغير اسباب وكل تادية تكون عدا تادية الديون المستحقة والسندات التجارية اذا عقدت وتمت بعد اليوم الذي يكون تخصص من طرف محكمة التجارة ليكون بداية التفتيش او قبل ذلك اليوم بعشرة ايام تكون ساقطة وغير معتبرة لدى الماسة ونحسب كأنها لم تكن (٣)

(١) يعني لا يجوز للديون المفلس ان يعتذريه انه لم تستحق بعد وعده ديه لان الديون التي لم تفل وعندها ايضاً يجب ان تدخل بدفتر الديون ما عدا انه اذا وجد احياناً بعض التجار مديونين في بعض مبالغ من ديون المفلس فان كانوا هؤلاء ليسوا بمفلسين يجب ان تعتبر الوعدة بحقهم ويتظر حلولها

(٢) ان ما قيل عنه امتياز هو عبارة عن اجرة المكتب ومعاش الخدمة واجرة البيت وتجهيز وتكفين الميت

(٣) عند اجراء هذا الخصوص لكي لا يحصل غدر على الاشخاص الذين يشترون بيتاً وغير املاك من اشخاص كهؤلاء صار وضع نظام بانه من الآن وصاعداً كل من ياخذ بيتاً وغيره من اشخاص كهؤلاء لا يدفع الدرهم في الحال بل يقدم كفيلاً لاجل تاديبها بعد احد عشر يوماً

المادة المائة والسابعة والخمسون ان الشخص المدين اذا دفع ديونه التي حلت وعندها نقداً او سددها بسندات تجارية وكان ذلك باثناء اليوم الذي عجز فيه عن ايفاء ديونه واليوم الذي صدر فيه اعلام الافلاس او اذا باع اشياء واخذ ما يقابلها واعطى سنداً فهذا جميعه يلقى ولكن في هذه الحالة يجب الاثبات بان الذين جرى التعامل معهم كانوا عالمين بعجز المدين عن ايفاء ديونه

المادة المائة والثامنة والخمسون يجوز قيد وتسجيل استغفارات الاستغلال والامتياز توفيقاً لاصولها ونظامها المقرر لحد يوم صدور الاعلام المتضمن اعلان الافلاس وهذا التسجيل اذا كان حصل بعد اليوم الذي فيه عجز المفلس عن ايفاء ديونه او قبل ذلك اليوم بعشرة ايام يعتبر وانما اذا كانت قد مرت مدة متجاوزة الخمسة عشر يوماً فيها بين الحصول على الامتياز والاستغلال وبين يوم القيد والتسجيل فلا يعتبر وبضحي كأنه لم يكن بنوع انه يجب ان يضاف يوم واحد على كل مرحلة بالنظر الى المسافة الكائنة فيما بين المحل الذي فيه صار الحصول على استغفار الاستغلال والمحل الذي ينبغي ان يجري فيه القيد والتسجيل

المادة المائة والتاسعة والخمسون ان الشخص المدين اذا دفع درهم بولصة ما في خلال الزمان الذي عجز فيه عن ايفاء ديونه واليوم الذي صدر فيه اعلام الافلاس فمن الايجاب ان يدعى بطلب استرداد المبلغ من كانت البولصة معبوة لحسابه وان كان المدفوع تحويلاً على الامر بطلب من اول صاحب احالة واما على كلا التدبيرين يجب الاثبات على من اقيمت عليه الدعوى بانه كان مطلعاً على عجز المدين عن ايفاء ديونه

المادة المائة والستون ان التصدي لتحصيل قيمة الايجار من اشياء المفلس المنقولة التي هي مدار لاجراء تجارته يجب ان تناخر واحداً وثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ اعلان الافلاس ولكن كما يلزم امر محافظة الاشياء المذكورة هكذا يجب ايضاً ألا يحصل خلل على حقوق صاحب الملك بحق استرداد المحل الذي آجره ولهذا في هذه الحالة قضية التصدي الحرة في هذه المادة حكمها منسوخ



( اي ان امهال الطلب في قيمة الاجار لا ينع صاحب الملك من الاستيلاء على ملكه ان كان قد حل الاجل )

( الباب الثاني في بيان صورة مأمورية المأمور الذي يتعين من طرف محكمة التجارة لاجل المناظرة على امور ومصالح المفلس )

المادة المائة والحادية والستون عند صدور الحكم المين بفلس شخص ما يجب ان يصبر نصب وتعين نفر مأمور من طرف محكمة التجارة لكي يرى بمصالح الافلاس

المادة المائة والثانية والستون محول لهمة المأمور المرقوم اجراء الدقة والاجتهاد بخصوص تسوية امور ومصالح المفلس فالمنازعات الناشئة عن الافلاس ان كان فصلها ورويتها من متعلقات محكمة التجارة يجب ان تتقدم الافادة الى المحكمة من طرف المأمور المذكور

المادة المائة والثالثة والستون ان تنبيهات مأمور محكمة التجارة غير قابلة الاعتراض ولكن اذا ظهرت احوال كما يستصرح في المواد ١٧٤ و ١٨٢ و ١٨٨ و ٢٢٧ و ٢٧٣ التي ابرادها فحينئذ تعرض وتناد لمحكمة التجارة

المادة المائة والرابعة والستون ان تبديل المأمور المنصوب من طرف محكمة التجارة وتعيين عوضه هو باختيار محكمة التجارة

( الباب الثالث في بيان المعاملات المنتضية لوضع الختم على اشياء المفلس العائدة الى شخصه )

المادة المائة والخامسة والستون بعد ان يحكم بفلس شخص ما يجري من طرف محكمة التجارة وضع الختم على مكتبه واشيائه ويسلم شخصه الى احد الضابطة او الى احد القضاة لكي يساق الى الحبس والتوقيف

المادة المائة والسادسة والستون ان الشخص المفلس بعد ان يكون اجري الشرائط المبينة في المادتين ١٤٨ و ١٤٩ المحررتين اعلاه يعني اظهر وقدم

دفاتره واشيائه حسب الاصول يجوز لمحكمة التجارة ان تحكم بتغليته من الحبس الذي توقف به لاجل مادة الافلاس هذا اذا لم يكن محبوباً لاجل دين او سبب اخر ويجوز للمحكمة ايضاً ابتكاراً ان تلقي ذلك الحكم بناء على ما يظهر لها من الاسباب

المادة المائة والسابعة والستون مغازرت المفلس ومكاتبه وصناديقه ودفاتره واوراقه وايضاً اثاث بيته واشيائه توضع تحت الختم وعند ظهور افلاس شركة عمومية بعدوان قولتيف ايضاً يوضع الختم على الحل الكبير المخصوص لاقامة الشركاء وعلى محل تجارة كل من الشركاء المتكافلين كل على حدته

المادة المائة والثامنة والستون ان خلاصة الاسباب المستقلة والاحكام الاجماعية المحنوي عليها الاعلام الصادر بحق المفلس يجب ان تعرض من طرف مأمور محكمة التجارة في مدة ٢٤ ساعة لجانب نظارة التجارة ( هذا بخصوص في العاصمة )

المادة المائة والتاسعة والستون ان التنبيهات والتأكيدات التي ينبغي اعطاؤها لاجل وضع المفلس في الحبس و لاجل وضعه تحت المناظرة تجري سريعاً من طرف محكمة التجارة او من طرف الوكلاء المعيّنين

( الباب الرابع في بيان الاحوال والقوانين المتعلقة بتعيين ( الوكلاء وتبديلهم )

المادة المائة والسبعون غيب صدور اعلان الافلاس بتعين من طرف محكمة التجارة وكيل واحد او وكلاء متعددون والمأمور الذي نبئت صورة مأموريته في الباب الثاني ايضاً يدعو جميع اصحاب الديون بمدة خمسة عشر يوماً لكي يأتوا في الحال الى محل ما وفي المدة المذكورة يجمع اصحاب الديون ويقعد جلوساً ويتشاور هو واصحاب المطالبين الحاضرون بالجلس لاجل تنظيم دفتر اصحاب الديون المعروفة و لاجل انتخاب وتعيين الوكلاء الذين يجب استغاثتهم من جديد ويحرر مضبطة حاوية ملاحظاتهم في ذلك ويقدمها الى محكمة التجارة والمحكمة حينئذ بالنظر الى مال المضبطة المذكورة واحوال اصحاب الديون المعروفة



وانهاء وتقرير المأمور الموصى اليه اما انها تعين وكلاء جديداً واما انها تبني الوكلاء الذين تعينوا قبلاً ومأورية الوكلاء المتخفين على هذه الصورة تكون بصورة دائمة ومستمرة ولكن مع هذا لدى الانقضاء يجوز تجديد وتبديل الوكلاء المذكورين من طرف محكمة التجارة كما سيأتي بيان ذلك وبكل الاحوال يمكن ابلاغ هدد الوكلاء الى الثلاثة ويجوز انتقائهم ايضاً من غير اصحاب الديون وهؤلاء من ابي صنف وطبقه كانوا بعد ختام مأموريتهم لم يبق ان ياخذوا اجرة حسبما يصير تعينها وتسببها من طرف محكمة التجارة بالنظر الى ايجاب المصلحة والمثل

المادة المائة والحادية والسبعون لا يجوز تعيين وكيل من احد اقرباء المفلس او من يلودون به

المادة المائة والثانية والسبعون اذا صار ايجاب لاضافة وكيل واحد او وكلاء متعددين او لتبديل الوكلاء الموجودين تعرض الكيفية وتناد من طرف المأمور الموصى اليه لمحكمة التجارة ونصير المبادرة لاجراء المنتضي من طرف محكمة التجارة كما قد تبين في المادة ١٧٠

المادة المائة والثالثة والسبعون اذا كان الوكلاء المعينون متعددين يلزم بكل الاحوال ان يكون عملهم وحركتهم سوية

المادة المائة والرابعة والسبعون عند وقوع شكاة بحق الوكلاء لجهة مواد الافلاس التي يرونها يجري ايجاب المنتضي من طرف مأمور محكمة التجارة بطرف ثلاثة ايام وهكذا مواد وان تكن عائدة الى المأمور الموصى اليه غيراته يسوغ الى المدعي عند اللزوم ان يعرض الكيفية لمحكمة التجارة

المادة المائة والخامسة والسبعون بناء على انتهاء واستدعاء اصحاب الديون او المفلس تقدم الافادة من طرف المأمور المعين من طرف محكمة التجارة بشأن عزل وتبديل احد الوكلاء او اكثر واذا الوكيل الموصى اليه بطرف ثمانية ايام لم يجر المنتضي بحق ما تبلفه سواء كان من طرف اصحاب الديون او من طرف المفلس فيما يتعلق بالتبديلات المطلوبة فاصحاب الديون والمفلس

ايضاً لم ان يعرضوا ذلك لمحكمة التجارة والمحكمة حيث لم يعد ان تضبط وتسمع مجلساً تقرير المأمور الموصى اليه واستنطاقات وافادات الوكلاء تحكم مجلسياً في كيفية تبديل الوكلاء

(الباب الخامس في بيان مأورية الوكلاء وهو يشتمل على عدة فصول)

### (الفصل الاول)

يضمن احكام مأورية الوكلاء على الاطلاق

المادة المائة والسادسة والسبعون ان كانت مادة وضع الختم على مكتب المفلس واشيائه لم تجر قبل نصب الوكلاء فالوكلاء يبادرون لاجرائها سريعاً بمعرفة محكمة التجارة

المادة المائة والسابعة والسبعون بناء على انتهاء الوكلاء يرخص بحسب الايجاب من جانب المأمور المعين من طرف محكمة التجارة بتسليم واعطاء الالبسة المنتضية وسائر الاشياء اللازمة الى ذات المفلس وإلى عياله وكذلك تعطى الرخصة ايضاً بحفظ الاشياء المشرفة على الثلث والاشياء القابلة للثقل المنتضى ادخالها باموال تجارة المفلس (لعل المراد الاشياء المعدة لادارة التجارة) ويترخص ايضاً بصرف النظر عن وضعها تحت الختم او باخراجها من تحت الختم

المادة المائة والثامنة والسبعون ان مبيع الاشياء المائنة الى الثلث والاشياء المحفوظة سوطها عن قيمتها والاشياء التي يتوقف امر محافظتها على دفع مصاريف وجمع نفود وديون المفلس منوط باجتهاد وغيره الوكلاء بعد اذن ورخصة المأمور المعين من طرف محكمة التجارة

المادة المائة والتاسعة والسبعون ان اخراج دفاتر المفلس من المحل الذي كانت فيه تحت الختم وتسليمها الى الوكلاء يكون بمعرفة مأمور خصوصي معين من طرف محكمة التجارة لاجل هذا الشأن وعند ذلك ينظر المأمور الموصى اليه في الدفاتر ويدقق فيها ويقدم مذكرة مختصرة لمحكمة التجارة يبين بها حالة الدفاتر المذكورة التي وجدها وكذلك يخرج من الاوراق المحفوظة تحت الختم



السندات التي قد قرب حلول ميعادها او من الاكراه عرضها للقبول وبمعرفة  
المأمور المسمى اليه يصير ضبطها وتعمل قائمة اثمانها ومقدارها وبعد ذلك تسلم الى  
الوكلاء لاجل اجراء المنتضي بحضرتها وتعمل صورة عن تلك القائمة للمأمور المعين  
من طرف محكمة التجارة وتصدر المبادرة لتحصيل ديون المفلس بموجب وصولات  
تعطى من الوكلاء والمكاتب التي ترد في تلك الاثناء الى المفلس فتح وتقرأ من  
طرف الوكلاء بحضور المفلس وهكذا ايضاً تعطى له ليطلع عليها

المادة المائة والثمانون اذا بالنظر الى ظواهر الاحوال صار الانتهاء من  
جانب المأمور المسمى اليه لاجل تخلي سبيل المفلس مؤقتاً باعطائه صلح تأجيل  
وحصلت المساعدة بذلك ايضاً من طرف محكمة التجارة بحسب المفلس على اعطاء  
كفيل حضور على انه يجب باول الامر ان تخصص وتبين من طرف محكمة  
التجارة المبالغ التي يجب ان يفرمها الكفيل المذكور الى الماسة يعني الى عموم  
اصحاب الدين بقرضه غيابة المفلس واختفائه

المادة المائة والحادية والثمانون اذا لم يقدم الانتهاء المأمور المسمى اليه كما هو  
مقرر لاجل اعطاء صلح التأمين للمفلس بحسب المفلس ان يعرض ويبلغ استدعاه  
لمحكمة التجارة وحشد يسأل المأمور المسمى اليه عن السبب والملاحظة التي  
لاجلها لم يطلب التأمينات المذكورة وبعد المذاكرة بذلك علماً بحكم بايجاب المنتضي  
من طرف المحكمة

المادة المائة والثانية والثمانون باثناء تسوية محاسبة وغرامة المفلس الحقيقي  
يجوز بمنتضي افادة الوكلاء ان يتعين من طرف مأمور محكمة التجارة مقدار قوت  
يومي له ولعائلته واذا لم يفتنع المفلس ووكلاء الماسة بالمقدار الذي عينه المأمور  
يجوز ان يراجعوا بذلك محكمة التجارة

المادة المائة والثالثة والثمانون اذا دعي المفلس من الوكلاء للحضور  
لاجل رتبة دفاتر وقطع محاسبته ولم يجب دعوتهم يصير التنبيه عليه ان يحضر  
بذاته بمدة ثمان واربعين ساعة وان وجد له عذر قوي وصادق مأمور المحكمة على  
صحته عذره يؤذن حينئذ بارسال وكيل سواء كان سبق واعطيت له ورقة

التأمين اولم تعط

المادة المائة والرابعة والثمانون اذا لم يسلم دفتر اليلانشو يعني الموازنة  
من طرف المفلس فالوكلاء حالاً وبلا اجمال يباشرون بتنظيم دفتر اليلانشو على  
منتضى دفاتر واوراق المفلس والتحقيقات التي اكتسبها ويقدمونه الى محكمة التجارة  
المادة المائة والخامسة والثمانون ان المأمور المعين من طرف محكمة  
التجارة مأذون ان يستنطق المفلس ومن هم بخدمته لاجل تنظيم دفتر الموازنة  
المذكور ولجل اسباب وكيفيات الافلاس

المادة المائة والسادسة والثمانون اذا اعلن افلاس تاجر ما بعد وفاته  
او توفي المفلس بعد اعلان افلاسه ولم يكن له اولاد قاصرون وورثة غائبون  
فزوجته واولاده وورثته لم يخيار بالاصاله او بالوكالة ان يحضروا ويقوموا  
بمقام المتوفي ويادروا لتنظيم دفتر اليلانشو وتسوية مصالح الافلاس عموماً

### (الفصل الثاني)

(في بيان قضية فك الختم وتحرير الاملاك)

المادة المائة والسابعة والثمانون بعد مرور ثلاثة ايام بالكثير من  
وضع الختم على موجودات المفلس تبادر الوكلاء لفكه وتكتب اموال المفلس  
وموجوداته بدفتر حيث يكون حاضراً وان لم يكن حاضراً اذ ذاك يصير  
استحضاره اذا وجد له اقتضاء

المادة المائة والثامنة والثمانون بعد رفع الختم عن اشياء المفلس وتحرير  
الدفتر تسخين تعطى نسخة منه في مدة اربع وعشرين ساعة لمحكمة التجارة والنسخة  
الثانية تحتفظ عند الوكلاء ويجوز للوكلاء ان يعينوا الاشخاص الذين يرونهم  
مناسبتين لكي يساعدوهم في ترتيب وكتابة الدفتر المذكور وفي تقدير قيمة  
الموجودات

المادة المائة والتاسعة والثمانون اذا اعلن افلاس المفلس بعد موته  
وما كانت حصلت المباشرة لعمل ذلك الدفتر قبل الاعلان المذكور او اذا كان



المفلس توفي قبل قراءة تلك الدفاتر فكما تصرح بالمواد المذكورة يجب ان تصير  
المبادرة لتنظيم الدفاتر المذكورة حالاً بلا اجمال بحضور ورثة المتوفي او بحين  
احضارهم اذا وجد اقتضاء لذلك

المادة المائة والتسعون عند ظهور كل افلاس ملزومون الوكلاء في  
مردود خمسة عشر يوماً من مباشرتهم ما مورينهم او من يوم تقرر ابقائهم ان يقدموا  
الى المأمور المعين من طرف محكمة التجارة مذكرة حاوية صورة الافلاس الظاهرة  
واسبابه وهله وكيفية احواله بوجه الاجمال والمأمور الموصى اليه ايضاً ملزوم ان  
يقدمها حالاً الى المحكمة مع بيان رايه وان مضت المدة المذكورة ولم تنظم المذكرة  
المذكورة من طرف الوكلاء يجب على المأمور الموصى اليه ان يقدم افادة الى  
الحكمة وبين السبب الداعي لتأخيرها

المادة المائة والحادية والتسعون يُرخص من طرف النظارة الواحد  
او اثنين من ما مورى التجارة في ان يوجهوا الى مخزن المفلس ودكانه  
وينظروا على احوال الافلاس وعلى تنظيم الدفاتر وعلى حفاية ودقة الوكلاء  
فما يتعلق برويتهم مصالح الافلاس ومن واجباتهم ايضاً المدعاة بابرار السندات  
والدفاتر والاوراق المتعلقة بالافلاس (هذه المادة مخصصة في العاصمة)

### (الفصل الثالث)

(يشتمل على كيفية بيع ائتمنة المفلس واشيائه وتحصيل اثمانها)

المادة المائة والثانية والتسعون بعد اكمال الدفاتر المذكور يسلم  
الوكلاء ائتمنة المفلس وقوده وسداته ودفاتره واوراقه وادوات بيته ايضاً  
ويشرحون ذيلاً على ذلك الدفاتر تحت امضاءهم يكونهم قد استلموا تلك الاشياء  
المادة المائة والثالثة والتسعون على الوكلاء ان يبادروا لتحصيل ديون  
المفلس بمناظرة ما مور محكمة التجارة

المادة المائة والرابعة والتسعون من وظيفة ما مور محكمة التجارة ان  
يرخص للوكلاء في ان يبادروا لبيع ائتمنة تجارة المفلس واشيائه المنقولة مع بيان

كيفية البيع سواء كانت من يد الوكلاء او بواسطة السماسر في السوق  
السلطاني

المادة المائة والخامسة والتسعون ان الوكلاء ما ذنونون ان يجلبوا  
عند الاقتضاء المفلس اليهم ويروا في تسوية المنازعات والحقوق السائرة المتعلقة  
بالمائة اي مجموع مطلوب اصحاب الدين وعلى الخصوص بدعاوي الاملاك  
التي ليست من المفولات وانما القضية التي تصير تسويتها ان كانت قيمتها غير  
معينة او يبلغ اكثر من الف وخمسة غرش ان لم تصادق عليها محكمة التجارة فلا  
تكون مرعية الاجراء

المادة المائة والسادسة والتسعون ان كان المفلس أطلق سبيله او  
اعطيت له ورقة التأمين يجوز للوكلاء ان يستخدموه في مصالح الافلاس لاجل  
تسهيل ادارتها وذلك بعد الاستئذان من ما مور محكمة التجارة

### (الفصل الرابع)

(في بيان المعاملات اللازمة لاجل محافظة اموال المفلس)

المادة المائة السابعة والتسعون من الخارج الذي يد باشر الوكلاء في  
اجراء ما مورينهم ملزومون ان يبقوا حقوق المفلس فيما يتعلق بمطلوباته يعني  
ان يحصلوها وان يجرؤا المعاملات التجارية اللازمة لكي يظهر امواله الكائنة  
بطريقة الرهن والامانة

### (الفصل الخامس)

(في كيفية تحقيق الديون)

المادة المائة والثامنة والتسعون ان اصحاب الديون اعتباراً من يوم  
تاريخ اعلان الافلاس ملزومون ان يقدموا الى محكمة التجارة دفاتراً عن مفردات  
المبالغ التي يدعون بها مع سندات الدين ومن مقتضى ما موربة مفيد محكمة التجارة  
ان يعمل دفاتراً بتلك السندات ويعطي بها مذكرة مشعرة باستلامها والتمديد  
المذكور هو مسئول بحفظها مدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ المضبطة التي



يعملها الوكلاء في تحقيق الديون

**المادة المائة والتاسعة والتسعون** عندما يصير إبقاء الوكلاء أو تعيين خلافهم حسب منطوق الفقرة الثالثة من المادة المائة والسبعين المحررة أعلاه يجب أن يصير بحال إخبار أصحاب الديون الذين ما سلحوا سنداتهم بعد بواسطة الغازيات بأنهاء من مفيد محكمة التجارة وحيتشر يكونون ملزومين أن يقدموا بذاتهم أو بواسطة وكلاء مرخصين لوكلاء الافلاس سنداتهم وتسكاتهم بموجب دفتر بالمتردات يبرور عشرين يوماً من تاريخ الإخبار (هذا إذا لم يخفوا ويرحموا تسليم سنداتهم رأساً إلى محكمة التجارة) ويعطى لم علم وخبر مشعر باستلام السندات المذكورة وإنما إذا كان يوجد البعض من أصحاب الدين قاطنين بالممالك المحروسة في محل خارج عن المحل التجاري فيه تحقيق وتفتيش أمور المفلس ومعاملاته الإيجابية يجب حيتشر أن تمتد المهلة يوماً واحداً لأجل كل مرحلة واقعة فيما بين محل الافلاس ومحل إقامة أصحاب الدين

**المادة المائتان** بعد انقضاء المهل المخصصة في الفقرة الأولى والفقرة الثانية من المادة المائة والتاسعة والتسعين المار ذكرها نصير المباشرة بتحقيق المطلوبات بمدة ثلاثة أيام وبدون انقطاع نصير المبادرة لتسويتها والتحقيق يجري في المحل واليوم والساعة التي يعينها مأمور محكمة التجارة وحسب مآل المادة المذكورة يصير الإسراع بكل الأحوال بطلب أصحاب الديون بموجب إنهاء رسمي من مفيد محكمة التجارة أو بواسطة أوراق مخصوصة وعند إخبارهم بذلك تبين لم المحل واليوم والساعة المعنية وأما مطالب وكلاء الافلاس يصير تحقيقها بمعرفة مأمور محكمة التجارة وبعد هذا تجري المباحثة والمذاكرة بحضور مأمور محكمة التجارة على المطلوبات المذكورة فيما بين أصحاب المطالب أو وكلائهم من جهة وبين وكلاء الافلاس من جهة أخرى والمأمور المسمى إليه ينظم مذكرة فيما جرى تحقيقه

**المادة المائتان الأولى** كل صاحب دين قد تحقق دينه أو مفيدة مطلوباته في دفتر ميزانية المفلس بحق له أن يحضر في قضية تحقيق ديون المفلس وله أيضاً أن يعترض ويسأل عن كل الديون المحققة والتي جاري تحقيقها وهناك

المحقق في شخص المفلس أيضاً بلا ريب

**المادة المائتان والثانية** بالمذكرة المار بيانها الحاوية تحقيق ديون المفلس ينبغي أن تبين محل إقامة صاحب الدين أو وكيله ويندرج أيضاً بها بوجه الأجمال مآل السندات والتحاويل وتبين الإضافات الموجودة بالسندات المذكورة والمجلات المصححة منها والكتابات الكائنة فيما بين السطور وتصرح هل أن ذلك الدين قد صار قبوله أو منازع فيه

**المادة المائتان والثالثة** لدى الحاجة تجلب دفاتر أصحاب المطلوبات من طرف محكمة التجارة. وإن كانوا يحمل آخر وتوجد صعوبة في جلبها يحرر إلى مأموري التجارة لكي يصير استخراج خلاصتها وإرسالها

**المادة المائتان والرابعة** أن كل ديون المفلس التي تكون قبلت على الوجه المشرح ينبغي أن يتصدق عليها من طرف مأمور محكمة التجارة أيضاً حيث يعطى الشرح على ظاهر السندات بأن مبلغ غروش كذا قد صار قبده بدفتر ديون المفلس ويحرر التاريخ في كذا. وكل صاحب دين ملزوم أن يصادق على صحة دينه من طرف المأمور المسمى إليه بمدة ثمانية أيام اعتباراً من اليوم الذي صار فيه تحقيق دينه (بمعرفة الوكلاء)

**المادة المائتان والخامسة** إذا حصل منازعة بحق دين ما من ديون المفلس فمن مقتضى مأمورية مأمور محكمة التجارة أن يعرض ويفيد الكيفية إلى المحكمة بدون أن يحتاج الأمر إلى شكاية وإدعاء وحيتشر بأمر نظارة التجارة تجلب الأشخاص الذين لم معلومات بذلك إلى محكمة التجارة وبحضور المأمور المسمى إليه يصير تحقيق القضية وإظهارها

**المادة المائتان والسادسة** أن المنازعة الواقعة بخصوص الامتناع عن قبول دين ما بقرضية رفعها إلى محكمة التجارة فإن كانت غير صالحة أن يحكم بها بصورة قطعية قبل انقضاء المهل المنقضية بحق القاطنين في الممالك المحروسة كائناً في المادة ١٦٦ و ٢٠٤ تحكم بها المحكمة بحسب إيجاب المصلحة على



انه اما ان يصبر تاخيرها واما لها لحد ( ولعله لبعد ) تشكل المجلس الذي سيعقد  
لاجل تنظيم سند القوتوردانو واما رغبة في نهاية المصلحة يصير فصلها وتسويتها في  
الحال وبعده يصير تشكيل المجلس المذكور واذا صدر الحكم في ان ترى قبل  
تشكيل المجلس ( ولعل بعد تشكيل المجلس ) فصاحب الدين الذي هو على  
هذه الصورة يدخل موقفاً في مذكرات الافلاس بحق مبلغ معلوم يصير تعيينه  
بذلك القرار

المادة المائتان والسابعة ان المنازعات التي تقع لاجل مطلوب ما يفرضية  
حوادثها الى المجالس والمحاكم الاخر ( غير التجارية ) يجوز بها اجراء صورتين فالاولى ان  
يتوقف اجراء المعاملات الافلاسية والقابية لا تتوقف المصلحة باثناء روية الدعوى في  
تلك المحاكم بل يدوم اجراء المعاملات الافلاسية من طرف محكمة التجارة وبفرضية  
دوامها حسب الصورة الثانية يلزم ان يدخل صاحب الدين بمذكرات الافلاس  
ويتقيد ايضاً بمطلوبة بوجه الاحتياط وكذلك ان كان ادعاء احد اصحاب المطالبين  
اوجب عليه محاكمة من قبيل التزوير والسرقة وما شاكل ذلك من الجرائم  
والجنايات او من قبيل حيلة او قباحة خفيفة فيكون ايضاً محمول لراي محكمة  
التجارة امر توقيف المعاملات المذكورة لئلا ترى تلك المواد . لكن مطالب شخص  
محتمل كهذا ينبغي ان لا تنتقد حتى ولا بوجه الاحتياط . ولا يفدران بدخل بمجلس  
مذكرات الافلاس ان لم تر تلك الدعوى وبحصل من الحل المتقضي برامة ذميو  
من تلك التهمة المنسوبة اليه

المادة المائتان والثامنة اذا صار الاعتراض من طرف اصحاب المطالبين  
بخصوص استغناى احد اصحاب الديون المدعي بامتنياز او برهن في يد فدخل  
في مذكرات الافلاس كباقي اصحاب الديون الاعتبارية

المادة المائتان والتاسعة بعد انقضاء المهل المبينة في المادة ١٩٦ والمادة  
٢٠٤ المذكورتين بحق اصحاب الديون القاطنين في المالك الحرة نصير  
المبادرة بعقد القوتوردانو يعني الاتفاقية وتسوية باقي معاملات الافلاس عموماً  
ولكن تجب مراعاة الاستثناء المندرج في المادة ٢٧٢ ومادة ٢٧٤ الا في بيانها

بحق اصحاب الديون القاطنين في المحلات الخارجة عن بلاد الدولة المالية البرية  
المادة المائتان والعاشرة ان اصحاب المطالبين المعلومين وغير المعلومين  
الذين يقصرون عن الحضور في اثناء المهلة المعنية لاجل التصديق على مطالبهم  
لا يحق لهم ان يدخلوا في تقسيم الغرامة ( الغرامة ما يصيب كل واحد على قدر  
مطلوبه بالساوي ) ومع ذلك يحق لهم المعارضة لحد يوم ختام توزيع الدرام بشرط  
ان يجهلوا المصاريف اللازمة لدعوى المعارضة ومعارضتهم هذه لا تؤخر توزيع  
الغرامة التي حكم بها وبها باجرائها من طرف ما مور محكمة التجارة ولكن قبل فصل  
دعواهم الاعتراضية هذه اذا صارت المبادرة من جديد لاجل توزيع غرامة يدخلون  
بتوزيع الدرام بوجه الاحتياط على قدر المبلغ الذي تخصصه وتعينه لم محكمة التجارة  
بحيث يصير توقيف ما خصهم من ذلك لحد فصل وحسم دعوتهم وبعد ذلك اذا  
ثبت حقهم لا يكون لهم حق اصلاً في ان يطلبوا ويدخلوا في شيء من الغرامة التي  
توزعت بامروتيه ما مور محكمة التجارة قبل معارضتهم ولكن اذا كان باقي دراهم  
لم تقسم بعد يحق لهم ان ياخذوا منها ما يخص حصتهم من التوزيع والتقسيم الاول  
( الباب السادس في بيان تنظيم سند المصالحة والاتفاق فيما بين )  
( المفلس وارباب دينه المعروف بلفظة قوتوردانو وفيما يجب )  
( اجراءه من توزيع الاموال الموجودة بطريقة الغرامة اذا لم يحصل )  
( اتفاق وفيه عدة فصول )

### ( الفصل الاول )

( بحق اجتماع اصحاب المطالبين وكيفية جلهم )

المادة المائتان والحادية عشرة بعد مرور ثلاثة ايام من انقضاء مهلة  
الايام المعنية لاجل اثبات الدين تجلب بمعرفة ما مور محكمة التجارة ارباب الدين  
الذين تحقق وثبت مطلوبهم او أدخل بالدفتر احتياطاً ويأدر لعقد مجلس لاجل  
المذكرات والقرار بخصوص سند القوتوردانو بعد ان تكون اعلنت الكيفية وازيغت  
بوجوب اعلانات يصير وضعها على باب محكمة التجارة وعلى البورس ( هو المكان



المخصص لاجتماع اعيان التجار للبيع والشراء عموماً وللإطلاع على حوادث وأخبار  
التجار وعلى باب دكان المفلس أو مخزنه وتدرج أيضاً بالغاريقات . وفي الاعلانات  
المذكورة وفي المذكر التي ترسل لاجل اجتماع اصحاب الدين يجب بيان السبب  
الذي طلبوا لاجله أي امر المذاكرة والقرار بخصوص التوفيقيات المذكورة

المادة المائتان والثانية عشر ان اصحاب الديون الناتجة والمقيدة  
مطالبها بوجه الاحياط المذكورين اعلاه بمضرون بذاتهم الى المحل الذي  
خصصه مأمور محكمة التجارة في اليوم والساعة المخصصة او يرسلون وكلائهم  
ويحضر المأمور الموصى اليه يصبر عند المجلس ويأدر لجلس المفلس ايضاً لذلك  
المجلس

فان كان المفلس المذكور اخرج من الحبس او حصل على صك التامين ملزوم  
ان يحضر بذاته الا اذا كان له عذر شرعي مقبول عند المأمور الموصى اليه يجوز  
له حينئذ ان يوكل عنه وكيلاً

المادة المائتان والثالثة عشر بعد ان تعرض الوكلاء الى المجلس  
المذكور كيفية احوال الافلاس واجراء الرسوم والقواعد المرعية وايفاء المعاملات  
الاجابية يستطلق المفلس وتسمع اجوبته وهكذا ايضاً تحرر على ورقة افادات  
الوكلاء المذكورة ونقضى ونختم منهم وتسلم الى مأمور محكمة التجارة وهو ينظم تقريراً  
حاوياً المذكرات والقرار الجاري بذلك الجلسة

### (الفصل الثاني)

(بحق صورة عند سند التوفيقيات)

المادة المائتان والرابعة عشر لا يجوز ولا مفاوضة فيما بين اصحاب  
الديون الحاضرين بالمجلس والمفلس المدين قبل ان تكون تراعت الرسوم  
والقواعد المذكورة وجرت تماماً وبعدئذ فالمتفاوضة التي تم بمعرفة وراي اصحاب  
الديون المتصرفين بقيمة ثلاثة ارباع الدين المصدق عليه قطعياً او المقيد بوجه  
الاحياط وعددهم حاوي الاكثرية هي معتبرة . ولكن بفرضية عدم اجراء القواعد  
المرفوعة يكون سند المتناولة غير مرعي ولا معتبر

المادة المائتان والخامسة عشر ان اصحاب المطالبات الناتجة ديونهم  
على وجه الاستغلال والرهن والانتياز لا يحق لهم ان يعطوا رأيهم بحق معاملات  
سند التوفيقيات لاجل مطالبهم ولكن اذا تنازلوا عن استغلالهم ورهنهم وانتيازهم  
فمطلوبهم يدخل بالفقر على انه اذا دخلوا الى المجلس الممنوع لاجل عند سند  
التوفيقيات وتدخلوا في مذكرات التوفيقيات وابدوا رأيهم بها فتنازلهم عن  
استغفارهم يكون من اصحاب طبيعة المصلحة

المادة المائتان والسادسة عشر لكي يكون الاتفاق مقبولاً من  
شروطه ان يعرض ويصادق عليه مجلسياً (المراد في ذات الجلسة المذكورة) واذا  
كان القابلون حاصلين على اكثرية العدد من جهة الاشخاص فقط او على  
الاكثرية من جهة التصرف بثلاثة ارباع الديون فقط وما حصلت الشروط  
المطلوبة بنهاها (اعني اتفاق الاكثرية معاً) تم المذكرات الاجابية ثمانية ايام  
ايضاً على الكثير وفي هذه الصورة (اي بالاجتماع الثاني) لا يعتبر ما كان حصل  
في الاجماع الاول من امر الرد والقبول (اي الرضى وعدمه)

المادة المائتان والسابعة عشر لا يجوز عند سند التوفيقيات بحق  
المفلس الذي يكون حكم عليه بالاحتيال (\*) وعندما نصير المباشرة بتفتيش  
ومحاكمات افلاس انهم في الاحتيال تمنع اصحاب الديون في محل ما وتصير  
المذاكرة بينهم بانه لو فرض براءة ذمة المفلس هل نصير المذاكرة فيما بعد في  
شان صك التوفيقيات ولا فان اعطي القرار ان يبقى ذلك لبعد نهاية التفتيش  
عن الحيلة ومحاكماتها فهذا القرار يجب ان يكون حاوياً آراء وقبول اكثرية اصحاب  
المطالبات واكثرية العدد كما جاء مسطراً في المادة ٢١٤ المذكورة وبانقضاء  
المدة التي تكون تعيينت اذا صار التصميم على المذاكرة بأمر التوفيقيات ويأدر لاجراء  
القواعد الموضوعه في المادة المذكورة

المادة المائتان والثامنة عشر اذا حكم ان افلاس المفلس ناشيء عن

(\*) انواع المفلس ثلاثة الاول المفلس الحقيقي والثاني المفلس المقصر والثالث  
المفلس الخنثى



تصيراته يجوز أيضاً عند ذلك التوفيق ودان ولكن ان كان لم يزل معطى تبعية  
لاظهار تصيراته المفلس فاصحاب الديون ملزمون في ان يوفوا مذاكراتهم لحكام  
الدعوى الا انه يجب ان تراعى في هذه الحالة ايضاً قواعد المادة الماربياتها

**المادة المائتان والتاسعة عشر** كل اصحاب الديون الذين يحق لهم  
الداخلية بتظيم وعمل التوفيق ودان او الذين اكتسبوا هذا الحق بعد علو بقدر  
ان يتناولوا عقد سند التوفيق ودان. ولكن هذه الحالة يجب ان تكون مبنية  
على الاسباب والدلائل ويخبر عنها الوكلاء والمفلس بمدة ثمانية ايام من تاريخ  
التوفيق ودان وان لم يكن هكذا فالحالهم غير مسموعة. ويجب ان يدرج في المذكرة بان  
كيفية هذه الحالة تعرض الى محكمة التجارة باول جلسة يصير عندها واذا كان تعيين  
للانفلاس وكيل واحد فقط وهذا ايضاً خالف عقد سند التوفيق ودان ويجب  
عليه ان يطلب تعيين وكيل جديد وتراعى بحق هذا الوكيل الجديد القواعد  
الموضوعة في هذه المادة اما نظراً الى اصدار الحكم بحق هذه الحالة فان كانت  
ذلك متوقفاً على حل مسألة من المسائل التي حلها خارج عن وظائف محكمة  
التجارة بناً آخر حكم محكمة التجارة لينا نصير نسوية تلك المسألة وهكذا تعطى مهلة  
قليلة من طرف المحكمة وفي اثناء هذه المهلة يراجع اصحاب الديون المختلون الهل  
العائنة اليه تلك المسألة ويجب عليهم ان يشتموا تعجيلهم بخارج تلك المسألة

**المادة المائتان والعشرون** محكمة التجارة تعني باجراء التصديق على سند  
التوفيق ودان بناء على استدعاء وطلب من يهتم تعجيل ذلك العمل اكثر من  
غيرهم وانما لا يحكم بالتصديق قبل انقضاء مهلة الثمانية ايام المعينة فان ظهر نظرف  
المدة المذكورة مخالفة ما يحكم بأمر مخالفة او التصديق من طرف المحكمة باعلام  
واحد واذا قبلت تلك المخالفة يفضى حكم سند التوفيق ودان منسوخاً بحق جميع  
اصحاب الديون (المخالفة في هذه المواد بمعنى المعارضة)

**المادة المائتان والحادية والعشرون** بكل الاحوال قبل ان يحكم  
بالتصديق على سند التوفيق ودان يلزم ان يتقدم الى محكمة التجارة لترير من طرف  
مأمورها بحق حالة الانفلاس وبحق جواز وقبول سند التوفيق ودان

**المادة المائتان والثانية والعشرون** ان لم تتراجع القواعد المذكورة  
اعلاه او ان ظهر حصول بعض اسباب ووسائل منافية لمنفعة العموم ولتقتضى  
صالح ارباب الديون فأمور كبله من كونها تمنع عقد سند التوفيق ودان فهذا  
لا يجب ان تصادق عليه محكمة التجارة

### (الفصل الثالث)

(في اجراء احكام التوفيق ودان)

**المادة المائتان والثالثة والعشرون** اذا انقلب التوفيق ودان وصار  
التصديق عليه فيكون مرعي الاجراء بحق ارباب الديون المحققة ديونهم او غير  
المحققة ان كانوا متقدين في دفتر الموازنة او غير متقدين وكذلك بحق اصحاب  
الدين الفاطنين في خارج المالك المغانية والذين ادخلوا في الماسة بوجه الاحتيال  
وفقاً لمال المادة ٢٠٦ و ٢٠٧ ونخصص لهم من محكمة التجارة مبالغ معلومة قدر ما  
تكون بالغة على حد سواء فجميع هؤلاء تنفذ بحكم احكام التوفيق ودان

**المادة المائتان والرابعة والعشرون** اذا كانت تقيدت اشياء المفلس  
غير المنقولة الكاتبة بطريق الاستغلال كمنطوق الفقرة ٢ من المادة ١٩٧ فمن  
حكم تصديقنامه التوفيق ودان ان يكون هذا الاستغلال عائداً الى جميع اصحاب  
الديون فيجب قيد حكم التصديقنامه في سجلات المحل الذي جرى فيه الاستغلال  
هذا ما عدا اذا كان بموجب التوفيق ودان صار القرار على صورة اخرى (كذا) (\*)

(\*) اذا كان المفلس بعد عقد التوفيق ودان رهن بعض املاكه عند بعض  
الناس وبعد ذلك ظهر عجز من جديد فمن كون المفلس المذكور قد رهن اولاً تلك  
الاموال عند الماسة فاصحاب المطالبين الاولين لم التقدم باستيفاء ديونهم ولهذا  
وجد من ايجاب المصلحة كما تصرح في حاشية القانون ان يتقيد اعلام تصديق  
التوفيق ودان في سجلات المحل الذي يحصل فيه الرهن وذلك لاجل منع اجراء  
رهن جديد



(قلنا حيث لم نجد في المادة ١٩٧ تلك الفقرة التي اثار عنها هذا البند  
فحصل ارتباك في فهم المعنى المقصود. وموجب الظاهر نظن ان المراد بالاستغلال  
اخذ غلة الملك المبيع بطريقة الوفاء وعليه يجب مراعاة الشروط المادلة للكائنة  
بين البائع والمشتري ولا تخال ان القصد نفس الملك المبيع بطريقة الاستغلال  
الذي هو على رأي البعض انه بمنزلة الرهن لانه لا يجب ان يحرم صاحبه منه على  
غير مبرور ان لم يكن سبق الرضا بين الماسة والمستمرن على ذلك. والحاشية  
المعلقة على هذا البند لا نعلمها نفي بالمقصود او تطابق الاصل كل المطابقة واما  
ترجمة هذا البند بموجب النسخة الفرنسية في هكذا

ان تصديق محكمة التجارة على صك المصالحة لا يعدم صاحب الدين محافظة  
حقوقه على موجودات المفلس العقارية المحبلة بالرهن كما تقرر في الفقرة الاخيرة من  
البند ١٩٧ وعليه يجب على وكلا الافلاس ان يسعوا بتسجيل اعلام التصديق في  
محلات سجلات الرهن ما لم تقرر في صك المصالحة رابطة اخرى بحق تلك الاملاك)

**المادة المائتان والخامسة والعشرون** بعد ان يكون جرى التصديق  
على صك التوفيق ودانوا لا تسع دعوى بحق ابطاله والغائه بنة الا اذ تبين ان  
المفلس اجري احتيالا كاخفاء وكم بعض موجوداته او تكبير الدين الذي عليه

**المادة المائتان والسادسة والعشرون** بعد ان يصدر الاعلام  
المتضمن التصديق على مناقلة التوفيق ودانوا والحكم باجباؤه تنتهي مأمورية الوكلاء  
فيسلمون حيثدر محاسباتهم النهائية الى المفلس بحضور مأمور محكمة التجارة وبعد  
المذكرة بصبر قطعها ويؤخذ سند من المفلس مع ان استلامه جميع امواله ودفاته  
واوراقه وعلى ذلك يجرى مأمور محكمة التجارة مذكرة وهكذا تنتهي مأموريته ايضا  
وبعد ذلك كل معارضة دعوى تحصل يصبر فصلها بمحكمة التجارة

### (الفصل الرابع)

(في بيان الغاء التوفيق ودانوا حكما او نسخا وعدم اجرائه)

**المادة المائتان والسابعة والعشرون** عند ظهور احتيالي ما او عند  
صدور الحكم والاعلان بان الافلاس هو احتيالي ولو بعد تصديق التوفيق ودانوا

ينقض التوفيق ودانوا متى وكأ انه لم يكن والكفلاء الذين يكونون قد تعهدوا باجراء  
التوفيق ودانوا يعني بدفع المبالغ المقررة واجراء الشروط الموعود بها يراون من  
الكفالة طبعاً واما التوفيق ودانوا الذي لا يكون صار الغاؤه يجوز اقامة الدعوى  
بحق فسخه والغائه في محكمة التجارة اذا لم يتم المفلس الشروط التي التزم باجرائها  
وان كان له كفيلاً فاقامة الدعوى تكون بحضور الكفلاء ولكن بداعي فسخ وإبطال  
التوفيق ودانوا المذكور لا تبرأ ذمة الكفلاء من كفالة اجراء الشروط التي قد تعهدوا  
بها كلها او بعضها

**المادة المائتان والثامنة والعشرون** اذا صدر من بعد تصديق  
التوفيق ودانوا دعوى على المفلس بان افلاسه احتيالي وانقض حبس المفلس وتوقيفه  
فعلى محكمة التجارة ان تنبه لاجل استحصال واجراء الوسائل اللازمة لوقاية  
الاموال الكائنة تحت يد المفلس وحفظها من التلف ولكن عند ما يصدر الاعلام  
بانه لم يبق سبب للدعوى او ببيان براءة ذمة المفلس وتخليه سبيل وقبول  
اعتذاراته فمن ذاك التاريخ تنقض المحكمة معفاة طبعاً من التزامات اسباب المحافظة  
والوقاية المار ذكرها

**المادة المائتان والتاسعة والعشرون** يقتضى منطوق الاعلام الصادر  
بكون الافلاس هو احتيالي اوجب الحكم الصادر بالغاء سند التوفيق ودانوا بالكلية  
او بفسخه وإبطاله بتعين مأمور ووكيل او وكلاء متعددين من طرف محكمة التجارة  
وقضيه وضع الختم على الاموال هي يد هؤلاء الوكلاء واذا وجد ان يجب لرؤية  
السندات وبقي الاوراق ومقابلة قيمة الاموال والاشياء على الدفتر العتيق فليبادر  
الوكلاء المذكورون لاجراء ذلك مذبلين هذه الاعمال على الدفتر العتيق وهكذا  
يجررون تكراراً دفتر الموازنة وكذلك مفيد محكمة التجارة بتبديل الاعلام الصادر  
بحق تعيين هؤلاء الوكلاء المجدد ويخبر اصحاب الديون المحتمل ان يكونوا صاروا  
اصحاب مطالب جديدة لكي يتقدموا في ظرف عشرين يوماً ستانهم لاجل التحقيق  
وفقاً لاحكام المادة ١٩٩ و ٢٠٠

**المادة المائتان والثلاثون** يقتضى منطوق المادة المذكورة يجب ان



تحصل المبادرة بوجه السرعة لتحقيق الديون الجديدة وإنما الديون التي قبلت قبلاً وتصدق عليها بكل الأحوال لا ينبغي ان يعاد تحقيقها ويستثنى من ذلك الديون التي دفعت كلها او بعضها من بعد التصديق السابق حيث لا يعود محل لقبول ما قد دفع

**المادة المائتان والحادية والثلاثون** بعد تكميل المعاملات المذكورة اذا لم يعقد قوتفوردانو مجدداً تعقد اصحاب الديون مجلساً لكي يبدوا رأيهم بشأن ابقاء الوكلاء او تبديلهم ومراعاة لاصحاب المطالبين الجدد لا يبادر لتوزيع دراهم قبل انقضاء المهل المعينة بحق اصحاب الديون الفاطنين في المالك العشانية كمنطوق المادة ١٩٩ و ٢٠٤ المار ذكرها

**المادة المائتان والثانية والثلاثون** ان الصكوك والمقاولات التي يعيها المفلس بعد تصديق القوتفوردانو وقبل الغاءها كلياً او فسخها وإبطالها اذا تبين انها عملت لاجل الضرر والاحتيال على اصحاب الديون فلا اعتبار لما بل تعد كأنها لم تكن (\*)

**المادة المائتان والثالثة والثلاثون** قبل عقد صك القوتفوردانو بحق لاصحاب الديون ان يطالبوا المفلس بمطوباتهم تماماً وكالاً بالغاً ما بلغت وأما بالنظر لدخولهم بتوزيع الدرام المعبر عنه بالمائة فيكون كما يأتي بيانه أولاً ان كانوا ما اخذوا شيئاً بعد من الغرامة يدخلون على قدر مطالبهم بالغام وأما الذين اخذوا مقداراً ما من الغرامة يدخلون بالتوزيع الجديد على مقدار المبلغ الباقي لم وتعتبر احكام هذه المادة ايضاً اذا ظهر افلاس المفلس مرة ثانية قبل الغاء القوتفوردانو او قبل فسخها وإبطالها

(\*) ان فسخ القوتفوردانو والغاءها كلياً ينشأ من ثلاثة مواد أولاً صدور الحكم بحق المفلس انه عمال ثانياً وقوع الغبن والخيانة وفي هاتين الحالتين يلغى القوتفوردانو كلياً بموجب القانون ولا يبقى سبيل لتجديده ثالثاً اذا لم يجر المفلس ما قد تمهد به يدعي اصحاب الدين فسخ القوتفوردانو وفي هذه الحالة الثالثة يجوز تجديد القوتفوردانو وبحكم باحجاب المنتضي من طرف محكمة التجارة

### (الفصل الخامس)

(في بيان قفل معاملات الافلاس بفرضية عدم كفاية الموجود)

**المادة المائتان والرابعة والثلاثون** قبل تصديق القوتفوردانو وقبل اتفاق ارباب الديون اذا صار ايجاب لتوقيف المعاملات بداعي عدم كفاية موجودات المفلس لاجراء معاملات افلاس فيقول اراي محكمة التجارة ان تحكم رسماً بقفل معاملات الافلاس بناء على انتهاء مامور محكمة التجارة وتقتضي هذا الحكم يضي كل فرد من اصحاب الديون على حدة له الحق ان يدعي على المفلس وعلى امواله وموجوداته غير انه يتوقف ويتاخر اجراء الاعلام المذكور مدة شهر واحداً اعتباراً من تاريخه

**المادة المائتان والخامسة والثلاثون** في اي وقت اثبت المفلس او من له معه علاقة انه يوجد مبلغ يكفي لمصاريف معاملات الافلاس او سلم هذا المبلغ ليد الوكلاء بحق له وللديون ان يطلب نفض الحكم والقرار المبين في المادة السالفة الذكر وبكل الأحوال ينبغي بموجب المادة المذكورة ان يدفع قبل كل شيء مصاريف الدعوى

### (الفصل السادس)

(في بيان اتفاق ارباب الديون)

**المادة المائتان والسادسة والثلاثون** اذا لم يكن عقد صك القوتفوردانو بحق لاصحاب الديون الاتفاق (\*) واجراء الحركة بالاتحاد وهكذا مامور محكمة التجارة يجمع ارباب الديون لاجل المذاكرة فيما فيه النفع سواء كان لجهة روية امور الافلاس او لجهة ابقاء وتبديل الوكلاء ويدخل بهذا الاجتماع اصحاب الديون الثابتة مطالبيها الكائنة بطريقة الامتياز والاستغلال والرهن

(\*) المراد من اتفاق اصحاب الديون هو ان يتنسوا ما بينهم موجودات المفلس التي يجدونها وذلك بداعي عدم امكانية عقد صك القوتفوردانو



وتكتب مضبطة شاملة دعاوي واعتراضات اصحاب الديون وينتضى المادة ١٧٠  
المراد ذكرها يعطى قرار من طرف المحكمة بالنظر الى مال المضبطة المذكورة  
وتعطى تقارير الوكلاء الذين يصبر القرار على عدم ابقائهم الى الوكلاء الجدد ومن  
اللازم ان يتم ذلك بحضور مأمور محكمة التجارة المواليه وعند الايجاب يجلب  
المفلس ايضاً

المادة المائتان والسابعة والثلاثون نصير المذاكرة ما بين اصحاب  
الديون الحاضرين الجمعية لاجل اعطاء اعانة ما تنقذ الى المفلس من اموال  
الافلاس للوجوده فاذا ارتضى بذلك الاكثرين يساعد المفلس باعطائه مبلغ  
ما من تلك الاموال باسم اعانة ويثبت هذا المبلغ يتكلف به وكلاء الافلاس  
ويخصصه مأمور محكمة التجارة ويحق للوكلاء المذكورين فقط ان يراجعوا بهذا الامر  
محكمة التجارة ( لعل المراد من عرض الكيفية لمحكمة التجارة هو افتراض عدم اتفاق  
وكلاء الديون مع مأمور المحكمة )

المادة المائتان والثامنة والثلاثون عند وقوع افلاس شركة تجارية  
يكون اصحاب الديون مخبرين في امر عقد صك الفوتوردانو مع احد الشركاء او  
مع بعضهم دون الآخر وبفرضية حصول ذلك تبقى موجودات الشركة باجمعها  
تحت ادارة اصحاب الديون المتفقين واما الاموال المخصصة التي للأشخاص  
الذين حصلوا على الفوتوردانو فتخرج من اموال الشركة . والاتفاقية المخصصة  
التي تجري معهم يجب ان تعهدوا بها بان المال الذي سيدفعونه الى ارباب  
الديون لا يكون من اموال الشركة مطلقاً بل من اشياء خارجة عنها والشريك  
الذي يكون حصل على عقد فوتوردانو متعلقة بشخصه فقط بضمي برئ الذمة  
من تكافله مع باقي شركائه

المادة المائتان والتاسعة والثلاثون وكلاء الافلاس هم مأمورون بايقان  
الديون بالوكالة عن جمعية ارباب الدين المعبر عنهم بالمائة ومع هذا يجوز  
اعطاء الرخصة من طرف ارباب الدين الى الوكلاء لكي يتاجروا باموال المفلس  
الموجودة واما صك القرار الذي يعطى في هذا الشأن في جمعية ارباب الدين

يلزم ان يبين فيه الوقت الذي تبين للوكلاء والحد الممنوح لهم ومقدار الدراهم  
الذي يجب حفظه عندهم لاجل دفع المصاريف اللازمة وهذا القرار يتم بحضور  
مأمور محكمة التجارة وبرضى واتفاق اصحاب الديون الذين لجهة العدد ولجهة  
التصرف بالمبالغ حاصلون على اكثرية ثلاثة ارباع واما وقوع الاعتراض  
والمخالفة على هذا القرار فوان كان يسوغ للمفلس ولياقي اصحاب الديون الذين  
لم يقبلوه ولم يرضوه الآن هذه المعارضة لانتوقف اجراء ذلك القرار

المادة المائتان والاربعون ان الوكلاء اذا تدخلوا بايقان استعمال اموال  
الافلاس بعمليات وتعهدات اكثر من الموجود فالمستول بذلك هم اصحاب  
الديون الذين اعطوا الرخصة باستعمال الاموال المذكورة في التجارة وهذه  
المستولية هي بحق المقدار الزائد الذي رخصوا به عن الحصة العائدة اليهم من الماسة  
وكل واحد منهم يجب ان يدفع مقدار ما نص من الموجودات بنسبة المبلغ  
المطوب له

المادة المائتان والحادية والاربعون الوكلاء ملزمون ان يعجلوا  
في امر بيع املاك المفلس غير المنقولة وامتنعوا واشتاتوا المنقولة وفي امر تسوية ديون  
وذمموا ويصبر الشك باجراء المخصوصات المذكورة تحت نظارة المأمور المعين  
من طرف محكمة التجارة ولا يلزم لذلك جلب واحضار المفلس

المادة المائتان والثانية والاربعون الوكلاء ماذنون بتسوية وروية  
كل الحقوق والدعاوي العائدة الى المفلس رعاية للقواعد المحررة في المادة ١٩٥  
السالفة الذكر ومخالفة المفلس في هذا الشأن غير مسموعة

المادة المائتان والثالثة والاربعون ان اصحاب المطالبين الكائنين  
بحالة الاتفاق كما مر اعلاه يجب على مأمور محكمة التجارة ان يجمعهم في السنة الاولى  
من اتفاقهم مرة واحدة على القليل وعند الاقتضاء يجمعهم ايضاً في السنين التابعة  
وفي هذه الاجتماعات يلزم الوكلاء ان يقدموا تقريرهم عن كيفية ادارة اموم  
الافلاس وحيثما ينظر في امر ابقائهم في مأموريتهم او عزلهم وتبديلهم طبقاً للقواعد  
المصرحة في المادة ١٧٠ والمادة ٢٢٦



المادة المائتان والرابعة والأربعون عند قطع ونصفية محاسبات  
المفلس بجميع مأمور محكمة التجارة أصحاب المطالبين وفي هذه الجلسة الأخيرة  
يعطي الوكلاء أيضاً تقاريرهم في نتيجة مأموريتهم ويجب اذ ذاك ان يكون  
المفلس موجوداً بذاته وان لم يكن حاضراً يصير استحضاره اذا اقتضى الحال  
وأصحاب المطالبين يبرزون آرائهم بحق معذورية احوال المفلس وتكتب مضبطة  
في هذا الشأن وكل صاحب دين برخص له في ان يكتب في تلك المضبطة  
ملاحظاته واعتراضاته وبعد ختام الجلسة المذكورة تخلص وتنفرد جمعية اصحاب  
الديون المتفقة طبعاً ولزوماً

المادة المائتان والخامسة والأربعون بتقديم تقرير من طرف مأمور  
محكمة التجارة الى المحكمة حاولياً قرار رأي ارباب الديون بحق معذورية احوال  
المفلس وكيفية وقوع الافلاس وباقي الخصوصيات والمحكمة تحكم بكون المفلس  
معذوراً او غير معذور

المادة المائتان والسادسة والأربعون اذا اعلن بان المفلس غير  
معذور بحق اكل صاحب دين في كل الاحوال ان يدعي بحق دينه على ذات  
المفلس وعلى امواله ولكن اذا حكم بانه معذور تخلص من الزامه بالحبس بداعي  
ادعاء اصحاب الديون لجهة افلاسه حيث بعد ذلك لا يمكن لم ان يسأ شخصاً بل  
يدعون على امواله ولكن في هذه الحالة يجب ان تراعى الاستثناءات المعروفة  
بقوانين مخصوصة (\*)

المادة المائتان والسابعة والأربعون ان الدين يرتكبن الافلاس  
الاختيالي والذين يتصدون لبيع الاشياء التي هي ليست ملكهم والسارقين والمخائنين  
او المنهين بالتعدي والحيانة في الاشياء المعتمد عليهم بها وعلى الخصوص الذين  
يتجاسرون على صرف الاموال المبرية لا يجوز ان يحكم لهم بانهم معذرون

(\*) المراد من القوانين الخاصة اعني الاجانب غير المتوطنين والاصحاب  
والمأمورين وحافظي الامانة هؤلاء ولو تبين معذورتهم لا يعفون من الحبس  
لان حبسهم نظراً لكيفية ديونهم المخصوصة يكسب الامنية

المادة المائتان والثامنة والأربعون ان المدينين من التجار لا يقبل  
استدعائهم في حق ترك واعطاء اموالهم الموجودة الى ارباب الدين (١)  
(الباب السابع في بيان انواع اصحاب المطالبين وكيفية استحقاقهم)  
(مع المفلس)

### (النوع الاول)

(بحق الأشخاص المتعدين مع المفلس وكفلائه)

المادة المائتان والتاسعة والأربعون ان الأشخاص الذين يتبين  
افلاسهم مع المفلس الذي تعهدوا معه واشتروا متكافلين بوضعهم الجبروي يعني الحوالة  
على السندات التي اعطوها فحاملو هذه السندات بحق لم ان يدخلوا في توزيع مائة  
كل مفلس منهم على حدة في مجموع مطلوباتهم مضافاً اليها الفائدة  
والمصاريف (٢)

المادة المائتان والستون عند ظهور افلاس المدين والمتعدين معه  
بالدفع لا يمكن ان يدعي احدهم على الاخر فيما قد دفع من الماسات بطريقة  
الغرامة ولكن اذا ظهرت زيادة في المبالغ التي اعطيت من الماسات عن اصل

(١) ان النظام المهرر بهذه المادة هو خاص بحق طائفة التجار اما  
المدينون الآخرون غير التجار فانهم عند ما يقدمون استدعاء كهذا يلزم ان  
تري بالحاكم البادية (الحقوقية)

(٢) مثلاً ثلاثة اشخاص بعد ان تكافلوا كفالة مائة ظهر افلاسهم سوية  
فالسند الذي يكون عليهم يبلغ اثني عشر الف قرش يدخل صاحبه بنام قيمته  
تماماً مع الفائدة والمصاريف في مائة كل واحد منهم فيأخذ من غرامة  
الاول خمسين بالمائة مثلاً ستة الاف قرش ومن الثانية خمسة وثلاثين بالمائة  
اربعة الاف واثني قرش ومن غرامة الثاني بالمائة خمسة عشر الفا وثمانمائة  
قرش فيكون مجموع ذلك اثني عشر الف قرش يعني يكون قد استوفى ماله  
تماماً لانه بغير هذه الصورة لا تكون المساواة قد تمت فيما بين الكفلاء



المطلوب وفائده ومصاريفه يعني اذا زاد المدفوع عن اصل المطلوب فالزائد يعود الى المدينين المشتركين بالدين الكافلين بطريقة الدور والمحاولات بالنظر الى ترتيب اصحاب الامضاءات الكائنة في السند ( المراد ان الذي يستحق تلك الزيادة هو مائة الفلوس الواقع اسمه اخيراً لان من تقدمه من اصحاب الامضاءات كانوا بمنزلة كفلاء له )

المادة المائتان والحادية والخمسون ان صاحب الدين الذي يثق سند على الفلوس وعلى من تعهد معه اي المتكافلين بموجب ذلك السند اذا كان قبل ظهور الافلاس استحصل منه شيئاً بصورة على الحساب يجب ان يتزل ذلك المبلغ من الاصل - والباقي يدخل يومية الماسة مدعيًا بذلك على الفلوس وعلى من تعهد معه او كفلاء واذا المتعهدون والكفلاء دفعوا له بحق لم ان يدخلوا في ماسة الفلوس بقدر المبلغ الذي دفعوه فقط

المادة المائتان والثانية والخمسون ولو صار عقد صك التوثيقاتي بحق لاصحاب المطالب ان يدعوا كفلاء الفلوس والمتعهدين معه في تكملة مطالبهم

### (النوع الثاني)

( بحق ارباب الديون الذين آمنوا برهن ما والدين لم حق امتياز )  
( على الاشياء المنقولة )

المادة المائتان والثالثة والخمسون ان اسماء ارباب دين الفلوس الذين صاروا منهم برهن موافق للاصول تُقيد بدفتر الماسة لاجل الاخطار والتذكارات فقط

المادة المائتان والرابعة والخمسون عندما يريد الوكلاء بحق لم لاجل خبر الماسة مع اعطاء الرخصة لم من طرف مأمور محكمة التجارة ان يؤدوا الدين ويستردوا الاشياء المرهنة مقابلة لذلك الدين

المادة المائتان والخامسة والخمسون اذا لم يسترد الرهن من طرف

الوكلاء وباعة صاحب الدين بشن أكثر ماله فالزائد ياخذهُ الوكلاء واما اذا كان الدين اقل من مطلوب صاحب الدين فيدخل في الماسة بالمبلغ الباقي له كباقي الديون الاعتيادية

المادة المائتان والسادسة والخمسون ان اجرة العملة الذين استخدمهم الفلوس بذاته بظرف واحد وثلاثين يوماً قبل اعلان افلاس وكذلك اجرة وشهرة الكتاب المستخدمين في ظرف ستة اشهر قبل اعلان الافلاس ايضاً تعد من الديون المتأخرة

المادة المائتان والسابعة والخمسون ان الدفتر الحاوي علم اصحاب المطالبين المدعين حق الامتياز على اشياء الفلوس المنقولة يسلم من طرف الوكلاء الى مأمور المحكمة واذا صار التسليم باعطاء الديون المذكورة لاربابها قبل كل احد من المبالغ التي بصير تحصيلها تعطى الرخصة بذلك من طرف مأمور المحكمة واما اذا حصل معارضة بحق الامتياز فحال الكيفية لمحكمة التجارة لكي تحكم بها

### (النوع الثالث)

( في بيان حقوق اصحاب المطالبين الذين لم الاستغلال والامتياز )  
( على الاشياء غير المنقولة )

المادة المائتان والثامنة والخمسون ان توزيع حاصل ائمان الاشياء غير المنقولة اذا جرى قبل توزيع حاصل ائمان الاشياء المنقولة او جرى توزيع الاثنين بوقت واحد فارباب الديون ذوو الامتياز والرهن الذين لم يمكنهم ان يستوفوا تمام مطلوبهم من ائمان الاشياء غير المنقولة ( التي لم عليها حق الرهن والامتياز ) يدخلون بما بقي لم بتوزيع المال العائد لارباب الدين غير ذوي الاربعان الا انه من اللازم ان يصير تحقيق وتصديق مطالبهم وفقاً للنظامات المسطرة اعلاه ( \* )

( \* ) ان ارباب الديون ذوي الاربعان اذا دخلوا بالباقي لم من مطلوبهم في ماسة ارباب الديون الاعتياديين من الواجب ان يصرف النظر عن فائدة مطلوبهم (مثال) فيما اذا وجد مرهنتان للاول ٤٠٠٠٠ وللثاني ٣٥٠٠٠ جمعاً ٧٥٠٠٠ ووجد ايضاً ائمان من ارباب الديون غير المرهنة لاحدها ١٠٠٠ وللثاني ١٥٠٠٠



المادة المائتان والتاسعة والخمسون اذا صار توزيع وتقسيم اثمان الاشياء غير المنقولة بحق او اكثر من اثمان الاشياء المنقولة قبل توزيع وتقسيم اثمان الاشياء غير المنقولة بحق لاصحاب المطالبين ذوي الامتياز والرهن المحققين والمصدقين ان يدخلوا بالتوزيع المذكور بنسبة مجموع مطالبهم ولكن المبالغ التي يستولون عليها من اثمان الاشياء المنقولة تنزل وتنزل من اثمان الاشياء غير المنقولة ( المرتبة عندهم ) كما سيأتي

المادة المائتان والستون بعد بيع الاشياء غير المنقولة وتنظيم اصول المراتب الامتيازية بحق اصحاب الديون ذوي الامتياز والرهن بصورة قطعية يعطى لكل منهم مطلوبه من ثمن الاشياء غير المنقولة بالدور والرتبة منزلاً منه ما قد اخذه من مائة اصحاب الديون الاعتيادية وبأخذ حصة الحصة العائدة له من قيمة الاشياء المرهونة كل برتبة والمبالغ التي يصير تتركها على هذه الصورة لاتيقي في مائة ذوي الارتهان بل تعاد وتسلم الى مائة ارباب الديون الاعتيادية وهكذا تتم وتكمل منفعة الماسة الاعتيادية بواسطة اجراء هذا الافراز والتفريق

المادة المائتان والحادية والستون ان اصحاب الرهن الذين دخلوا بتوزيع اثمان الاشياء غير المنقولة وحصلوا على مقدار ما فقط من مطلوبهم ( اعني لم يتلهم من ثمن المباع سوى ما بقي فصار من مطلوبهم لا غير ) يعاملون على الوجه

جمعاً ٢٥٠٠٠ فيكون كل المطلوب ١٠٠٠٠٠ وافترض بيع الاشياء غير المنقولة ( المفهوم انها المرتبة ) قبل الاشياء المنقولة ( المفهوم انها غير المرتبة ) وبلغ ثمنها ٧٠٠٠٠ فالمرتبة الاولى ياخذ تمام مطلوبه ٤٠٠٠٠ والباقي ٣٠٠٠٠ ياخذه المرتبة الثانية ويبقى له ٥٠٠٠ لتكملة مطلوبه فهذا المبلغ الباقي يدخل به بالثمان الاشياء المنقولة ( المذكورة اعلاه ) مع الدائنين غير المرتبتين المذكورين وافترض ان ثمن الاشياء المنقولة بلغ ٢٤٠٠٠ حالة كون المطالبين الباقية هي خمسة الاف الفرس الى المرتبة الثانية وخمسة وعشرين الف الفرس المطلوبة الى الشخصين اصحاب الدين غير ذوي الرهن ومجموع ذلك ٣٠٠٠٠ ففي هذه الحالة يعطى الى المرتبة الثانية ٤٠٠٠ واصحاب الدين الاول غير ذوي الرهن ٨٠٠٠ والى الثانية ١٢٠٠٠ مجموع ذلك ٢٤٠٠٠

التي ياتيه اي انهم بعد ان يكونوا اخذوا حصة من اثمان الاشياء غير المنقولة بحق لم ان يدخلوا في مائة المفلس الاعتيادية وبأخذوا نصيبهم على قياس المبالغ الباقية لم وان كانوا اخذوا ثوباً من التوزيع الاول اكثر من استحقاقاتهم فهذه الزيادة تنزل من مجموع مائة اصحاب الديون المرتبتين وتعطى الى مائة اصحاب الديون الاعتيادية

المادة المائتان والثانية والستون ان مطلوبات ارباب الديون المرتبتين اذا لم تكن روية تطبيقاً لاصولها ولم يجر قبدها ( يعني ان كان الرهن غير اصولي ولم يقبل اولم يبق منه شيء للمرتبة الثانية والحاصل كيف كان الامر لم يتنفع المرتبة منه بشيء ) فتعتبر بمنزلة المطلوبات الاعتيادية ولا يراها النسبة بباقي الديون الاعتيادية سواء كان باجراء الفوتشوردانو او بمعاملات الماسة

### ( النوع الرابع )

( في بيان حقوق الزوجات )

المادة المائتان والثالثة والستون اذا ظهر افلاس شخص ما وكانت الاملاك الكائنة بيمين زوجته برسم جهاز لم تختلط باملاك زوجها بطريقة الاشتراك نرد بعينها الى الزوجة ومثل ذلك ايضاً كل ما اعطى لها من الاملاك غير المنقولة سواء كان ذلك ارباً او وصاية او على طريقة الهبة ممن هم بفيد المحبة جميع ذلك يرد الى الزوجة عيناً

المادة المائتان والرابعة والستون كذلك الاملاك غير المنقولة التي اشترتها الزوجة باسمها من المبالغ الحاصلة من ايرادات الاملاك الصائفة لها بطريقة الارث والهبة بحق للزوجة استردادها الا انه ينبغي ان يكون مصرحاً بالسندات المتضمنة بشراء تلك الاملاك بان الثمن دفع من ايراد املاكها المذكورة كما انه يجب ان يثبت بدفتر او بسند اخر موثق به في ان المبالغ المذكورة دفعت من ايرادات املاك الزوجة

المادة المائتان والخامسة والستون كيفما كان عقد مقالة النكاح



فجميع الاملاك المشتركة من طرف زوجة المئس خلاف الصورة المحررة  
بالمادة المذكورة تعد كأنها مشتركة من مال زوجها وتعتبر مخصصة به وهكذا يجب  
حسب القانون ان تدخل مع حمله اموال المئس ماعدا اذا اقتدرت الزوجة  
ان تثبت الخلاف

المادة المائتان والسادسة والستون ان الاملاك المنقولة العائنة الى  
الزوجة تلك التي ربطت بسندات وقت زواجها او حصلت عليها بطريقة  
الارث او الوصية او الهبة ولم تنصف لاملاك زوجها يحق لها ان تسترد ما عينا ولكن  
من اللازم اثبات ذلك بدفتر او سند موثق به ولكن اذا لم يمكنها الاثبات فجميع  
اثاث البيت والمنقولات التي هي لاجل استعمال الزوج او الزوجة يعود لاصحاب  
المطالب مع صرف النظر عن مقابلة عقد الزوجة كيفما كانت فلتكن ولكن مع  
هذا يعطى من طرف الوكلاء مع رخصة المأمور بعض الالبسة لاجل لوازم الزوجة  
المادة المائتان والسابعة والستون ان الاملاك المختصة بالزوجة  
وفقا لاحكام المادة ٢٦٣ والمادة ٢٦٤ المذكورتين اذا كان جرى بحسب ارباب  
قبل الافلاس او كانت معدة لوفاء دين ما وكانت ذلك بتمد ورضا الزوجة  
او بمنقضى حكم صدر عليها يحق لها ان تدعي استرداد تلك الاموال ان هي قبلت  
بتلك الرهينة وبايقاع تلك الديون

المادة المائتان والثامنة والستون اذا الزوجة وقت بعض ديون  
زوجها فمن حيث يلحظ ويظن انه يكون اعطي ذلك من مال زوجها فلا يحق  
لها ان تدعي به على الماسة الا اذا امكنها ان تثبت عكس ذلك كما تصرح في  
المادة ٢٦٥ (\*)

المادة المائتان والتاسعة والستون ان الشخص اذا كان حال تاهله  
تاجرا او لم يكن صاحب مهنة مخصوصة ولكنه صار تاجرا بعد زواجه بمدة سنة  
فلا اموال غير المنقولة التي وجدت مخصصة به حين تاهله او تلك التي امتلكها  
(\*) ان الاموال المشتركة بين المئس وزوجته اذا هي رهنتها مقابلة  
لديون ما فلا يسوغ للزوجة ان تدعي باستردادها

بعد تاهله بطريقة الميراث او الهبة والوصية تكون بحكم الرهينة عند زواجه ومادة  
هذه الرهينة يجب ان تكون مرعية الاجراء ولا يحق الاشياء والمبالغ التي جلبتها معها  
جهازا او المتصلة اليها فيما بعد بطريقة الارث والهبة والوصية الا انه يتوجب عليها  
ان تثبت بموجب سند معمول به كيفية تسليم تلك الاشياء وتادية تلك المبالغ .  
ثانيا بتمن الاملاك التي باعها بائنا تاهلها . ثالثا بالديون التي تكون قد كفلت  
زوجها بها ودفعتها عنه فعلى هذه الصورة تكون الامنية والرهنية في الاملاك المذكورة  
معتبرة ( الفصد من ذلك ان املاك الرجل التي كان مالئها حين الزواج اذا كان  
حيث تاجرا او التي تملكها بعد معاطاة التجارة في ظرف سنة واحدة تكون كامنية  
الى الزوجة على المبالغ التي يستدينها رجلها منها من اموالها الممينة اعلاه ولها على  
تلك الاملاك حتى الامتياز ولعل لذلك اكثر علاقة في القوانين الافرنجية )

المادة المائتان والسبعون ان زوجة الشخص الذي كان حين تزوجه  
تاجرا او لم تكن له صناعة ثم بعد مضي سنة من تاريخ تاهله سلك في طريق  
التجارة لا يحق لها ان تدعي بشيء من موجودات الماسة استنادا على المواعد  
المسطرة في مقابلة النكاح وهكذا لا يحق ايضا لارباب الدين ان يدعوا بتلك  
المواعد المشروطة في مقابلة النكاح على الزوجة ويحصرها بهم لكي يتمتعوا بها

( الباب الثامن في بيان توزيع وتقسيم الاشياء المنقولة فيما بين )  
( ارباب الديون وقطع حساب حاصلات الاشياء غير المنقولة )  
( الفصل الخامس )

المادة المائتان والحادية والسبعون بعد ان ينزل من مجموع ثمن المنقولات  
المصاريف التي صرفت لاجل معاملات الافلاس والتقدمة المعطاة برسم اعانة الى المئس  
وعماله وما دفع الى ارباب الديون المتنازين فالمبلغ الباقي بعد ذلك يقسم ويتوزع  
بالسوية على ارباب الديون التي صار تخفيفها والتصديق عليها لكل قدر ما يصيبه  
المادة المائتان والثانية والسبعون يجب على وكلاء الافلاس ان يبلغوا  
مأمور محكمة التجارة بكل شهر مرة كيفية احوال الافلاس ومقدار المبالغ الموجودة



بالماسة ومحفوظة بطريقة الديوزينو يعني في صندوق الامانة وهكذا ايضا اذا وجد المأمور مناسباً ان توزع تلك المبالغ فعليه ان يعين المقدار ويخير افراد ارباب الديون بذلك

المادة المائتان والثالثة والسبعون لا يجوز توزيع غرامة فيما بين ارباب الديون ما لم تخرج على وجه الاحتياط الحصة العائدة لارباب الديون القاطنين في خارج ممالك الدولة العلية المتقدمة اسماؤهم بدفتر الموازنة المعروف بالبيلائنو. ومنوط برأي مأمور محكمة التجارة امر زيادة وتكبير تلك الحصة وذلك بحسب ارباب الديون الذين لم تنفذ اسماؤهم بدفتر الموازنة على وجه الصحة ( اعني لم تنفرد بوجه قطعي ) ولكن وكلاء الافلاس اذا كان لهم اعتراض على ذلك يسوغ لهم ان يعرضوا الكيفية لمحكمة التجارة

المادة المائتان والرابعة والسبعون ان الحصة التي يصبر اخراجها وتوقيها بوجه الاحتياط لاجل ارباب الديون الكائنين في الخارج كما تقدم الشرح يجب ان يصبر حفظها على سبيل الديوزينو لحد انقضاء المهلة المعبية في الفترة الاخيرة المدرجة في المادة ١٩٩ واصحاب المطالبات القاطنين بالبلاد الغربية اذا لم يتمكن ان يثبتوا قانونياً مطالبهم قسم تلك الحصة وتوزع على ارباب الديون الثابتة. وكذلك الديون التي لم تقبل بصورة قطعية تخرج وتوقف لها حصة احتياطية على الوجه المهرر

المادة المائتان والخامسة والسبعون ان الوكلاء ليسوا بماذوين بتأدية نفود لاحد من اصحاب الديون ما لم يبرز السند الذي يثبت مقدار مطلوبه الذي جرى عليه اصول التحقيق والتصديق وعند ذلك يعطى لصاحبه حوالة من طرف مأمور المحكمة او تدفع القيمة من الوكلاء. وحينئذ يجب ان يحرر على نفس السند المذكور بيان المقدار الذي صار دفعه وان كان غير ممكن ابراز السند المذكور يمكن لمأمور المحكمة ان يوزن بالدفع بعد مراجعة مضبطة تحقيق الديون وبكل الاحوال بعد ان تاخذ اصحاب الديون مطالبها يجب ان يشرحوا ويضوا على حاشية دفتر التوزيع بان ذمة المديون قد برئت ( يعني ذمة الماسة وليس

المفلس والمراد الاعتراف بوصول ما خصهم

المادة المائتان والسادسة والسبعون يجب المفلس بحسب الانقضاء لجمعية اتفاق ارباب الديون المعفدة لاجل تقسيم موجودات المفلس واذا كان بعض المحفوق والدعاوي لم تقصر تسويتها ولم تحصل بعد فتقدر تلك الجمعية ان تستحصل الرخصة من محكمة التجارة لاجل عمل تسوية واتفاقية لذلك ككل او بعضه او ان تنفرد عن تلك الحقوق لشخص اخر تحت مبلغ معلوم والسندات الواجب ان تعطى في هذا الشأن تخرج من طرف الوكلاء وكل صاحب دين يحق له ان يطلب وينتهي الى مأمور المحكمة لاجل عقد جمعية كهذه

( الباب التاسع في بيان مبيع الاشياء غير المنقولة )

المادة المائتان والسابعة والسبعون حين صدور الحكم بالافلاس لا يعود بحسب لارباب الديون لاجل استيفاء مطالبهم ان يطلبوا مبيع الاملاك غير المنقولة تلك التي لم ترهن عندم

المادة المائتان والثامنة والسبعون اذا لم يكن حصل الادعاء ببيع الاشياء غير المنقولة ( لعلم المرعية ) لاجل ابناء الديون قبل اتفاق اصحاب الدين ( قد مريان الاتفاق ) فيكون السعي والاهتمام بمبيع تلك الاموال مقتصراً بالوكلاء دون غيرهم وهم ملزمون في ظرف ثمانية ايام مباشرة ذلك مع اخذ الاذن والرخصة من المأمور المعين من طرف محكمة التجارة ويجب عليهم ان يوقفوا الحركة للنظامات المخصوصة المرعية الاجراء بحسب املاك الفاضرين

المادة المائتان والتاسعة والسبعون بعد قرار المزايعة على املاك المفلس غير المنقولة الذي يكون ثم بسخي واهتمام الوكلاء اذا حصل عليها ضامم يجب ان تكون مطبقة مطلقاً الى التواعد الآتي بيانها اولاً بعد ان يصبر قرار مزايعة الاملاك بين الحال موقوفاً كما هو مدة خمسة عشر يوماً ففي ظرف هذه المدة اذا وجد من يزيد زيادة توازي قيمة عشر الثمن المدفوع او اكثر من العشر يفتح القرار السابق وتقبل الزيادة الجديدة وعليه يصبر القرار ويسوغ لكائن من كان



ان يتقدم الى الزيادة في حينها وهكذا يعطى قراره بعد اعطاء قرار المراجعة وبعد ختام المدة المذكورة لا تعود الزيادة مقبولة

### (الباب العاشر في بيان استرداد الاشياء)

**المادة المائتان والثمانون** ان التحويل التجارية التي لم تدفع بعد وكل اوراق الحوالات التي هي عبارة عن سندات اذا وجدت بعينها عند المفلس حين افلاسه فان كانت ارسلت له مجرداً لاجل القبض ولكي تكون قيمتها محفوظة تحت امر صاحبها او اذا كانت ارسلت بوجه صريح لاجل دفع وتأدية حوالات معينة المبالغ من طرف صاحبها يجب ان يصبر استردادها

**المادة المائتان والحادية والثمانون** كذلك الامتعة التي سلمت الى المفلس برسم الامانة او لاجل بيعها على ذمة صاحبها مع صرف النظر عن المدة التي تكون بقيت عنده طويلة كانت او قصيرة ما دامت موجودة بهيئتها كلها او بعضها تعاد الى صاحبها وحتى اذا كانت تصرفت ولكن لم يقبض ثمنها بعد كله او بعضه او لم يستول عليه بمقابلة شيء ما او لم يجر الحساب عليه بطريقة المناصصة فيما بين المشتري والمفلس كذلك يجب استرداده

**المادة المائتان والثانية والثمانون** كذلك تسترد الامتعة التي ارسلت الى المفلس ما دامت لم تنقل ولم تصل الى مخزن المفلس او الى مخزن القومسيون (العميل) المأمور ببيعها لحساب المفلس بشرط ان يدفع الى الماسة من طرف الذي يسترد الامتعة تلك المبالغ التي يكون المفلس سبق ودفعها سواء كان من اصل ثمن تلك الامتعة بصورة على الحساب او المصاريف الاخر التي يكون صرفها او التي لم تصرف بعد على تلك البضاعة مثل اجرة السفينة واجرة العجلة والقومسيون والسيفورته وغيره من المصاريف ولكن اذا كان المفلس باع تلك الامتعة قبل وصولها له بالاحيلة وذلك على مقتضى التاتورة (وبوليصة الثمن) المضادة من المرسل وعلى موجب غوثة الامتعة (النموذج) في هذه الحالة لا نسع دعوى الاسترداد

**المادة المائتان والثالثة والثمانون** ان البضائع المباعة الى المفلس التي

لم يستلمها بعد او التي ارسلت الى المفلس او الى شخص اخر لحسابه (ولم تصل الى المفلس ولم يتصرف بها بموجب سند التحويل) يحق الى بائعها ان يوقفها (بمعنى يستردها) **المادة المائتان والرابعة والثمانون** ان ما قد ورد ذكره في المادتين المذكورتين اذا لحظ ان فيه منفعة ما للماسة يحق لو كلاء الافلاس بعد الرخصة من مأمور المحكمة ان يدفعوا ثمن تلك البضاعة حسب المفاولة التجارية بين البائع والمفلس ويستلموا البضاعة المذكورة

**المادة المائتان والخامسة والثمانون** يجوز للوكلاء ان يقبلوا اداء الاسترداد المذكور (وبعدوا البضاعة الى اربابها) بعد تصويب مأمور المحكمة وان ظهر نزاع ما في هذا الشأن يحكم باجباؤ من طرف محكمة التجارة بعد ان يكون المأمور اجري الاسئلة والاستطاق اللازم

### (الباب الحادي عشر في بيان دعوى المعارضة التي تقع عند)

#### (صدور الحكم بالافلاس)

**المادة المائتان والسادسة والثمانون** ان الاعتراض الذي يقع على الاحكام والاعلامات الصادرة بحق اعلان الافلاس او بحق تعيين التاريخ الواجب ان يتخذ مبدأً للافلاس ان كان هذا الاعتراض من طرف المفلس يجوز اجراؤه في مدة ثمانية ايام وان كان ممن لم معه العلاقات فتكون المهلة شهراً وابتداءً من هذه المهلات يكون من يوم نشر واعلان الافلاس رسماً كما هو محدد في المادة ١٥٢

**المادة المائتان والسابعة والثمانون** ان الاعلامات الصادرة في شان اعلان الافلاس وفي تعيين التاريخ الذي يجب اتخاذه مبدأً للعجز كما هو محدد اعلاه عندما يقع اعتراض بمخها من طرف اصحاب المطالبين لاجل تغيير وتبديل تاريخ العجز لا تسع دعوى ذلك الاعتراض اذا كان وقوعها بعد انقضاء المهل المعنية لاجل تحقيق وتصديق الديون اذ انه بعد انقضاء المهل المذكورة يضي تعيين تاريخ العجز ثابتاً كما قد تعين قبلاً بدون تغيير او تبديل وجارياً على جميع اصحاب الديون



## ( الفصل الثاني )

(في بيان الافلاس الاحيالي والافلاس التقصيري وهو يشتمل ايضا على عدة ابواب)

## ( الباب الاول في بيان المفلس المقصر )

المادة المائتان والثامنة والقانون عند ظهور افلاس تقصيري ترى دعوى التقصير في محكمة التجارة بحسب ادعاء الوكلاء وباقي ارباب الديون وبعد ثبات تقصيرات المفلس بحكم باجراء التاديبات اللازمة بموجب القانون على مقتضى اسماء ناظر التجارة (\*) (وفي خارج الاستانة على مقتضى اعلانات محاكم التجارة)

المادة المائتان والتاسعة والقانون ان التاجر المفلس يحكم عليه بان افلاسه تقصيري اذا وجد بالكمالات الاتي بيانها . اولاً اذا كان صرف المصاريف المخصوصة لاجل لوازمه الذاتية وادارته البتية بزيادة عن الحد . ثانياً اذا صرف واستهلك مبالغ كثيرة في المعاملات الكاثنة من قبيل البعث والنصيب او باخذ او اعطاء البضائع والكاسيو من قبيل تجارة اعتبارية اعني التجارة التي لها اسم وليس لها جسم ظاهر بل يكون الربح والخسارة فيها متوقفين على صعود او هبوط السعر في اثناء مدة معلومة . فهذه الاعمال يعبر عنها بالتجارة الاعتبارية . ثالثاً اذا كان اشترى امانة وباعها بثمن بخس بقصد السعة لاجل تاخير افلاسه ومن هذا القبيل ايضا تداول وتعاطي الورق لاجل ايجاد راس مال بيده واستفراصات دراهم وامثال ذلك من المعاملات الموجبة للضرر والخسارة . رابعاً اعطاه نفوداً وما شاكلها الى بعض ارباب الدين بعد يوم عجزه عن ايفاء الدين قاصداً بذلك ابتناع الضرر على باقي ارباب الدين

المادة المائتان والتسعون يمكن ايضا ان يحكم على المفلس بانه مفلس مقصر اذا وجد بسبب من الاسباب الاتي بيانها اولاً اذا اجري مفاوضات وتهدات لحساب غيره بدون ان ياخذ مقابلتها وكانت تلك التهدات جسيمة وفوق اقتداره (\*) ان تاديب المفلس المقصر هو عبارة عن الحبس ويكون بحسب الابواب لا اقل من شهر ولا اكثر من ستين

ثانياً اذا افلس تكررراً وكان لم يفسر شروط قوتفوردانو الافلاس الاول . ثالثاً اذا كان بعد تأمله وجد بمركات مخالفة المادة ٢٦٩ و ٢٧٠ سواء كان جهازاً زوجياً واملاكها قد اضيفت الى املاكه او بقيت منفردة . رابعاً اذا في ظرف ثلاثة ايام من عجزه عن ايفاء الدين لم يقدم الى محكمة التجارة اعلاناً بحق تقيس كمنطوق المادة ١٤٨ و ١٤٩ وايضاً اذا لم يكن ذلك الاعلان مشتملاً على اسماء الشركاء المتكافلين . خامساً اذا لم يحضر امام الوكلاء في الاوقات والمهلات المعينة بدون عذر شرعي او اذا لم يحضر لمحكمة التجارة بعد اخذه صك التامين . سادساً اذا لم يكن مستعملاً الدفاتر الواجب استعمالها ولم يكن محرراً بوجه الصحة الدفتر الحاروي موجوداً وديونه ومطلوباته ولم تكن قيود دفاتر بحسب نظامها واصولها وموجوداته وديونه وذمه غير تامة وعدم امكانه ان يقدم حساباً مفصلاً للصحة عن مطلوباته وديونه بشرط ألا يكون هذا النص ناشئاً عن احيال ( فحشد بعند محضراً )

المادة المائتان والحادية والتسعون لا يقدر الوكلاء ان يتصدوا للدعوى بالافلاس التقصيري ان لم يؤذنوا بموجب راي وقرار اكثر واغلب ارباب الديون عدداً

## ( الباب الثاني في بيان الافلاس الاحيالي )

المادة المائتان والثانية والتسعون ان التاجر المفلس الذي اخفى دفاتر حساباته او تيج من اوراقه الرسمية او السندات المرتبة تحت امضائه او من دفتر موازنه انه اخفى شيئاً او ظهر انه مديون بمبلغ ما وفي الحقيقة ليس هو مديوناً بوفاءه بهذه الاعمال يكون سلك بطريقة الخيلة والاختراع يعان بانه مفلس محض وبشي مستحقاً التاديبات المسطرة في كتاب قانون جزاء السارقين

المادة المائتان والثالثة والتسعون ان مصاريف الدعوى المتعلقة بالافلاس الاحيالي لا يمكن تحميلها ابداً على ماسة اصحاب المطالبين ولكن اذا واحد من اصحاب الديون او اكثر ادعى هذه الدعوى من تلقاء انفسهم وثبت براءة ذمة المفلس يلتزمون بحشد بتادية مصاريف الدعوى



( الباب الثالث في بيان التهامات والنجحات التي يرتكبها غير المفلس )  
( في طوابع الافلاس )

المادة المائتان والرابعة والتسعون ان الاشخاص الذين يستحقون التادييات المنجوة على المفلس الخيال هم الذين اولاً يخرجون ويفرقون او يخفون جميع اموال المفلس المنقولة وغير المنقولة او مقداراً منها وذلك لاجل منفعة وصالح المفلس ثانياً الذين يتحقق عنهم انهم نجسوا بطريقة الاحتيال على ان يقدوا بدفع الافلاس ديوناً كاذبة سواء كان باسم او باسم غيره مواضعة وصدقوا على تلك الديون ثالثاً الاشخاص الذين استعملوا تجارهم باسم الغير او باسم موهوم وغير موجود وثبت عليهم التهامات المحررة في المادة ٢٩٢

المادة المائتان والخامسة والتسعون ان زوجة المفلس وابوه واولاده وباقي اقاربه الذين يخرجون ويفرقون ويكتفون ويخفون الاشياء العائدة الى المفلس اذا ثبت عليهم الفعل المذكور يستحقون التادييات المخصوصة بالسارقين

المادة المائتان والسادسة والتسعون عند حدوث ما هو محرر في المادتين المار ذكرهما ولو بالفرض تحقق ان المفلس بري الذمة من هذا العمل فعلى محكمة التجارة ان تحكم اولاً باعادة وارجاع جميع الاموال التي صار اخراجها وكتبها الى مائة اصحاب المطالبين وثانياً بتصفيت ودفع مقدار الفائدة والضرر الذي يصير تخصصة

المادة المائتان السابعة والتسعون ان تاديب كل وكيل منهم بالظلم والتعدي في ادارة معاملات الافلاس هو عبارة عن حبسه مدة لا اقل من شهرين ولا اكثر من ستين ويتفرغ ايضاً بدفع جرية قيمتها لا تتجاوز مقدار ربع الاموال والتضمينات التي يحكم عليه بردها وتعويضها على الاشخاص المتضررين ولا تنقص عن مائة قرش

المادة المائتان والثامنة والتسعون ان صاحب الدين الذي يحق له ان يعطى رايه في مصالح الافلاس اذا اتفق مع المفلس وعاهدة او عاهد غيره في ان يكون

له نفع خصوصي بطريقة المكافاة او اذا جعل مقاوله على اخذ مبلغ دراهم معلومة من موجودات المفلس مقابلته لمساعدته له بحبس لا اكثر من سنة ولكن اذا كان صاحب الدين المذكور هو من جملة الوكلاء يجوز ان تمتد مدة حبسه الى ستين

المادة المائتان والتاسعة والتسعون ان المقاولات الاحيالية التي تعقد كمنطوق المادة المذكورة ما عدا انها تفسخ وتلغى وتعتبر كأنها لم تكن سواء كانت بحق المفلس او بحق غيره لابل المبلغ والاشياء التي اخذت على هذا الوجه تفصل من اخذها وتعلو وترد لمن تخصه

المادة الثلاثمائة ان الحكم بفسخ والغاء المقاولات المذكورة هو عائد بلا ريب الى محكمة التجارة

المادة الثلاثمائة والاولى بحسب الاصول يجب ان تطلع وتشر صورة القرارات والاعلامات المحاربة الحكم الصادر على الذين اتهموا بالاحتيال والتخديع مع المفلس وعلى جميع الاشخاص المحكوم عليهم كمنطوق المواد المحررة في ابواب الافلاس التفصيلي والاحيالي ومصاريف هذه الاذاعة تجعلها ايضاً المحكوم عليهم

( الباب الرابع في بيان ادارة الاموال والاملاك عند ظهور )  
( الافلاس التفصيلي والاحيالي )

المادة الثلاثمائة والثانية اذا حكم على احد بدعوى الافلاس التفصيلي او الاحيالي فالدعوى التي تكون ليست من الدعاوي المصرح بها في المادة ٢٩٦ تفرق وتبقى على حدة وتصدر المبادرة في الحال لاجراء التسيبات اللازمة لاجل تسوية الاموال والاملاك وخصوصات الافلاس ولا يجوز نقل ذلك وحواثه الى المحاكم الاخرى ( يعني اذا حكم بالتفصيل او الاحتيال في معاملات طابع الافلاس بتدوم جارية في محكمة التجارة )

المادة الثلاثمائة والثالثة ان وكلاء الافلاس ملزمون ان يقدموا الى نظارة التجارة الاوراق والافادات التي تطلب منهم لاجل تجسس وتحقيق الوقوعات



المعلقة باختيار وخداع المفلس في الخارج فتقدم طبعاً الى محاكم التجارة

المادة الثلاثمائة والرابعة ان تلك الاوراق والسندات التي سلمها وكلاء الافلاس كما محرر اعلاه الى جانب النظارة ففي أثناء تجسسها وتحققها اذا لزمست للوكلاء بطلانها عليها متبداً التجارة ويؤذنون ايضاً باخذ صورة تلك الاوراق بوجه رسمي او غير رسمي من المفيد المذكور واما الاوراق والسندات التي لا يصدر التنبية بحفظها وتوقيفها تسلم للوكلاء بعد صدور القرار والاعلام ويعطى من الوكلاء سند مشعر بوصولها اما باقي الاوراق التي ثبت عليها التزوير وغير ذلك من الاحتمالات فيجب ان تحفظ في المحكمة لاجل اجراء ابحاثها

### ( الفصل الثالث )

( في بيان اعادة اعتبار المفلس )

المادة الثلاثمائة والخامسة ان المفلس بعد ان يكون دفع وافي كامل ديونه اصل المال والفائدة والمصاريف يمكن ان يطلب اعادة اعتباره السابق ولكن اذا كان افلاس المفلس المذكور هو ناشئ عن كونه شريك بافلاس شركة فلا يقدر ان يطلب اعادة الاعتبار ان لم يثبت وفاء ديون كامل الشركة اصلاً وفائدة ومصروفاً على التام ولو انه أعطي له صك قوتقور داتو وحده

المادة الثلاثمائة والسادسة كل مفلس يستدعي اعادة اعتباره يجب عليه ان يبادر أولاً بتقديم عرض حال الى نظارة التجارة ومع هذا العرض يقدم جميع سندات واوراق ارباب الديون التي يكون استحصلها المعلقة براءة ذمته وخلص طرفه

المادة الثلاثمائة والسابعة ان العرض حال المذكور مع تلك الاوراق تحال من جانب النظارة المشار اليها الى المأمورين فيخرج المأمورون صورة الاستدعاء المذكور ويرسلونها الى رئيس محكمة تجارة البلدة المقيم فيها المستدعي لكي يجري بمعرفة تحقيق ما هو مندرج بذلك الاستدعاء وان كان صاحب الاستدعاء بعد وقوع افلاسه بذل عمل اقامته الاول فتدسل الى رئيس محكمة

البلدة التي ظهر فيها افلاسه ولكن بالاستانة العلية يجري التحقيق بمعرفة محكمتها التجارية

المادة الثلاثمائة والثامنة ان الاستدعاء المذكور تخرج صورته وتعلق على باب محكمة التجارة وباقي المحلات المتقضية وعلى باب البورس (محل اجتماع التجار) وتبقى مدة شهرين وتدرج ايضاً في صحف الاخبار

المادة الثلاثمائة والتاسعة ان الذين لم يحصلوا على اصل مطلوبهم مع الفائدة والمصاريف تماماً والذين لم تلتزم موقوفه مع المفلس بمكثهم ان يعارضوا قضية اعادة الاعتبار مقدمين تقريراً بذلك مع السندات والاشجاجات التي يدهم ولكن لا يجوز لمن يكون تصدى للمعارضة المذكورة ان يوجد بالمذاكرة التي تجري مجلسياً في هذا الشأن

المادة الثلاثمائة والعاشر بعد انقضاء مهلة الشهرين المعينين اعلاه بتقديم الاعراض بموجب تقارير رسمية لجانب نظارة التجارة من طرف محكمة الاستانة ان كان الافلاس حصل في الاستانة او من طرف رؤساء المحاكم ان كان الافلاس وقع خارج الاستانة في بيان التحقيقات التي يكون صار الوقوف عليها بحق استدعاء المفلس المذكور والاعتراضات التي تكون حصلت مضيئين الى ذلك رايهم في هذا الخصوص

المادة الثلاثمائة والحادية عشر بعد ذلك تحكم نظارة التجارة هل الاستدعاء المذكور المتقدم من المفلس لاجل اعادة اعتباره هو قابل الاعساف او غير قابل فان حكم بعدم اجابة المستول لا يقدر المفلس ان يطلب تكراراً اعادة اعتباره قبل مرور سنة من ذلك التاريخ

المادة الثلاثمائة والثانية عشر ان الاعلام الذي يصدر معلناً اعادة اعتبار المفلس يسلم الى محكمة التجارة اذا كان الافلاس وقع بالاستانة ويرسل الى ما موري المحكمة اذا كان الافلاس وقع في الخارج وبمعرفة تبصير تلاثة ذلك علناً بحضور من يلزم حضورهم وبصرفيد ذلك في المحلات اللازمة



المادة الثلاثمائة والثالثة عشرة ان الاشخاص المحكوم عليهم بالاflas  
الاختيالي وبالسرقه وبالاغصب وبالتصرف بالاشياء المودعة عندهم امانة بطريقة  
التعدي والخيانة او بانهم باعوا الاموال غير المتصرفين بها صحيحاً والاولياء  
والمديرين الذين ما اعطوا حسابات عن الاشياء المحولة ادارتها لهدمهم وما حصلوا  
على براءة ذمتهم وعلى الاطلاق مأموري المال المتزومين بتقديم الحساب لا ينجح لهم  
ان يحصلوا على اعادة اعتبارهم ولكن المفلس المحكوم عليه بانه مقصر بقدر ان  
يطلب اعادة الاعتبار بعد اجراء التأديب بمقتضى ما قد حكم عليه

المادة الثلاثمائة والرابعة عشرة كل مفلس لم يبل اعادة اعتباره لا يجوز  
له ان يدخل محل البورس ويشارك فيه البيع والشراء

المادة الثلاثمائة والخامسة عشرة ان الشخص الذي يموت وهو بحالة  
الافلاس يجوز لورثته بعد موته ان يحرموا امر اعادة اعتباره

تمت الترجمة في بيروت في ٢٠ أيار سنة ١٨٨٠

الموافق ١١ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٧

والحمد لله الملهم للصواب أولاً وآخراً



ذيل

# قانون التجارة

قد راجع ترجمته ودقق في تصحيحها

عزتلونقولا افندي نقاش

طبع في مطبعة المصباح ببيروت

في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٣٠٢ و ٣٠ كانون الثاني

سنة ١٨٨٥

ومن اراد الحصول عليه فليطلبه من مكتبتنا العمومية



## ﴿ ذيل ﴾

### ﴿ القانون التجاري الهايوتي ﴾

#### ﴿ الفصل الاول ﴾

##### ﴿ مقدمة ﴾

﴿ المادة الاولى ﴾ ان جميع الدعاوى التجارية على اختلاف اصحابها صنفاً وصنفاً يجب ان تُرى ويحكم بها في محاكم التجارة خاصة على ان القضاة الخالية عن محاكم التجارة تكون روية مثل هذه الدعاوى الواقعة فيها وفصلها محالة الى مجالس الامور الملكية التي ترى الدعاوى المتعلقة بالمحقوق العادية جرياً على اصول التجارة وقوانينها

﴿ المادة الثانية ﴾ كل دعاوى التجارة تُرى في المحاكم التجارية بدار السعادة او خارجها بالدرجة الاولى وما عدا الدعاوى التي يعين القانون فصلها والحكم فيها بصورة قطعية في محاكم الدرجة الاولى المذكورة فالدعاوى التجارية يجوز رفعها بالدرجة الثانية الى ديوان الاستئناف

﴿ المادة الثالثة ﴾ يؤسس بدار السعادة ديوان لاستئناف دعاوى التجارة تاسيساً مطابقاً للاصول والنظامات الاتي بيانها

﴿ المادة الرابعة ﴾ بموجب ارادة شنية يعين عدداً للمحاكم التجارية والمرآكر التي تخصص لها ودوائر المالك والمواقع التابعة احكام وإدارة كل منها على حدة ، واما ما يتشكل من المحاكم في دار السعادة وسائر المحواضر فيكون عبارة عن مجالس احدى لروية الدعاوى

المتعلقة بامور التجارة البرية والاخر لروية الدعاوى المنوطة بالتجارة البحرية

﴿ المادة الخامسة ﴾ ان محاكم التجارة مطلقة وديوان الاستئناف تكون تحت تدبير نظارة التجارة وإدارتها

﴿ المادة السادسة ﴾ لا يجتمع بين مامورية ملكية واخرى في المحاكم التجارية في شخص واحد وليس لاحد ماموري الملكية ان يتوظف في محكمة مالم يخرج عن مامورية ولا لاحد من ماموري المحاكم ان يصير مامور ادارة ملكية مالم ينفصل عن وظيفته

﴿ المادة السابعة ﴾ من كان من ذوي الثرى كالاخ والم والخال في الدرجة الثانية والثالثة . والصهر والحكم وابن الحكم وابي الحكم لا يصلحون ان يكونوا موظفين في محكمة واحدة او ديوان واحد حتى اذا حصل مصاهرة بصورة من الصور الثلاث المتقدمة آنفاً بين شخصين لم يكن بينهما سابق نسبة في الدرجات المذكورة بعد صيرورتها مامورين وتعينها المحكمة او ديوان تجارة فلا بد حينئذ من انفصال الصهر عن المامورية

#### ﴿ الفصل الثاني ﴾

##### ﴿ في تشكيل محاكم التجارة ﴾

﴿ المادة الثامنة ﴾ كل محكمة تجارة هي عبارة عن مجلس واحد تولى من رئيس واحد وعضوين دائمين واربعة موفتين ولكل منهم ان يبدي رايه في خلال المذاكرة



المادة التاسعة \* ان المحاكم التجارية المنقسمة الى قسمين احدهما برية والاخر بحرية على ما في المادة (الرابعة) يكون في كل منها رئيس اول ورئيس ثان لينوب هذا متاب ذلك في المجلس حينما يخلو عنه المجلسان ويكون في كل مجلس عضوان دائمان واربعة اعضاء موقنين . وكذا محكمة التجارة بدار المعادة فانها تنقسم الى قسمين احدهما برية والاخر بحرية على انه لما كانت موارد التجارة بالاستانة العلية اوسع واعظم منها في سواها من الخواضر كان لمحكمة رئيس واحد ورئيسان ثانويان ولكل مجلس منها اربعة اعضاء دائمين وثمانية اعضاء موقنين وكل واحد من هذين المجلسين يمكن له ان ينقسم الى حجتين منفصلتين احدهما عن الاخرى كما دعت الحال الى تفجير انجاز النضاي الواقعة

المادة العاشرة \* لا بد في نصب وتعيين الرئيس الاول والثاني والاعضاء الدائمين من ان يكون بموجب ارادة سنية تصدر بناء على تقرير من نظارة التجارة وعند الاحتياج الى اجراء مثل هذه الوظائف في المحاكم الخارجة لا بد اولاً من مخابرة النظارة المشار اليها مع اكبر مامور يكون في تلك الجهة . وحيث ان اهل العرض المستقبي الاطوار وذوي الاهلية واللباقة والدراية الواقفين على قوانين التجارة هم الذين يكونون على كل حال متقادين الوظائف المذكورة فينبغي ان يحصل العرض والاستئذان بخصوص ماموريتهم بعد تصديق نظارة التجارة على انهم متصفون بهذه الصفات

المادة الحادية عشرة \* المامورون المار ذكرهم بوظائف

براتب ملائم ولا يفصلون عن الوظيفة ما لم يقبل اغناؤهم اذا استعفوا او يترتب عليهم حكم بعلقة جنابة او خنعة او يعينون في مامورية اخرى

المادة الثانية عشرة \* اذا خلا المجلس عن الرئيس الاول والثاني فينبغي ان ينوب عنها في الرئاسة اقدم الاعضاء فيه

المادة الثالثة عشرة \* ان انتخاب الاعضاء الموقنين لمحكمة التجارة يتم باجتماع مجلس موافق من اقدم التجار ومعتبرهم الموصوفين في بلدكم بالاستقامة وحسن الحال المعدودين من ارباب الادارة والسيرة الحميدة

المادة الرابعة عشرة \* في بدء كل عام ينظم دفتر بمعرفة مديري قنصلية التجارة الموجودة حيث يكون محكمة التجارة باسماء التجار المعنبرين الذين يجب تفريرهم ليكون حق الانتخاب شائعاً بين جميع التجار في المحلات الداخلة ضمن دائرة حكم تلك المحكمة . على ان الدفتر المذكور لا يعتد به ما لم يصدق عليه رئيس المحكمة ونظارة التجارة ان كان بدار السعادة والافاكر ماموري الحكومة المحلية ان كان خارجها

المادة الخامسة عشرة \* كل تاجر معتبر لا يقل عمره عن الثلاثين قد مارس التجارة خمس سنين متوالية محافظاً على صيته واعتباره ولم يظهر افلاسه او ظهر ولكنه اعاد اعتباره ولم يحكم عليه مطلقاً بنوع من الجنابات والجنح ان ينتخب عضواً موقناً في المحاكم التجارية

المادة السادسة عشرة \* ان انتخاب الاعضاء الموقنين بحري



بإلحاح إراء المنتخبين الحاضرين المندوبين رسمياً . وأما مضبطة مثل  
هذه الانتخابات فينظمها مدير قنصلية تجارة الحبل ثم يضيها ويختمها  
المنتخبون المذكورون وترسل في دار السعادة الى نظارة التجارة رأساً  
وفي الخارج على يد أكبر مأموري الحكومة ومن ثم تعرض على الباب  
العالي وبحسب الاصول يستأذن لها في الحصول على الارادة السنية  
المادة السابعة عشرة \* ليس لمأمورية الاعضاء الموقنين  
راتب وإنما في معسودة في المأموريات القصرية على انها لما كانت من  
الوظائف المتقضا لدى الدولة فمن يتخب لها لا يقال منها ان استقال  
ولو تم ذلك عذر شرعي ما لم تصدق على اعتذاره المحكمة التي انتخب لها  
المادة الثامنة عشرة \* ان مدة الاعضاء الموقنين المعينين بطريق  
الانتخاب تكون سنة واحدة ولكن حتى لا يقع انفصالهم جميعاً في المستقبل  
دفعه واحدة ينفي انتقائهم اول مرة ويعين نصفهم لسنة واحدة  
والنصف الاخر لسنة اشهر ومتى انقضت مدة عضويتهم يجري انتخاب  
ونصب من تقضيم الحال من الاعضاء الموقنين بدلاً من  
يجب تبديلهم لمدة سنة عموماً بحكم تعاقب الانتخابات كل سنة اشهر  
المادة التاسعة عشرة \* ان الاعضاء الموقنين الذين يجب  
انفصالهم عند ختام سنة عضويتهم يمكن ان يُنتخبوا بالاتفاق لسنة ثانية  
وأما عند انتهاء مأموريتهم في هذه السنة الثانية فلا يجوز انتقائهم لسنة  
ثالثة ما لم يضر سنة قبلها  
المادة العشرون \* اذا اعلن احد الاعضاء الموقنين اقلامه

او قضي عليه بجنابة او حنقة او قبل مأمورية ملكية فيفصل من  
العضوية ومثل هؤلاء الاعضاء المنفصلين يستبدلون باعضاء موقنين  
بحسب الاحكام والاصول المتقدمة في المواد الثالثة عشرة والسادسة  
عشرة

المادة الحادية والعشرون \* ان من يعين خلفاً لاحد الاعضاء  
الموقنين بداعي توفيه او اغفائه او انفصاله لاتبانه سبباً من الاسباب  
السابق ذكرها في المادة المتقدمة يوفي واجبات عضوية سلفه مدة  
ما بقي منها

المادة الثانية والعشرون \* ليس في محكمة التجارة من يكون  
ذات صفة عضو مطلقاً خلا الاعضاء الموقنين الذين يعينون على الوجه  
المبين وان وجد فليس من اعتبار للقرارت الصادرة بل تكون في  
حكم ما لم يكن

المادة الثالثة والعشرون \* يوجد في كل محكمة تجارية  
كاتب اول واحد وكاتب آخر او أكثر بحسب ما تدعو اليه الحاجة وترجمان  
واحد او أكثر ومباشرون مكفولون متصرفون باستقامة السيرة الى حد  
الكفاء

المادة الرابعة والعشرون \* اذا كانت محكمة التجارة بدائر  
السعادة فكاتبها الاول وسائر كاتبها وتراجيمتها يتقدم الانهاء بهم رأساً  
وان كانت المحكمة في الخارج فينبغي بهم رئيسها بالاتفاق مع مأموريتها ومن  
بعد ذلك يتم تعيينهم بأمر عال من جانب الصدارة العظمى على



مقتضى التقرير المتقدم من قبل نظارة التجارة

المادة الخامسة والعشرون \* المباشرون في دار السعادة تعينهم نظارة التجارة وفي الخارج اكبر مأموري الحكومة المحلية ويوضع على اطواق المباشرين المذكورين علامة مخصوصة تميزهم بميزة لهم وتبين واجبات خدمتهم بنظام خصوصي على حدة

المادة السادسة والعشرون \* انت الرئيس الاول والثاني والاعضاء الدائمون والمؤقتين والكتاب الاول والتراجين يحملون قبل الابتداء باعمالهم في المجلس العالي ان كانوا بدار السعادة وفي مجلس الملكة بحضور اكبر مأموري الحكومة المحلية ان كانوا خارجا

\* الفصل الثالث \*

\* في بيان المواد التي تراها المحاكم التجارية \*

المادة السابعة والعشرون \* ترى محاكم التجارة جميع الدعاوى المتعلقة بتعهدات ومعاملات الاخذ والعطاء اللذين يتعان فيما بين المشتغلين بالتجارة والصرافة (\*) والذين يتعاملون بالشفاتج (البوالص)

(\*) ان الصرافة بحسب القوانين العمومية تعد من نوع التجارة ولما عند الدولة العلية فان لصف الصرافة الحائز سندات الدولة المعروفة بذات الذنب (قورقلي) نظامات مخصوصة منذ القديم وما يعرض للصرافة من دعاوى الصرافة اي المختصة بالاقتراض والاستقراض يرى وينصل وفقاً لاحكام النظامات المذكورة بمعرفة مجلس مخصوص في نظارة الخزينة الخاصة بالجليلة. ولذا فان ما كان من حسابات ايدانة واستدانة هذا الصف فقط على الوجه المشروح وما يمكن تولده عن ذلك من دعاوى الفاتحة يرى ويحكم به ايضا في المجلس المذكور كما كانت قبلاً بموجب النظام. والمادة

وسائر اصناف الناس الا ان ما كانت باعتبار اصل مادته غير عائدة بالتعقيب الى محكمة التجارة بصرف النظر عن روميته فيها وهي تبين المرجع الذي تجب احواله الدعوى اليه. وايضاً فانها ترى المنازعات التي تقع بين سائر الناس متعلقة بالتجارة وحدها وتحكم فيها

(المادة الثامنة والعشرون) ان ما يعد بحسب القانون من مواد التجارة هو عبارة عن كل ما يستبضع من الاموال والارزاق لاجل البيع والايجار سواء كان على حاله الوجدانية او الصناعية وكذا ما كان لاجل الاتجار من اشغال المعامل وتعاطي القومسيون ونقل الاشياء في البرور والبحور والانهار والبحيرات والتعهدات باداء ذخائر او بضائع او اشياء في احدى المحلات وروية اعمال زبد وعمر التجارية وتعيين الاماكن وفتحها لاجراء المزايدة على اي نوع من الاشياء المبيعة ومعاملات تلك المحلات وصناعة فتح المنفراجات والملاهي للناس كالتياترات واشغال الكمبيوتر والصرافة والسيرة وكل اعمال البنوك والمخالات التي يتعامل بها الصيارنة وجميع ما يحصل من التعهدات ويجري به الاخذ والعطاء مع كل انسان من سفائح واوراق بون وحوالات تكتب فيما يتعلق بالنقود ونقل وتحمل من موضع الى اخر اما لكي تعطي لاحد من الناس او لمن تكون بيده

(صدر ارادة سنية بتاريخ ١٤ رجب سنة ٩٦٧ بالفا عناية اول من

الفلان من مواد هذا القانون لا تغير النظامات المذكورة ولا يتطاعها قطعاً ولكي يكون ذلك معلوماً اورد هذا الشرح هنا



تكون يده من هذه المادة فاطلب ذلك في الصفحة ٧٦٤ من المجلد الرابع من الدستور

(المادة التاسعة والعشرون) كذلك ان ما بعد من امور التجارة قانوناً هو عبارة عن جميع التعهدات المخصصة لبناء المراكب وبيعها وشرائها للسير والسفر داخلاً وخارجاً ونقل البضائع والاشياء وارسالها بحراً وايضاً بيع واقتناء الآلات والمخدرات وباقي لوازم السفن وناولوناتها واطيافها واستجارها وكيفية الاقتراض والاستفراض سواء كان على السفينة او شخصها ومسألة السبكورنا وجميع المناوالت والسندات المتعلقة بمسائل امور التجارة البحرية والمناوالت المخصصة باجرة الملاحين ومعايشهم وتعهدهم بخدمة المراكب التجارية. وكل دعوى تتعلق بهذه المواد المختلفة ترى بدواً بين محاكم التجارة البحرية وفيها تفصل

(المادة الثلاثون) لمجالس محاكم التجارة البحرية ان ترى ايضاً المنازعات الواقعة على المعطب (اواريه) على ان تحقيق عطب السفن سواء نشأ عن اصطدام احدها بالآخرى او بالابنية التي في الشواطىء ينبغي لها ان تبجل اولاً الى لجنة (قومسيون) مؤلفة من ارباب الخبرة ثم من بعد ذلك تفصله في وتحكم به توفيقاً لمقتضى التقرير الذي توديه اللجنة المذكورة

(المادة الحادية والثلاثين) لمحاكم التجارة ان ترى ايضاً ما يقع من دعاوى التجار على من يستخدمونه في امور تجارتهم من مديريين وكتبة ومحصلين وسائر ذويهم وخدمهم في متعلقات اشغالهم التجارية

(المادة الثانية والثلاثون) كذلك منازعات اصحاب الدعاوى فيما اذا كانوا من عداد التجار او الصيارفة او السوق (الاصناف) او لم يكونوا او فيما اذا وجد بينهم شركة او لم توجد فان فصلها يكون في محاكم التجارة

(المادة الثالثة والثلاثون) ان قضايا الافلاس على الاطلاق مرجع رويتها الى محاكم التجارة بحسب الاحكام المذكورة في القسم الثاني من قانون التجارة

(المادة الرابعة والثلاثون) لمحاكم التجارة ان تفصل الدعاوى بين الصيارفة او بينهم وبين التجار وغير التجار المفامة من بعضهم على بعض من اجل السندات التي يتداولونها (١)

(المادة الخامسة والثلاثون) اذا ادعى على احد الملاك او الزراعين او البستانيين في شان نادبة اثمان محصولاته وعلى احد التجار من اجل اداء اثمان ما قد ابتاعه من الذخائر والاشياء لا يقصد الاتجار بل لاحتياجات بيته فلا ينبغي ان يكون مرجع فصل الدعوى والحكم فيها الى محاكم التجارة. على ان ما كان من الحوادث مذنبلاً بتوقيع (امضاء) احد التجار ولم يصرح فيه انه مختص بجهة لا تتعلق لها بالتجارة بعد كانه لاجل تجارته وتسرع دعواه في محكمة التجارة

(المادة السادسة والثلاثون) ان ما نراه وتفصله محاكم التجارة من القضايا غير القابلة للاستئناف يعني الحكم الذي لا رجوع فيه الى

(١) اعلم ان الشرح المعلق على المادة السابعة والعشرين السابقة من ذيل قانون التجارة يراعى مقتضاه ويمرر بخانه في هذه المادة ايضاً



محكمة الاستئناف رجاء نقض هو. أولاً ما يكون في مدعى لا يتجاوز قدره  
الأصل خمسة آلاف قرش. ثانياً ما كان متجاوزاً خمسة آلاف قرش إلا أنه  
من حيث هو هو ما قد خص بوظائف محاكم التجارة وقد أعطى اصحابه عن  
تراص سنداً ناطقاً بانهم قابلون رويته بوجه قطعي غير قابل الاستئناف  
ثالثاً كل ما يجده المدعي عليه من الدعاوى فيما كان أقل من خمسة  
آلاف قرش متبالة لدعوى المدعي او مقاصة له في اصل حسابه ولو  
قدر ان انضمامه الى دعوى المدعي يجعلها معاً فوق خمسة آلاف قرش. إلا  
اذا كانت دعوى احد الخصمين على الاخر زائدة على المتدار المذكور  
فحينئذ تری الدعويان في محكمة التجارة بناء على جواز الاستئناف ايضاً  
المادة السابعة والثلاثون \* لو احيل الى محاكم التجارة دعوى لم  
تكن من خصائصها باعتبار اصل الدعوى كان للمدعي او المدعى عليه  
ان يرفع الدعوى من محكمة التجارة شرعت فيها ام لم تشرع حتى لو اتملا  
كلاهما هذا الطلب وجب على المحكمة التجارية ان تبين ان روية مثل  
هذه الدعوى خارجة عن صلاحيتها وتعين مرجعها الرسمي

المادة الثامنة والثلاثون \* ما كان من الدعاوى داخلاً بحسب  
الأصل في وظائف المحاكم التجارية لا يسوغ نقله واحالته من احدها الى  
اخرى تجارية بسبب مجيزه القانون ما لم يتقدم استدعاء من المدعي  
او المدعى عليه قبل الدخول في المحاكمة

(الفصل الرابع)

(في المواد المختصة بوظائف محاكم التجارة الداخلية)

المادة التاسعة والثلاثون \* لا بد في اقلام المحاكم التجارية من  
لتخاذ دفتر مخصوص ثبت فيه اسماء الاعضاء المعينين وارقامهم وصفاتهم  
المادة الاربعون \* من شان محاكم التجارة ان تصرف من كل  
يوم خمس ساعات في روية الدعاوى وان تبين في كل ستة اشهر ايام  
الجلس وساعات فتحه واغلاقه ناشرة ذلك باعلانات

المادة الحادية والاربعون \* هذا الاعلان يكتب على قرطاس  
في اللغة المتعارفة بين الناس ويعلق على جدار مكان المحكمة وينشر  
ايضاً في جرائد الاخبار اذا وجدت ثم

المادة الثانية والاربعون \* رئيس المجلس يفتح في الاوقات  
والساعات المعينة بلا توقف واي من تغيب ساعته من الاعضاء  
الدائمين والموقتين عومل بمنتهى المادة التالية

المادة الثالثة والاربعون \* اذا غاب احد الاعضاء الدائمين  
او الموقتين حين انعقاد مجلس المحاكمة فان المأمور الكبير المتولى رئاسته  
ان يامر باثبات غيبته في دفتر ضبط المحاكمة ثم يباينه الامر بكتابة محجلة  
فان ابطاً ايضاً امر ثنائية باثبات ابطائه في دفتر الضبط وابلague تذكرة  
رسمية ان يحضر المجلس في الوقت المعين ثم لو تخلف عن الحضور بعد  
الطلب والاختار ولم يوضح معذرة شرعية حتمية في مدة ثلثة ايام من  
تاريخ التذكرة امر الرئيس بعمل مضبطة تتضمن تركه الحضور عمداً  
وعدم اجابته وطاعته للطلب والتنبيه ثم يرفعها حالاً الى ناظر التجارة  
ان كان بدار السعادة والى اعظم ارباب الحكومة ان كان خارجها



فيجري احدهما على العضو ما يستحق من العتب واللوم حتى اذا لبث  
بعد كل ذلك متغيباً عد في حكم من استقال وانخبط له خلف يعين  
محلته حسب الاصول الموردة في الفصل السابق. وفي مثل هذه الحال  
يامر الناظر او المأمور الكبير المشار اليهما بنسطين تنصيل الواقع على  
صحيفة تعلق على ايوان ديوان المحكمة التجارية تعميماً للعالم به

المادة الرابعة والاربعون \* حيث ان الاعضاء يكونون دائمين  
وموقنين فاذا ثابر الموقنون مدة عضويتهم على ايفاء واجباتهم لا يطعنهم  
فيها تفصير واحسنوا اداء الخدمة كوفوا عند انقضاء ماموريتهم واحرزوا  
شهادات تنطق بمجيد سيرتهم ذلك بعد ان يتعقد المجلس مولفاً من  
الرئيس والاعضاء الدائمين ويورد كل منهم رايه سراً في اعطاء الشهادة  
او عدمه وتنظم الشهادة المذكورة على مقتضى المضبطة وتعطى للاعضاء  
الموقنين ثم يعان الامر بتعليق نسخة المضبطة الآتية الذكر على ديوان المحكمة

المادة الخامسة والاربعون \* كل ما يرد الى محكمة التجارة من  
الاستدعاءات المحالة لها ينبغي تقييده بدفتر مخصوص في فلم المحكمة على  
وجه الاتساق تحت العدد والعلامة وتحرير هذا القيد عبارة عن بيان  
تاريخه وما للمنداعين من الاسم والجملاء (الشهرة) والتابعة الدولية  
وتعيين المسكن مع ذكر اسم وشهرة المباشر حامل الاستدعاء وتعيين  
الدائرة القائمة بخدمتها. وبيان موضوع الدعوى. ثم ينقل القيد المذكور  
بتاريخه الى ظاهر الاستدعاء

المادة السادسة والاربعون \* لا يبدأ بروية احدي الدعاوى

مطلقاً ما لم تقيّد بحسب الاصول الموردة في المادة السابقة

المادة السابعة والاربعون \* يجب على المباشر حامل الاستدعاء  
ان يعنى في اجراء القيد المار ذكره في مدى اربع وعشرين ساعة اعتباراً من  
تاريخ امر الاحالة خلا ايام الاعياد الرسمية وايام التعطيل وان بدا منه في  
ذلك تفصير ونج اول مرة وطرد من وظيفة المباشرة في الثانية

المادة الثامنة والاربعون \* ينبغي في تذاكر الاحضار للدعاوى  
المرفوعة الى المجلس ان تخرج على التابع من دفتر قيود تاريخها قبل ميعاد  
المحاكمة بثلاثة ايام في الاقل وان تكتب باللغة التركية وسائر اللغات  
التي يغلب استعمالها في البلدة وان تعلق بامر الرئيس وتنبهه على جدار  
ديوان المحكمة. اما تذاكر الحجز وباقي الدعاوى المستعجلة فينبغي ان تمتاز  
كتابتها وقطعها من الدفتر وتعلق على حدة تقديماً لتلك الدعوى على  
سواها

المادة التاسعة والاربعون \* يعين للمجلس المحكمة محضران  
مختصان احدهما يقوم داخل حجرة المجلس والاخر خارجها ليحضر اليها  
من يدعى باسمه من اصحاب الدعاوى الذين في الايوان ويضاف الى  
المحضرين المذكورين اثنان من شرطة النوبة يقومان لدى باب المجلس  
لاجراء تنبيهات الرئيس بالتناوب

المادة الخمسون \* يمنع على اصحاب الدعاوى في خلال المحاكمة  
ان ينفردوا باحد من اعضاء المجلس الدائمين او الموقنين بوجه الاطلاق

المادة الحادية والخمسون \* اذا وردت الدعوى الى المجلس فليس



للاعضاء الدائمين او الموقتين ان يتعرضوا للمحاكمة بحال من الاحوال بل  
تعين عليهم ان يروا الدعوى ويحكموا بها طبقاً للاصول والقوانين  
المادة الثانية والخمسون \* يجب على الاعضاء الدائمين والموقتين  
ان يحترزوا في اثناء المحاكمة من ابداء الاراء والكفر في ما يكون للدعوى  
او عليها قبل اوان المذاكرة فيها

المادة الثالثة والخمسون \* لا بد للجلس مطلقاً من كاتب  
او كاتبين عند الحاجة من اوفر الكتبة اهلية يكون عليها منذ ابداء المحاكمة  
الى ختامها ان تناوبوا بضبط تجار بها بعينها في دفتر الضبط المخصوص المسلم  
اليها

المادة الرابعة والخمسون \* يذكر في دفتر الضبط أولاً . اسم  
الرئيس . ثانياً يذكر فيه ما لكل من الاعضاء الحاضرين جلسة الدعوى  
والمحاكمة فيها من الاسم والشهرة . ثالثاً يذكر فيه اسم المدعي والمدعى عليه  
وشهرته واصفاتها وتابعيتها لاي دولة مع ذكر ما يورد كل منهما من التقارير  
وخلاصة الدعوى ومرادها بها على سبيل الاجاز . رابعاً تبين فيه ماهية  
السندات التي يبرزانها . خامساً توضح فيه اساء الشهود اذا دعت الحال  
الى سماع شهادتهم مع بيان شهرتهم وتابعيتهم لاي دولة وافادتهم . سادساً  
تبين فيه خلاصة ما يطرأ من الاحوال التي تستلزم النظر فيها اثناء المحاكمة  
سابعاً تذكر فيه احكام القرار الصادر اخيراً

المادة الخامسة والخمسون \* ان مندرجات دفتر الضبط المذكور  
يختم عليها الرئيس والاعضاء الدائمون والموقتون والكتبة الذين في المجلس

ثم تجعل اساساً لمضابط الاعلامات المنظمة في القضايا  
المادة السادسة والخمسون \* ان مضابط الاعلامات المذكورة  
يجررها الكتبة وبعد تصحيحها ووضع رقم العدد (النومرو) عليها وتبديدها  
بدفترها المخصوص بها يوقع في ذيلها ويختم كل من الرئيس والاعضاء  
والكاتب

المادة السابعة والخمسون \* ينبغي تنظيم الاعلامات واخراجها  
طراداً في مدة عشرين يوماً على الكثير من تاريخ اصدار القرار في  
الدعوى واذا لم تخرج في ضمن هذه المدة فيكون الكتبة تحت المسؤولية  
ولكنهم يعفون منها فيما اذا كانت القضية من حيث هي في معدودة من  
الامور المشككة

المادة الثامنة والخمسون \* تنظيم مثل هذه الاعلامات كنظيم  
مضابط الاعلامات المار ذكرها في المادة السادسة والخمسين عيها  
فيوقعها الرئيس والكاتب الاول وتختتم بخاتم المحكمة

المادة التاسعة والخمسون \* يجعل لكل محكمة تجارية خاتم  
خاص بها من طراز واحد بحيث ينقش عليه اسم موضع المحكمة وطغراء  
الدولة وروهي عبارة عن رسم دلال ونجمة . . . وهذه الاختام المخصصة  
بالمحاكم التجارية الخارجة عن الاستانة يوخذ مثالها بالمطابقة ويحفظ  
لدى نظارة التجارة ثم ترسل الى اماكن لزومها

المادة الستون \* ينبغي ان تفتح دواوين محاكم التجارة كل يوم  
ست ساعات في الاقل على وجه الاطراد ما خلا ايام العطلة . وان لم



يكن للكتبة مانع شرعي عن الحضور فيلزمهم ان يواظبوا عليه في اليوم والساعة ويثابروا على اتمام ما رسم لهم به من الامور وتديره وان فعلوا ما يخالف ذلك المرسوم نوصحوا ونجوز اول مرة وعزلوا واستبدلوا بغيرهم في الثانية بحسب الانقضاء.

المادة الحادية والستون \* ان دواوين المجلس تفتح قبل انعقاده بساعة على الاقل وكذا تغلق بعد انقضاؤه بساعة ويعين لفتحها واقفالها موقت وساعة مخصوصة بموجب اعلان من لدن رئيس المجلس وبعد ان يطلع عليه الكتبة يعلق على ايوان المحكمة المذكورة نعيماً للعلم به عند سائر الناس.

المادة الثانية والستون \* ان جميع السندات وسائر الاوراق التي يسلمها المدعي والمدعى عليه بوجه الابداع الى مخادع الدواوين تدرج قيودها في دفتر مخصوص ويعطي الكاتب الاول لاصحابها علماً وخبراً بها.

المادة الثالثة والستون \* اذا طلب اصحاب الدعاوى او من تعلق لهم حق بها ان يرد عليهم ما كانوا قد اسلموه الى ديوان المحكمة من السندات وباقي المحررات فلا يجوز للكاتب الاول ان يعطي احداً شيئاً من مثل هذه السندات او صورها ولا ان يكشفه باحوالها مطلقاً ما لم يرفع الطالب استدعاء الى رئيس المحكمة فيكتب عليه كلمة "دعوى" وان فعل الكاتب المذكور خلاف ذلك ضمن الضرر والخسارة اللاحقة من جراء ذلك باصحاب السندات وما عدا هذا فانه

يؤدب ايضاً بان يغرم باداء مائة قرش الى الف قرش على الاقل جراً نقدياً وان تكرر منه فعل هذه المخالفة عزل من وظيفته وجعل آخر مكانه.

المادة الرابعة والستون \* ينبغي للكاتب الاول ان يوقع ويختم صور السندات والاوراق التي يدفعها تصديقاً بانها مطابقة مع الاصل ثم يختمها بخاتم المحكمة لتصير جديرة بالاعتبار والعمل بموجبها رسمياً. وان كانت هذه الصور غير منطبقة على الاصل بل نظمت واعطيت مبدلة او مغيرة المضمون فالنبعة توجه على الكاتب المذكور بسبب عدم مطابقتها باصلها وتغيير معناها ويلزم بضمان ضرر المتضررين وخسارهم.

المادة الخامسة والستون \* ان السندات وباقي الاوراق المسلمة الى الكاتب الاول بقصد الحفظ لا يجوز اعطاؤها لاحد مطلقاً ما لم يامر به رئيس المحكمة. وكذا اذا امره باعطائها ينبغي ان تخرج صورتها بعينها على ورقة يضيها ويختمها الكاتب الذي اخرجها والكاتب الاول ثم يصدق عليها نفسها رئيس المحكمة انها مطابقة للاصل وتحتفظ في المحكمة كالاصل فتستعمل الى ان يرجع اصلها.

المادة السادسة والستون \* ان مبالغ النفود التي تدفع وتسلم الى محاكم التجارة او توضع فيها امانة تقيده كتابة عدا تقيدها بالرقم في دفتر الصندوق المختص بذلك ضمن مكان القلم ويمضي العلم والخبر بالتبض الذي يجب اعطاؤه بها ويختمه الكاتب الاول ثم ينطعه من دفتر مشطور ذي د فوجان "و يدفعه الى يد من سلمها



المادة السابعة والستون \* ان صناديق مال التجارة التي في الدواوين ينظرها ويفتشها رئيس المحكمة مرة في الاسبوع ويصدق على دفترها. ويكون لهذه الصناديق مفتاحان احدهما يحفظه الرئيس والآخر يحفظه الكاتب الاول

المادة الثامنة والستون \* كل ما يجب اتخاذه من الدفاتر السابق ذكرها في المواد المتقدمة وغيرها يجعل على شكل كتاب محبوك ويضع الرئيس على الصفائف ارقام العدد وفي كل اسبوع يتعهد بها بالتدقيق والتفتيش

المادة التاسعة والستون \* ان اول ما ينبغي ان يفعل من امور الاقلام اي مضابط التجارة واعلامها وسائر اوراقها هو تقسيم اعمال تنظيمها وتصحيحها وقيودها وايصالها الى مراجعها واتخاذ الرئيس صنوف الدفاتر على منوال حسن وتوزيع كل منها بمفرده على الكتبة ليعرف كل منهم واجبات وظيفته فيسعى جهده لايفائها تمامًا بالاطراد في موافقتها وهكذا ترى امور المحكمة ومتعلقاتها على وجه السرعة المروم

المادة السبعون \* يلزم الكاتب الاول وغيره من سائر الكتبة ان يحسن القيام باي نوع من الامور العائدة الى وظيفته واذا ندب لذلك وثائق عن اتمامه وبجة الرئيس وان دعت الحاجة نظر في استبداله بكتاب آخر

المادة الحادية والسبعون \* يجب على جميع رؤساء الكتبة في المحاكم التجارية ان يخرجوا من القيود في كل ثلاثة اشهر مرة دفتر مفردات كل الدعاوى التي تكون قد وردت في خلال تلك الاشهر الى محكمة

التجارة وصدر بها اعلانات او كانت لم تزل تحت العمل وان يرسلوه منظمًا الى نظارة التجارة وفي ختام العام يعمل خلاصة عمومية يصدق عليها رئيس المجلس انما طبق الاصل وترفع الى النظارة المشار اليها وهذه الخلاصة السنوية تنشرها النظارة وتعلمها في لغات مختلفة بالجرائد التي تطبع وتذاع داخل دار السعادة

المادة الثانية والسبعون \* ان رؤساء المحاكم التجارية يخرجون التصديق على كل نوع من الاوراق مع ختمها وتوقيعها بامضاءاتهم واختام المحاكم ولكن ينبغي ان يصدق على امضاءات الرؤساء الموما اليهم واختام المحاكم اذا كانوا بذار السعادة من لدن نظارة التجارة وان كانوا خارجًا فمن لدن اكبر ماموري الحكومة المحلية لتكون معتبرة جديف بالقبول في جميع انحاء الممالك المحروسة

المادة الثالثة والسبعون \* ان من يوجد من التراجعين في اي محكمة تجارية يوظفون بقدر ما يستحقون من الراتب نظرًا الى المكان على ان واجبات وظائفهم هي عبارة عن ان يترجموا ما يعرض مشافهة من افادات اصحاب الدعاوى الذين لا يعرفون اللغة التركية وما يبرزونه كتابة في لغات اخرى من التفارير والسندات وباقي الاوراق بدون تغيير شيء في المعنى

المادة الرابعة والسبعون \* يضع المترجمون المار ذكرهم امضاءاتهم على ما يترجمونه كتابة واذا جاءت ترجماتهم غير منطقية على الاصل لسانًا كانت او خطأ اضحوا مواخذين وضامين بما يورث ذلك من



الضرر والخسارة لأصحاب الدعاوى

### ❖ الفصل الخامس ❖

❖ في تشكيل ديوان الاستئناف بدار السعادة ❖

❖ المادة الخامسة والسبعون ❖ بناءً على الشروط الموردة تفصيلاً في النظام الصادر بخصوص روية دعاوى التجارة ينبغي أن يوجد ديوان استئناف مخصوص بتجارة دار السعادة ليكون مرجعاً للتصومات الجائز استئنافها يعني ما يقع من الشكاوى التجارية على اعلام دعوى فصلتها وحكمت بها إحدى المحاكم التجارية وبعد أن يقف على مثل هذه الاعلانات ويرى الدعوى التي تكون واقعة عليها الشكوى باطرافها ينظر فيها إذا كانت الشكاية موافقة لشرائط الاستئناف

❖ المادة السادسة والسبعون ❖ الاحكام المندرجة في المواد العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة المار ذكرها آنفاً يكون اجراؤها مرعياً في حق اعضاء ديوان الاستئناف الدائمين

❖ المادة الثامنة والسبعون ❖ ان اعضاء ديوان الاستئناف الموقنين يختارون من معتبري التجار الذين كانوا اعضاءاً موقنين في محاكم التجارة وامنازوا بحسن ايفاء واجبات وظائفهم وصيانة قدرهم واحرزوا من المحاكم شهادات بحميد احوالهم وانتخابهم يكون بمعرفة رئيس محكمة التجارة بدار السعادة ومجموع هيأتها مع نظارة التجارة. ثم يستأذن في ذلك بموجب مضبطة ثم ينصب أولئك الاعضاء بمقتضى ارادة سنية

❖ المادة التاسعة والسبعون ❖ ان احكام المواد السابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة والمواد العشرين والحادية والعشرين والثانية والعشرين المذكورات آنفاً كلها تكون جارية ايضاً بحق اعضاء ديوان الاستئناف الموقنين

❖ المادة الثمانون ❖ يوجد في ديوان الاستئناف التجاري المتقدم ذكره ترجمان واحد وكاتب اول واحد وعدة كتبه ومباشرين على قدر الكفاءة وجميع هؤلاء ينتخبون ايضاً وينصبون تطبيقاً للاحكام الموردة في المادتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين من ذيل القانون التجاري هذا

❖ المادة الحادية والثمانون ❖ اي من كان من ماموري ديوان الاستئناف ينبغي ان تجرى في حقه ايضاً الاصول التحليفية المعينة في المادة السادسة والعشرين المتقدمة قبلاً

❖ المادة الثانية والثمانون ❖ لا يجوز اصدار قرار في دعوى من الدعاوى مطلقاً ما لم يحضر المحاكمة شخص فرد علاوة على نصف الاعضاء عدا رئيس ديوان الاستئناف

❖ المادة الثالثة والثمانون ❖ جميع المواد الموردة في الفصل الرابع المختص بامور داخلية المحاكم التجارية تكون مرعية الاجراء بالنظر الى امور داخلية ديوان الاستئناف ايضاً

### ❖ الفصل السادس ❖

❖ في ما يختص باصول البروتستو ❖



المادة الرابعة والثمانون \* ان اقامة البروتستو على السفينة (البوليسه) تجري بموجب استدعاء حامل السفينة او وكيله

المادة الخامسة والثمانون \* حيث ان احكام المادة المائة والثلاثين والمادة المائة والثانية والثلاثين من قانون التجارة الهلبوني قد اوضحت وشرحت في المادة السادسة والثمانين والمادة السابعة والثمانين الانى نصها فتكون هذه المواد مرعية الاجراء على مقتضى الوجه المذكور

المادة السادسة والثمانون \* ان البروتستو المقام على احدى السفائح (البوالس) اما لعدم قبولها واما لعدم دفعها فيكون اجرائه اما من جانب حجرة قلم التجارة او من قنصلارية التجارة الكائنة حيث تكون سكنى الشخص المسحوبة عليه البوليسه. ولكن اذا لم يكن في ذلك المحل محكمة تجارية ولا قنصلارية فحينئذ يجري البروتستو توفيقاً لشرائط المقررة من لدن الحكومة الحامية ويكون معتبر الاجراء

المادة السابعة والثمانون \* ان ما ينظم التجار وسواهم من الاوراق نظير شهادة لا يمكن ان يقوم مقام البروتستو المقررة شروطه آنفاً وفي قانون التجارة ايضاً. اما السفائح المفقودة فينبغي ان تراجع فيها الشرائط الواردة في القانون المار ذكره من ابتداء المادة المائة والسابعة الى المادة المائة والحادية عشرة ويجرى العمل بمقتضاها

المادة الثامنة والثمانون \* اصول البروتستو هي ان يجري في محل اقامة من سمحت عليه السفينة او في اماكن الاشخاص المذكورة اسماؤهم في السفينة بناء على انهم يؤدون قيمتها عند الاقتضاء او محل الشخص

الثالث الذي يكون قابلاً للسفينة بوجه التوسط وتكتب السفينة واحدة ويرسل الى كل واحد منهم نسخة منها مصدقاً عليها

المادة التاسعة والثمانون \* اذا عمل في ورقة السفينة ذكر محل اقامة الشخص الذي تكون السفينة مسحوبة عليه ثم بحث عنه فلم يوجد فينبغي قبل ان تجري اصول البروتستو ان يؤخذ علم وخبر من طرف من كان مأموراً بالبحث عن الشخص المذكور يتضمن ان قد اجري البحث اللازم عنه ولم يمكن له وجوده ثم يجري بعد ذلك اصول البروتستو وتعلق صورته على باب محكمة التجارة او قنصلاريتها حيث توجدان والا فعلى باب دار الحكومة

المادة التسعون \* ان الاحكام المقررة لاصول البروتستو الذي يجب اجرائه عند عدم اداء قيمة السفينة تكون مرعية الاجراء ايضاً في حق ما يكتب من التهاويل المحررة بان تعطى قيمتها للمحل الذي يريد الدائن. واصل البروتستو المتقدم ذكرها يتبدل احوالها وتغير بتغير مقتضى المصلحة عندما تجري ايضاً بحق البروتستات التي تنظم اما لعدم اجراء احكام مقاوله احد الفونترات او التعهدات واما لاجل تاخير اجرائها

### \* الفصل السابع \*

\* في ما يخص يتضمن الاضرار والخسائر \*

المادة الحادية والتسعون \* ان ما يطلب من التضمينات المترتبة على عدم اجراء احكام الفونترات او التعهد في ما تعهد باداؤه او



بصنعه من الاشياء او الناشئة عن تاخير اجراء تلك الاحكام لا يلتزم بها التعهد ما لم يكن قد نُبّه بكتابة رسمية لان يجري ما قد تعهد به الا ان يكون الامر الواقع عليه التعهد مما يعطى ويصنع ويسوى بعد انقضاء الموعد المعين فاذا انقضى الميعاد المذكور والامر مهمل فلا يبقى من حاجة حيثئذ للتنبيه عليه والاذكار به بل يلزم التعهد بضمان الضرر والخسارة وكذا لو كان التعهد بعدم عمل شيء وقصد التعهد العكس فانه يكون مجبراً على ضمان الضرر والخسارة بلا تنبيه او احتجاج (بروتستو)

المادة الثانية والتسعون \* تنبيه التعهد يكون بتبليغه رقعة اذكار او احتجاج (بروتستو) ونحو ذلك من الرقاع الرسمية. فاذا اهل التعهد اتمام ما تعهد به عند انتهاء الموعد وكان في سند المفاولة شرط بانه لا حاجة للتنبيه بل بمجرد انقضاء الاجل المعين ينزل منزلة الاذكار والاحتجاج (البروتستو) كان انتهاء الاجل بمثابة الاذكار والاحتجاج بحسب الشرط المذكور في السند

المادة الثالثة والتسعون \* يحكم على التعهد بضمان ما يلزمه من الضرر والخسارة اما لعدم اتمامه ما قد تعهد به واما للاحقه عن عمله وان لم يكن مخالفاً في شيء من ذلك. ولكن اذا كان اهل ما تعهد به او ابطاؤه عن عمله ناشئاً عن سبب من الاسباب التي لا يمكن اسنادها اليه فلا يحكم عليه بشيء مما مرّ آنفاً

المادة الرابعة والتسعون \* اذا لم يمكن للتعهد اجراء ما تعهد به او فعل امراً غير ماذون له فيه بداعي قوة غالبة او بقضاء ما فلا يلزم

بضمان ضرر او خسارة مطلقاً

المادة الخامسة والتسعون \* ان التضمينات التي يحق للتعهد له ان يحصلها هي بحسب القاعدة العمومية عبارة عن اداء بدل ما لحقه من الضرر وفاته من الربح. ولكن ينبغي ان ينظر الى بعض تضمينات مستثناة من ذلك جرياً على ما سيجي من الاحكام المختلفة في المواد الآتية

المادة السادسة والتسعون \* اذا لم يستطع التعهد ان يتم ما تعهد به على غير حيلة منه وكان المتعاقدان قد تذاكرا وتاملاً حين نظم القوتراين في ما يجب ضمانه من الضرر والخسارة. او كان ذلك صالحاً للمذاكر والتامل بعدئذ فيلزم التعهد بضمان ذلك المقدار من الضرر والخسارة

المادة السابعة والتسعون \* اذا كان عدم اجراء المفاولة ناشئاً عن احتيال وخداع من التعهد فيكون لمن تعهد له تضمينات هي عبارة عن اداء بدل الخسارة اللاحقة به بسبب عدم الاجراء رأساً (اي على خط مستقيم غير مستطرد اليه من غيره) واداء عوض الربح الفائت عليه ايضاً

المادة الثامنة والتسعون \* ان مبلغ المال المعين في سند المفاولة على احد المتعاقدين ان يعطيه للآخر ضماناً له اذا لم يمكنه القيام باتمام ما تعهد به لا يجوز ان يكون (اي ذلك المقدار) لازماً ولا ناقصاً

المادة التاسعة والتسعون \* ان التضمينات اللازمة عن تاخير اجراء التعهدات المعبر عنها باداء مبلغ من الدراهم هي ان يحكم باداء فائدة ذلك المال واحداً في المئة فقط كل شهر ومثل هذه الفائدة يحكم بها وتقرر دون ان يلزم الدائن باثبات وقوع نوع من الاضرار عليه مطلقاً



اما اذا لم يكن في سند من سندات صاحب الدين مقابلة بخصوص  
الفائدة فيلزم عمل حساب فائدة ذلك المبلغ المطلوب من تاريخ  
الاحتجاج (البروتستو) ان كان قد اجري عليه الاحتجاج والافمن  
تاريخ التوقيع (البيورلدبات) المعلقة على الاستدعاء

المادة المائة والمطالبة بانقضاء الموائد المتولدة عن فوائد متراكمة تتوقف  
على تقديم استدعاء في خلال المأكمة او على مقابلة مخصوصة ولكن  
لا يجوز تحصيل فائدة الفائدة قبل مضي سنة كاملة في الاقل

المادة المائة والواحدة كذا يجوز الحكم بتخصيل فائدة اعراض  
الاجور التي تكون قد انقضت آجالها اعتباراً من تاريخ توقيع  
(بيورلدي) الاستدعاءات المقدمة في شأنها. او منذ اليوم المعين في  
سندات المتأولة المتعقبة بين الجانبين في هذا الشأن

المادة المائة والثانية للتحقق ان يستحصل ويسترد من المبتطل  
رسوم خروج الاحتجاج (البروتستو) والاستدعاء والاعلام وسائر  
ما يسوغه النظام من تكاليف الدعوى. اما لو كانا كلاهما محتماً في بعض  
الدعوى وبمظلاً في باقيه فيجوز تسوية في جميع رسوم المخرج والمصاريف  
او في مقدار مناسب منها وذلك على سبيل المعارضة بينهما. وكذا اذا  
كانت الدعوى بين رجل وزوجه او بين اب وام وبنهما او بين  
اخ وأخت او صهر ونحوه من الاقرباء فان الحكم بالمصاريف يرجع الى  
حكمة محكمة التجارة وكذا وبنهما

\*\*\* في التاسع من شوال سنة ١٢٧٦ \*\*\*



## نظام

اصول المحاكمات التجارية

نقل عن ترجمة الدستور حرفياً بمناظرة

عزتو نقولا افندي نقاش

طبع بنفقة الخواجات ابراهيم صادر وارلاده اصحاب المكتبة  
العربية في بيروت

سنة ١٨٨٥ مسيحية الموافقة لسنة ١٢٠٢ هجرية

معرض  
مكتبة  
القاهرة



❖ نظام اصول محاكمة التجارة ❖

❖ صورة الخط الهايوني ❖

❖ فليعمل بموجبه ❖

❖ الباب الاول ❖

❖ في بيان صورة بدء الدعوى ورويتها وفصلها ❖

❖ الفصل الاول ❖

❖ في الاستدعاءات ❖

المادة الاولى . كل استدعاء ينبغي ان يكون مبنياً على

ورقة صحيحة

المادة الثانية . يحرر في العرض حال تاريخ اليوم والشهر والسنة

واسم المدعي والمدعى عليه وشهرتها وصناعتها ومحل اقامتها ومن تبعه  
اي دولة هما اذا لم يكونا كلاهما من تبعه الدولة العلية وخلاصة الادلة  
التي مع المدعي وفي اي محكمة تجارية ينبغي ان ترمى الدعوى ويلزم  
ايضاً ان يضى العرض حال او يجنم عليه من طرف صاحبه ولا يكون  
العرض حال مقبولاً ما لم يكن جامعاً لهذه الخصوصات المشروحة

المادة الثالثة . تتعين رومية الدعوى في اي محكمة تجارية

يفتضي ان تكون وتبين على الوجه الآتي

اولاً المدعي يتدر على فصل دعواه ورويتها في اي محكمة  
ارادها من محاكم هذه المحلات وهي اما محل اقامة المدعى عليه واذا لم  
يكن له محل اقامة ففي محل وجوده موقفاً او محل التعمد بالاشياء التي

اذا كانت الدعوى الاصلية مصنعة بقصد احضار الشخص المدعى  
عليه بهذه الدعوى الحادثة الى محكمة اخرى غير محكمة محله وثبت  
ذلك جالاً او بالاستدلال من بعض الاوراق والسندات حيث يجرى  
ويصلح للمدعي عليه بانه كافل ومتعهد ان ينقل الدعوى من المحكمة  
التي استنضر اليها

المادة الرابعة . لا يقبل عرض حال في محاكم التجارة ما لم يبال لها  
في دار السعادة من جانب نظارة التجارة الجبلية وفي الخارج من طرف  
اكبر المأمورين المحليه

المادة الخامسة . بعد احالة العرض حال يتعين مباشر مخصوص  
لاجل الدعوى التي يجنمها ويعطى له بوصلة بيان مأمورين

❖ الفصل الثاني ❖

❖ في بيان صورة جلب واحضار الطرفين ❖

المادة السادسة . جلب الطرفين واحضارهما الى المحكمة في يوم  
معين يجرى بالتبعية الى قيد وتواريخ العرض حالات في الدفتر وانما يستثنى  
من ذلك دعاوي المستعجلة

المادة السابعة . بوصلة الاحضار تكون لتعنين تفران باللغة  
التركية وبما يكون اكثر استعمالاً من باقي اللغات في ذلك المحل وبمضيا  
من طرف رئيس المحكمة ويجنم عليها بخاتم المحكمة

المادة الثامنة . يتبين صراحة في تذاكر الاحضار تاريخ اليوم  
والشهر والسنة واسم المدعي والمدعى عليه وشهرتها وصنعتها ومحلها



في منشأ الدعوى ونسبها او المحل الذي يجب اعطاء النفوذ به \*  
ثانياً الدعوى التي تنصدر من طرف اعضاء اي شراكة كانت  
عدا عن الشراكة المخصوصة او من طرف شخص اخر خارجاً عنها  
على الشراكة نفسها ترى ما دامت تلك الشراكة باقية وتفصل في  
محكمة تجارة مركزها اما اذا كانت الشراكة قد انقضت وانقطعت  
حساباتها فتري بمحكمة محل اقامة المدعي عاين من الشركاء وتفصل فيها  
ثالثاً الدعوى التي تنع من طرف اصحاب المطالب على شخص  
توفي فاذا كانت تركته لازالت ما قسمت ترس في محكمة تجارة  
المحل الذي تنقسم فيه التركة لكن اذا كانت قسمت فتري في محكمة  
التجارة المنسوبة الى محل اقامة ورثة المدعي عاين

رابعاً الدعوى المتعلقة بالافلاس ترس في محكمة تجارة محل  
اقامة المعلن \*

خامساً في اثناء روية احدي دعاوي اذا حدثت دعوى  
اخرى من جهة تهم او كفالة تتعلق بتلك الدعوى فتحال  
الدعوى الحادثة الى محكمة التجارة التي رويت بها الدعوى الاصلية

\* اذا كان المدعي عاين عدة اشخاص فيمكن ان تری الدعوى  
في محل اقامة احد المتقدمين فيها بينهم

\* الدعوى التي تتعلق بالافلاس هي المنازعات التي تنولد من  
الافلاس والتي تنع في اثناء الافلاس والتي يكون حدوثها متوقفاً على  
وقوع الافلاس

اقامتها ومن اي تبعه ما اذا كانا من التبعة الاجنبية واسماء المباشرين  
وشهريتهم وحاراتهم والدائرة التي ينسبون اليها والمدعي وخلاصة ادلوه  
وفي اي محكمة ينبغي ان يرعى والمحل الذي يعطى لاجل حضور  
الطرفين الى المحكمة واليوم المعين لذلك اما التذكرة التي لا تنجم  
المخصوصات المشروحة فلا تعتبر

المادة التاسعة . محل اقامة الطرفين اذا كان في البلاد البرية  
العثمانية الواقعة في قطعي اوروبا واسيا فيكون المحل الذي يعطى لاجل  
حضورها الى المحكمة ثمانية ايام اعتباراً من تاريخ بوصلة الاحضار لها  
انما اذا كان محل اقامة الطرفين بعيداً عدة مراحل باعتبار واحدتها  
ست ساعات فيضم على المحل المذكور لكل مرحلة يوم واحد

المادة العاشرة . محل اقامة الشخص الذي يراد جلبه اذا كان في  
البلاد الاجنبية وتبلغت اليه بالذات بوصلة الاحضار لكي يحضر الى  
المالك المحروسه فتضم مدة المحل باعتبار مسافة المحل الموجود به فقط  
لكن اذا انقضى الامر يمكن تمديد مدة هذا المحل من طرف الرئيس ايضاً  
واذا كانت الدعوى من المواد المستعجلة فكما ان الرئيس يمكنه بحسب  
الاستدعاء المخصوص الذي يقدمه المدعي ان يبادر حالاً لجلب المدعي  
عليه بظرف مدة جزئية او في اليوم الثاني من تاريخ الاستدعاء كذلك  
يمكنه من بعد ان يأخذ من المدعي كفالة وما يلزم من التامينات  
لاجل ان يستوفي منه بحسب مقتضيه الحال التضمينات التي يمكن ان  
تترتب عليه بان يرخص له بضبط ما للمدعي عاين من الاشياء المنقولة



وحفظها لاجل وقاية حقوقه

المادة الحادية عشر . كيفية الجلب والاحضار بمدة قليلة على ما تبين انفاً يمكن اجراؤها ايضاً بحق الشخص الذي لم يكن له محل اقامة من الطرفين وفي قضايا ادوات السفائن المستعنة للسفر وقومبانياتها ونوتيتها وتعميرها وفي دعاوى قونطراتها وسندات حمولتها وما هو من امثال ذلك من جميع دعاوى التجارة البحرية المستعملة الذي يلزم الحكم بها واجراؤها بالوقت الحاضر

المادة الثانية عشر . محل اقامة الشخص الذي يراد احضاره الى المحكمة اذا كان خارجاً عن الممالك العثمانية البرية الواقعة في قطعي اوروبا واسيا وكان موجوداً في قبرص وكريد وجزر اخرى من ممالكها البحرية في البحر الابيض فيعطى له مهلة شهرين او اذا كان في محلات من الممالك العثمانية الواقعة في سواحل افريقيا الشمالية او الممالك الاجنبية المتاخمة الى الممالك الشامانية فاربعة اشهر واذا كان في الممالك الاجنبية التي ليست بمناخمة للممالك المحروسة في اوروبا فستة اشهر واذا كان في ممالك بعيدة غير الممالك المذكورة واقعة في افريقية واسيا واميركا وجزائر البحر المحيط فستة اشهر واذا كان فقط في بلاد دولة محاربة للدولة العلية فيحسب المهل المعين المذكور مضاعفاً

المادة الثالثة عشر . احدى نسختي تذكير الاحضار تعطى وتسلم لذات الشخص الذي يراد احضاره او لاحد اقاربه الساكنين معه في محل اقامته او لاحد خدامه بمعرفة المباشر

المادة الرابعة عشر . لا يقتضى ان تسلم تذكير الاحضار للشخص الذي ينبغي احضاره في محل اقامته على الاطلاق بل يجوز اعطاها له اذا صودف في الخارج او وجد في سفينة ايضاً

المادة الخامسة عشر . للبشر يعطى احدى نسختي تذكير الاحضار الى الشخص الذي يراد احضاره او لاحد اقربائه او خدامه الموجودين في محل اقامته على الوجه المذكور اما النسخة الثانية فتعطي او يحتم عليها من طرف الشخص الذي اسلم التذكير ثم ترثع وتسلم الى مخدع قلم المحكمة

المادة السادسة عشر . الشخص الذي يتسلم تذكير الاحضار اذا جاب باء لا يعرف يكتب ولم يكن له خاتم ختم ايضاً واستنكف من امضاها وختمها فحينئذ يدعي المباشر مختار المحلة ونهران من جيران المذكور ليحرروا السبب ويصرحوا به في ذيل تذكير الاحضار ويضوا عليه ويختموه سوية

المادة السابعة عشر . الشخص الذي يراد احضاره اذا كان من التبعة الاجنبية فيلزم تبليغ تذكير الاحضار واعطاها بواسطة قونسلوس السفارة التي ينسب اليها او ترجمانها والنسخة الثانية التي تبقى في يد المباشر يمضي عليها واحد من الموصي اليها ايضاً شعاراً بانها ارسلت

المادة الثامنة عشر . اذا لم تحصل رعاية الشرائط المحررة في الست المواد المارة بنها يكون امر التبليغ في حكم ما لم يكن

المادة التاسعة عشر . اذا حكم بان سقوط اعتبار التذكير



كان ناشئاً من تنصير المباشر فيكون المباشر محكوماً عليه باعطاء  
مصاريف التذكرة التي بطلت والمحكمة وضمان الخسائر والاضرار اذا  
افتضى الامر للطرفين ويمكن طرده ايضاً من مأموريته بحسب المفتضى  
المادة العشرون . تذكرة الاحضار بصير تباينها واعطائها  
اولاً اذا كان الذي يراد احضاره لمحكمة التجارة موجوداً بمعية  
ادارة ميرية او بلدية الى القلم الذي يعد محلاً لاقامته في محل مركز  
ادارته وليد روساء مأمورينه واما في المحلات التي ليست بمركز ادارة  
فلما موزين المعينين بالذات او اقلاتهم

ثانياً اذا كانت شركة تجارية باقية فلمديرها بمحل اقامتهم وان  
لم يكن لها مديرين فليد واحد من الشركاء او لمحل اقامته  
ثالثاً اذا كانت بحالة الافلاس او كانت التذكرة لمجموعة هيئة  
اصحاب المطالبين فليد السيدك يعني الوكلاء او الى محل اقامتهم  
رابعاً الاشخاص الذين يراد احضارهم اذا لم يكن لهم محل اقامة  
معلوم في المالك المخروسة او ليس لهم محل لسكناهم فننعلق تذكرة  
الاحضار بالمرئيس المحكمة على ديوان المحكمة التجارية التي احبلت  
اليها الدعوى وتدرج صورتها ايضاً وتعلن في الجرائد وعلى الخصوص  
الجرائد التي تطبع بلغة الشخص الذي يراد احضاره

خامساً الشخص الذي يراد احضاره اذا كان متباً في محل خارج  
عن دائرة حكم المحكمة التجارية فنرسل تذكرة الاحضار الى كبير  
مأموري ذاك المحل ملفوفة بتحرير من طرف رئيس المحكمة لكي تبلغ

له وتعطى بدون تاخير وهذا التحرير يوصله المباشر الى قلم البوسطة  
وباخذ علم وخبر ويخص موزعاً ومحتوماً اشعاراً باستلام التحرير  
المذكور

سادساً الشخص الذي يراد احضاره اذا كان متباً في البلاد  
الاجنبية فنرسل كذلك تذكرة الاحضار الى نظارة الامور الخارجية  
ملفوفة بتحرير من رئيس المحكمة لكي تصل الى محل اقامة ذلك  
الشخص سرباً

### الفصل الثالث

في بيان صيرورة المحاكمات في المحاكم التجارية علناً

وصورة اجراء الامور الضابطة

المادة الحادية والعشرون . المرافعات تجري علناً في محاكم التجارة  
وفي ديوان الاستئناف انما اذا قدر وجود شيء في المحاكمة يوجب  
العار والتجالة او نوع اخر من المحذورات قوياً حيث لا تكون المرافعة  
علناً بل يمكن التذكر بها واعطاء قرار اجرائها بالمجلس بشرط ان يبين  
فيما بعد سبب ذلك وعلنه الى نظارة التجارة

المادة الثانية والعشرون . الامور الضابطة لمخادع المجلس في  
اتناء المحاكمة محولة الى ذات الرئيس

المادة الثالثة والعشرون . الاشخاص الذين يوجدون خارج  
المجلس لاجل استماع المحاكمات ينبغي ان يفتوا سكوناً مع رعاية لوازم  
الادب ثم ولاجل وقاية النظامات ينبغي ان كلما يامر به الرئيس



يجرى بانه حالاً

المادة الرابعة والعشرون . كل من كان لا يسكت في أثناء المرافعة أو أظهر إشارة أو تحرك بحركة تشير إلى تعمين أو تجميع افادات الطرفين أو كلام الاعضاء أو امر الرئيس وتبنياته أو حكم وقرار المجلس أو صار سبباً لحصول قرعة أو لم يخضع لأمر الرئيس وتبنيته فيومر بالقيام والذهاب وإذا لم يمثل فيأتي القبض عليه ثم تنقيد كفيته في دفتر ضبط أحد المحلات ويرسل هو إلى محل التوقيف بذاكرة مخنومة من الرئيس لبعض أربعة وعشرين ساعة

المادة الخامسة والعشرين . وإذا كان الذي سبب القرعة من مامور به المحكمة التجارية فيبعد في المرة الأولى عن مامور به نحو شهر زمان عدا عن الجزاء المبين في المادة السابقة المامور المحكوم عليه ولو عمل استئناف على هذا الحكم لا بد ان تجرى عليه هذه المجازاة بلا توقف

المادة السادسة والعشرون . الذي يجاهر على حركات تمس ناموس الاعضاء أو باقي ماموري المحكمة أو تخوفهم في أثناء اجراء ماموريتهم يأتي عليه القبض حالاً ويرسل حسب امر الرئيس تقريراً إلى محل التوقيف ثم يجري استنطاقه في ظرف أربع وعشرين ساعة وعندما ثبت تهمته بحسب تقرير ماموره بحكم عليه من طرف المحكمة بان يأتي في الحبس من أربعة وعشرين ساعة إلى اسبوع ويجازى بان يؤخذ منه أحد عشرين بملك بياض جراً نقدياً وإذا ما أمكن التنازل

القبض عليه فيحكم عليه غيباً بالجزاء المالف الذكر ايضاً انما اذا كان يأتي من تلفاء ذاته لكي يحبس بظرف عشرة ايام من تاريخ تبليغ الاعلام الذي يعمل بهذا الخصوص له أو إلى محل اقامته حيث يشق بحق له رفع الدعوى

المادة السابعة والعشرون . اذا كان المتهم يستحق المجازاة باشد ما ذكر ففحال حيث قد قضيت الى الديوان المنقضي لمخفنه وجنانيته لكي تجرى محاكمته وتناديه تطبيقاً الى احكام قانون الجزاء

### الفصل الرابع

في بيان محجج الطرفين الى المحكمة وصورة روية الدعوى

المادة الثامنة والعشرون . الطرفان يكونان مجبورين بان يحضرا بالذات الى المحكمة أو ان يرسلوا وكلاء بوكلاء وكالة معتبرة اما الوكالة المعتبرة وإن كانت تنقضي بان تكون مخصوصة باصل الدعوى الواقعة الا ان الوكالة المطلقة التي يمكنها ان تشمل تلك الدعوى تعد معتبرة ايضاً وهذه الوكالة يمكن ان تكون بسند منظم بصورة رسمية بامضاء وختم الموكل فقط أو محررة على تذكرة الاحضار فما اذا لم تكن بصورة رسمية فتحتاج للمصادقة من طرف الخصم على امضاء الموكل وختمه

المادة التاسعة والعشرون . ورقة الوكالة يفتقر ان تبرز قبل المرافعة الى باشكاتب المحكمة ويشرح عليها هكذا . رويت . ( كوراشدر ) بلا خرج

المادة الثلاثون . لا يمكن لاحد ان يتوكل ما لم يكن معه ورقة



وكالة معتبرة او ان يكون قد توكل بحضور المحكمة من احد الطرفين  
المادة الحادية والثلاثون . الرئيس والاعضاء والكتاب والترجمان  
والمباشر لا يمكنهم ان يتوكلوا لاصحاب الدعاوى في دعاويهم التي تروى  
في محاكم التجارة او ديوان الاستئناف سواء كان ذلك في المحكمة التي هم  
ماموروها او في محاكم تجارة باقي المحلات غير ان ماموري المحاكم المذكورة  
كما تكون لهم الصلاحية ان يتحاكوا بالذات في دعاويهم الخصوصية لدى  
محاكم التجارة وديوان الاستئناف كذلك يمكنهم ان يتوكلوا عن ازواجهم  
وعن اباؤهم واجدادهم واولادهم واحفادهم وانفسهم وازواجهم وعن الايتام الذين  
هم اوصياؤهم فيما يتعلق بهم من الدعاوى

المادة الثانية والثلاثون . يمكن على كل حال ان يعطى قرار  
رسمي ايضاً بان الطرفين يحضران بالذات الى المجلس لاجل استماع  
تقاريرها انما اذا كان يوجد ما يمنعها شرعاً عن الحضور فيومر احد  
اعضاء المحكمة بان يذهب الى بيتها ويأخذ تقاريرها والمأمور الموام  
اليه يأخذ معه واحداً من كتبة المحكمة وشاهدين ليسا من اقارب  
الطرفين ولا من متعلقانها في الدرجة الممنوعة قانوناً ويحرر افادات  
الشخص الذي يأخذ تقريره والكتاب المذكور والشهود يوضعون  
امضائهم ويختتمون على ذلك ايضاً

المادة الثالثة والثلاثون . اذا تمثل الطرفان ذاتاً بحضور المحاكم  
وما يمكن ان تلحق بالمرافعة نتيجة حكم في اول مجلس فالطرف الذي لم  
يكن له محل اقامة في محل وجود المحكمة يكون مجبوراً على ان يعين

اذا لم تقبل من الطرف الاخر او حصل عليها الانكار او ادعي باعها  
مزورة واصر صاحبها على العمل بها فتناظر روية اصل الدعوى ليتم  
تخمس وتنفصل هذه المنازعات المتكونة توفيقاً للاصول والقاعدة التي تنهين  
في فصل تحقيق الخط وتطبيق الخاتم انما اذا كانت الاوراق المذكورة  
تتعلق بمادة او مادتين من عقد مواد تتركب منها الدعوى فلا تناظر  
البواقي لاجلها بل ينبغي ان تروى ويحكم بها

المادة الثامنة والثلاثون . اذا انقضت الامر لاحالة الطرفين الى  
قومسيين او محكمين لاجل روية محاسبة او معاينة اوراق ودفاتر او  
تحقيق دعوى مشككة متعريسة فيما بينها والبحث عنها باطرافها فيتعين  
ثلاثة او خمسة قومسيريه ( مامورين ) وينصبون حكماً بقرار من  
المحكمة اعدادي لكي يستمعوا لتقارير الطرفين ثم يصحونها اذا كان  
ممكناً والافيشينوارهم بتقرير بنظرونه حاوياً لقراراتهم والاسباب التي  
اوجبتها بحسب اكثرية الآراء بواسطة التدقيق في الدعوى تطبيقاً  
لاصولها القانونية واذا اختلفت آراؤهم في ذلك فيبينون كل واحد من  
هذه الآراء واسبابها وعلمها في التقرير المذكور او بتقرير اخر غيره

المادة التاسعة والثلاثون . رابورط القومسيون يعطى الى مخدع  
قلم المحكمة ثم في اليوم الذي يتعين من طرف رئيس المجلس تحصل  
مطالعة بحضور الطرفين انما اذا كانا استدعيا بحسب الاصول ولم  
يحضرا فتحصل المذاكرة مجلسياً على ما هو من الافادات والاعتراضات  
فاما ان يصادق عليها واما ان تعمدل لكن اذا كانت اعطيت الماذونية



محلاً لا قامت في ذلك المحل والمحل الذي يعينه لاقامته يتفقد وينزع اشارة عنه في دفتر ضبط المحكمة ايضاً لما اذا لم يعين محلاً لا قامت فينتبغ حيثئذ المواد اللزم تبليغها له والمحكم الذي يلحق بها ايضاً الى مدع قلم المحكمة ويعتبر كأنه تبليغ له ذاته

المادة الرابعة والثلاثون . اذا توفي احد الطرفين قبل ان تنتهي الخصامة فيتبليغ وقوع وفاته من طرف الورثة الى الطرف الاخر حسب اصوله وحيثئذ يكون العرف الاخر مجبوراً على تقديم عرض حال جديد ايضاً بطلب جلب واحضار ورثة المتوفى لاجل انتهاء المحاكمة الواقعة ورويتها وان لم يفعل ذلك فيكون كلما يحصل بعد تبليغ امر الوفاة له وما يعطى من القرارات فيما يخص المحاكمة كأنه لم يكن

المادة الخامسة والثلاثون . الورثة الذين يستحضرون لاجل انجاز روية المحاكمة الواقعة حسبما تبين في المادة السابقة اذا لم يحضروا الى المحكمة في ظرف المدة المعبنة حيثئذ ترى الدعوى غيباً وتنصل حسب اقتضاء المحاكمات التي تكون وقعت في حال حياة المتوفى لما بهذا الوجه تكون صلاحية للشخص المحكوم عليه ان يرفع الدعوى

المادة السادسة والثلاثون . كل احد يكون مجبوراً على اثبات الدعوى والافتكون دعواه ساقطة غير ان الطرف الذي يهجز عن الاثبات يكون له حق ان يجالط الطرف الاخر بيناً على الوجه الذي يتبين صراحة في فصل التحليف

المادة السابعة والثلاثون . الاوراق التي تبرز لاجل اثبات المدعى

الى اعضاء القومسيون بسند قوميومسو من الطرفين بان يروا الواقعة بصفة محكمين حيثئذ تجري الحركة بحق ورقة قرار المحكم نطيناً الى الاحكام المسطرة في فصل مخصوص بذلك

المادة الاربعون . محكمة التجارة اذا لم تصادق على جميع احكام التقرير او بعضها او لم تر فيه ايضاحات كافية لفصل المنازعة الواقعة مجلسياً فيمكنها ان تعطي قراراً بتشكيل قومسيون جديد وان لم يطلب الطرفان ذلك وهذا القومسيون يقدر ان يسال اعضاء القومسيون السابق عما يراه لازماً من الايضاحات ايضاً

المادة الحادية والاربعون . اذا امتنع الطرفان او لم يتفقا في انتخاب اعضاء القومسيون فنتتخب اعضاءه وتنصب من طرف محكمة التجارة

المادة الثانية والاربعون . الاسباب القانونية التي تبين في فصل مخصوص ويمكن لاحد الطرفين ان يرد احد اعضاء المحكمة تجري ايضاً بحق رد احد اعضاء القومسيون وقضية هذا الرد يلزم بان تعرض على محكمة التجارة وتطلب في ظرف ثلاثة ايام من تاريخ نصب العضو المذكور

المادة الثالثة والاربعون . اعضاء القومسيون لا يمكنهم ان يتركوا ماموريتهم بعد ان يكونوا اعلنوا قبولهم بها ما لم تقع موانع قوية تصادق

المواد بلفظة رد احد الاعضاء من احد الطرفين هو ان لا يوجد العضو المدود في المحاكمة او ان لا يعطى رأياً ايضاً



عليها المحكمة وتقبلها

المادة الرابعة والأربعون . اذا توفي احد اعضاء التومسيون او قبل استعفاه بنصب شخص اخر ويتعين عروضة

المادة الخامسة والأربعون . يمكن لمحكمة التجارة تسهيل روية الدعوى المشوشة والممتدة بان تحيلها الى رجل من اعضائها بالذات لكي يبين بغيره واقعة حالها واصبابها وعلمها بدون ان يبدي راية فيما يقع من افادات الطرفين ولا على مال الاوراق التي يقدمها وهذا التقرير يقرأ في المجلس بحضور الطرفين ايضاً ويكون لها صلاحية ان يصلحها اذا كان واقعاً فيه شيء من السهو والغلط

المادة السادسة والأربعون . متى فهم لدى المحكمة بان التدقيق في تحقيق الدعوى قد جرى بقدر الكفاية فتحصل الافادة حيثئذ من طرف الرئيس عن ختام المرافعة وبعد ذلك لا يقدر الطرفان ان يتكلموا شيئاً باي علة كانت اصلاً وانما يمكنهما ان يقدموا للرئيس مذكرة تشعر بما عندهما من الاعتراضات حالاً

### الفصل الخامس

في الاحكام التي تعطى بمواجهة الطرفين

المادة السابعة والأربعون . من بعد ختام المرافعة يخرج الطرفان خارجاً ثم يجمع رئيس المجلس اراء الاعضاء انما اذا نظر لزوم المذاكرة خفية قبل اعطاء الراي فيمكن لهيئة المجلس الانفراد في مخدع المذاكرة

المادة الثامنة والأربعون . لدى المذاكرة اذا امكن لهيئة المجلس

ان تعطي رايها فتعود عقب ذلك الى مخدع المجلس وتبين الحكم الى الطرفين والافئمكتها ان تعلق قضية بيان الحكم على يوم من ايام المجلس المستقبلية وتجرى مذاكره ذلك في هذا الاثناء

المادة التاسعة والأربعون . ما يعطى من الاحكام يحصل باتفاق رئيس المجلس مع جميع الاعضاء او اكثرية اراهم يعني ان يكون اكثر من نصفهم جميعاً برأي واحد

المادة الخمسون . اذا حصل رأي زائد عن نوعي الاراء وكان لم يبلغ احدهم زيادة عن نصف مجموع الاراء فتجتمع الاراء ثانية والطرف الذي يكون اقل عدداً يجبر على الانقياد لاحد الاطراف التي تكون اكثر منه

المادة الحادية والخمسون . اذا كانت الاختلاف في الاراء متساوية فيعتبر رأي الرئيس او الذات القائمة بحق الرئاسة في مقام الراي

المادة الثانية والخمسون . عندما يتقرر الحكم ينبغي ان يبين من طرف الرئيس علناً في المجلس

المادة الثالثة والخمسون . متى صار الحكم اللاحق بمجي الطرفين شخصياً بموجب المادة الثانية والثلاثين المحررة اعلاه يلزم ان يبين ايضاً يوم مجيئها

المادة الرابعة والخمسون . اذا قرر القرار على تخالف احد الطرفين فينصرح ايضاً بالمواد التي ينبغي ان يخالف عليها



المادة الخامسة والخمسون . مع الحكم باعطاء الضرر والخسارة  
سوية ينبغي تبين مقدار المبلغ الذي يلزم اعطاه واذا كان لازال ما  
عرف فينبه الذي يطلبه ان يعطي للمجلس دفتر مفرداته

المادة السادسة والخمسون . اذا كان المديون متضرراً وتحقق  
بانه في حالة المضايقة وتبينت صحة ذلك وروي مناسباً في المجلس بان  
تعطى له وعدة معتدلة نظراً لحالته فينبغي ان تبين اسباب تلك  
الوعدة التي تعطى له مع الحكم باصل الدعوى سوية

المادة السابعة والخمسون . اذا كانت موجودات المديون  
انباعت باستدعاء اصحاب مطالب اخرين او كان ظهر افلاسه وفر  
هارباً وصارت عليه الدعوى بغيايه او وضع في الحبس او اوجب خالاً  
على التامينات التي يكون اعطاها بسندات الى اصحاب الدين فلا يمكنه  
حيث الحصول على المهل مدة لاجل وفاء ديونه ولا ان يستفيد ايضاً  
من المهل الذي يكون اعطى له

المادة الثامنة والخمسون . كذلك لا يمكن تجويز اعطاء مهل  
من طرف المحكمة للمديون بتادية قيمة احدى السفائح او تحاويل  
الوصية بموجب المواد المائة والرابعة عشر والمائة والرابعة والاربعين  
من قانون التجارة غير ان السفائح والتحاويل المذكورة اذا تحققت بانها  
مضاة من اشخاص ليسوا بتجار وقيمتها لم تكن ديناً من جهة امور  
تجارية ايضاً فيكون للمديون حق باستحصال المهلة

المادة التاسعة والخمسون . اذا ظهر في اثناء روية احدى

الدعاوي ادعاء وقتي وكان في درجة امكان المحكمة التجارية ان تعطي  
حكماً وقراراً لهذا الادعاء الوقتي ولاصل الدعوى فتكون مجبورة حينئذ  
على الحكم فيها كليهما سوية والافتحكم أولاً في الدعوى الموقنة وبعد  
ذلك تنظر فيما يقتضي لاصل الدعوى

المادة الستون . اذا كان الادعاء الواقع مؤسساً على سند رسمي  
او تعهد اعترف به المديون او على حكم سابق لم يستأنف فمن بعد ان  
يصبر الحكم اللاحق بهذا الخصوص ولو صار استدعاء استئناف ايضاً  
يحكم مع الحكم والقرار على الادعاء المذكور باجراء موقناً انما في مثل هذه  
الحالة يؤخذ من صاحب الادعاء كفيلاً او تامينات قوية واذا لم يمكنه  
ان يعطي ذلك فتتصل الدرامم المحكوم له بها وتوقف امانة في  
المحكمة التجارية

المادة الحادية والستون . اذا كانت الادعاء ليس مؤسساً على  
الخصوصات المبينة في المادة السابقة انما اجراءه كان لازماً ومستعجلاً  
فيجوز اجراؤه موقناً ايضاً غير انه لا يمكن ان يحكم باجراء موقناً ما لم  
يقدم الدائن كفيلاً على رد الشيء الذي يطلبه او يبين تامينات قوية  
بسندات يبرزها بظهر منها اقتداره على ارجاع ذلك الشيء وايضاً

المادة الثانية والستون . المادة التي تحكم بها محكمة التجارة اذا لم  
تحكم مع ذلك سوية بالاجراء موقناً فلا يكون لها اقتدار على ان تحكم بها  
بقرار اخر بل اذا اراد الطرفان فيمكنها طلب الحكم بها اول باول  
بحضور ديوان الاستئناف



المادة الثالثة والستون . الاشخاص المبطلون في دعاويهم ولكن  
كان يحكم عليهم باعطاء خرج الاعلام وسائر ما كان مقبولا نظاما من  
جميع مصاريف الدعاوي تطبيقا الى احكام وشرائط المادة المائة  
والاثنين من ذيل القانون انما على كل حال حتى ولو حكم بان يعتبر  
هذا المخرج والمصاريف المذكورة في مقابل ضرر وخسائر الطرف  
الاخر لا يمكن تجويز اجراء هذا الحكم ايضا

المادة الرابعة والستون . مضابط الحكم التي تنتظم بموجب المادة  
السادسة والخمسين من ذيل القانون تكون حاوية اسماء الرئيس  
والاعضا الذين حكموا في الدعوى واسماء الطرفين وشهريتهما وجنسيتهما  
وتبعيتهما ومحل اقامتهما وملخص دعواهما ومطالبها وكيفية جريان  
الدعوى وموادها القانونية وعلمها واسبابها وقرار الحكم عليها ومع ذلك  
بالسوية ايضا الحكم اللاحق بها بالاتفاق او باكثرية الاربعة وهل هو  
في الدرجة الاولى او في الدرجة الثانية وتاريخ الحكم يعني اليوم  
والشهر والسنة

المادة الخامسة والستون . الاعلامات التي تنتظم بموجب المادة  
الثامنة والخمسين من ذيل القانون على مضابط الحكم المذكورة لا يمكن  
اجراها ما لم تبلغ الى المحكوم عليه بالذات او الى محل اقامته

المادة السادسة والستون . قضية تبليغ الاعلامات تجري تطبيقا  
الى الاحكام المسطورة في حق تبليغ امر الجلب والاحضار من ابتداء  
المادة السابعة عشرة لحد المادة العشرين من هذا القانون

### الفصل السادس

في بيان شرائط الحكم على الغائب

المادة السابعة والستون . اذا طلب اصحاب الدعوى ليجزوا  
في يوم معين لروية الدعوى في المجلس على الوجه المبين في الفصل  
الثالث من هذا القانون وامتنع احدهم عن الحضور الى المجلس فيمكن  
للطرف الحاضر ان يطلب الحكم غيابيا انما اذا افترقت المحكمة بان  
عدم حضور ذلك الشخص ناشي عن موانع صحيحة فيمكنها ان تعاق  
روية الدعوى على ذلك اليوم ايضا في الاسبوع القادم لكن اذا لم  
يحضر في اليوم المذكور ايضا فيكون قد تردد وامتنع وحشده تفصل  
محكمة التجارة تلك الدعوى غيابيا بدون انتظار حضوره وتجري هذه  
المعاملة ايضا بحق الذي يحضر الى المحكمة ويمتنع عن المحاكمة والمجاوبة  
المادة الثامنة والستون . اذا كان الممتنع عن الحضور الى المحكمة  
هو المدعي فيمكن المدعي عليه ان يطلب ويستحصل حكما غيابيا بانه  
غير مطالب بشيء بدون ان يجبر على اعطاء جواب عن الادعاء المتصدر  
عليه وبالعكس اذا كان الذي لم يحضر هو المدعي عليه فيجوز  
كانت محكمة التجارة تعطي الحكم غيابيا حسب طلب المدعي غير انه  
لا يمكنها ان تعطي حكما ما لم يثبت وتحقق عن الدعوى الواقعة باطرافها  
وتكتسب امنية بانها متعارفة للصحة

المادة التاسعة والستون . اذا طلب الى المحكمة في بعض  
القضايا على اشخاص من الطرفين مهمل مختلفة ثم حضر البعض منهم ولم



بات البعض الآخر فلا يحكم غياباً على أحد منهم أصلاً ما لم تنقضى  
مدة المهل التي تكون أزيد من غيرها

المادة السبعون . على الصورة عينها التي بموجبها يتبلغ الحكم  
اللاحق بمواجهة الطرفين حسبما هي مبينة في المادة السادسة والستين  
كذلك يتبلغ الحكم اللاحق غياباً بسبب التمرد والامتناع إلى المحكوم  
عليه أيضاً لكن إذا كان لا يوجد الشخص المحكوم عليه ذاته ولا أحد  
من جماعته في محل إقامته ولا يمكن تبليغ الأعلام له ولا لحل إقامته فتسلم  
صورة الحكم والأعلام إلى مختار محله أو إلى مأمور الحكومة التي ينسب  
إليها إذا كان من التبعية الأجنبية ويؤخذ بها سند مقبوض ثم يتعلق  
صورة ثانية على واجهة المحكمة أيضاً

المادة الحادية والسبعون . الحكم الغيابي لا يجوز إجراؤه ما لم يمر  
خمس عشرة يوماً اعتباراً من تاريخ تبليغه على المتوال السابق إلا إذا  
كان من المواد المستعجلة وحكم بإجراؤه قبل انقضاء المدة المذكورة  
المادة الثانية والسبعون . الحكم اللاحق على الذين يطلبون ولا  
يحضرون يلزم إجراؤه في ظرف سنة شهور نهاية ما يكون من تاريخ  
أعلامه وإذا لم يحصل التثبيت بإجراؤه في ظرف هذه المدة فيعتبر ذلك  
الحكم والأعلام بحكم ما لم يكن

المادة الثالثة والسبعون . إذا كان مندرجاً في الحكم والأعلام  
الغيابي شخص ثالث خارجاً عن الطرفين ملزوم بات يعطي شيئاً أو  
يعمل لأحد الطرفين المذكورين فلا يمكن إجراء الأعلام المذكور في

حق ذلك الشخص الثالث المذكور ما لم يبرز علم وخبر معطى من  
مخدع فلم محكمة التجارة مبينة بعدم وقوع استدعاء برفع الدعوى ضد  
الحكم والأعلام المذكورين بموجب الأحكام المسطورة في الفصل الآتي  
ثم بمسك دفتر خصوصي في مخدع فلم محكمة التجارة لأجل قضية هذه  
العلومة خبر يتفقد به كلما يقع من مستدعيات رفع الدعاوى ضد  
الحكم والأعلام الغيابي حسب طلب الشخص الذي يعترض على الحكم  
مع اسم وشهرة الطرفين وتاريخ الأعلام واستدعاء رفع الدعوى

✽ الفصل السابع ✽

✽ في شرائط الاعتراض على الحكم ✽

المادة الرابعة والسبعون . كل من الطرفين إذا طلب إلى  
المحكمة ولم يحضر وصار الحكم اللاحق غياباً عليه فيمكنه أن يعترض  
على هذا الحكم

المادة الخامسة والسبعون . الاعتراض على الحكم هو عبارة عن  
المخالفة في إجراء الحكم الغيابي وإعلامه وطلب رجوع كل من المحاكم  
عن ذلك الحكم الذي أعطته

المادة السادسة والسبعون . إذا كان الحكم الغيابي وإعلامه  
ناشئين عن محيي الطرف المحكوم عليه إلى المحكمة وامتناعه عن المرافعة  
فيكون اعتراضه على ذلك جائزاً لحد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ  
تبليغ الأعلام المذكور أما إذا كان ناشئاً عن عدم محيئه إلى المحكمة  
فيكون اعتراضه جائزاً لحد إجراء ذلك الحكم أما ما كان من



مستدعيات رفع الدعوى بعد المديات المذكورة فيحكم بعدم وجوب قبوله  
 المادة السابعة والسبعون . يعتبر اجراء الحكم والاعلام بواسطة  
 تبليغ الطرف المحكوم عليه قانونياً جبهة بموجب الحكم والاعلام الذي  
 جرى غياباً او التوصية بعدم تخلية سبيله اذا كان قد حبس قبلاً او  
 ضبط متولاته وبمعها وضبط شيء من غير متولاته او بعضها او بكونه  
 صار دفع خرج الاعلام المذكور ومصاريفه من طرفه او ما يماثل ذلك  
 من السندات التي تشعر بانه قد صار له على كل حال خبر عن اجراء  
 ذاك الحكم والاعلام

المادة الثامنة والسبعون . استدعاء الاعتراض على الحكم اذا وقع  
 في ظرف المدة المينة اعلاه وتوفيقاً الى الشروط المحررة فيما يأتي يوم آخر  
 اجراء الحكم اللاحق انما اذا كان قد اقر على اجرائه موثقاً بموجب المادة  
 الحادية والسبعين فيحذر لا يتاخر اجراءه ومع ما فيه يكون للطرف  
 الذي هو صاحب الحق بموجب هذا الاعلام حق بان يتخذ التدابير  
 اللازمة كالنجز (سكوترو) لاجل وقاية حقوقه

المادة التاسعة والسبعون . الاعتراض على الحكم يكون بعرض حال  
 يحتوي الاسباب والعلل التي تخرج الحكم والاعلام الذي هو ضد  
 الطرف المحكوم عليه

اذا تحرر شرح من طرف المحكوم عليه على ورقة التبليغ المحررة  
 فيما يخص اجراء الحكم والاعلام المذكورين بانه يريد رفع الدعوى  
 فيكون ذلك مقبولاً غير انه يكون مجبوراً بان يقدم عرض حال الاعتراض

على الحكم في ظرف ثمانية ايام من تاريخ الشرح واذا انتفى الامر فيضاف  
 على هذه المدة لكل مرحلة يوماً بحسب بعد المحل ويكون تقديم  
 العرض حال المذكور في ظرف ما يحصل من الايام المذكورة والا فلا  
 يكون الاستدعاء الذي يقدم بعد ذلك مقبولاً بل تحصل المداومة على  
 الاجراء ايضاً

المادة الثانون . استدعاء الاعتراض المذكور انفاً اذا كان في دار  
 السعادة فيقدم الى نظارة لتجارة او كان في الخارج فالى اكبر مأموري  
 الحكومة المحلية لكي يحال حالاً الى المحكمة التي تكون اعطت الاعلام  
 المذكور

المادة الحادية والثمانون . هذا الاستدعاء المذكور يتبلغ الى خصم  
 المستدعي بلا تاخير ومع ذلك بالسوية يطلب الطرفان ليعضرا الى  
 المحكمة في اليوم المعين بموجب المادة الحادية عشرة المحررة اعلاه وما  
 يليها من المواد الاخر

المادة الثانية والثمانون . في اليوم المعين تطلب الدعوى  
 الواقعة الى المجلس وترى في اول الامر هل هي موافقة للنظام او غير  
 موافقة وعملت بوقتها او في غير وقتها

المادة الثالثة والثمانون . اذا تحقق بان استدعاء الاعتراض على  
 الحكم هو منظم توفيقاً الى نظامه وتقدم في وقت المعين فيرجع الطرفان  
 الى الحالة التي كانتا عليها قبل الحكم الذي اعطي على الغائب ومن ثم  
 يحصل البصر في الدعوى الواقعة مجدداً سواء كان في ذلك اليوم



او في يوم اخر تطبيقاً للاصول والقواعد التجارية ويحصل التصديق على الحكم الاول او يخرج او يصير اصلاحه ورسم الحكم الذي جرى غياباً ومصاريفه تترك على كل حال بعهدة الطرف المحكوم عليه غياباً بحسب الاجاب

المادة الرابعة والثمانون . اذا لم يحضر صاحب الاستدعاء في اليوم الذي يتعين لاجل محاكمة قضية الاعتراض على الحكم فلا يجوز حيثئذ اعتراضه على الحكم والاعلام للذين يصدران ضده بغيا به في هذه المرة ايضاً لما الشخص المحكوم عليه غياباً على هذا الوجه يمكنه اذا اراد ان يستأنف الدعوى وبالعكس اذا كانت خصمه لم يحضر الى المحكمة في اليوم المذكور فيمكنه ان يعترض على الحكم الذي يلحق به في غيابه بموجب المهل والشرائط المقررة اعلاه

### الفصل الثامن

في بيان شروط اعتراض الغير

المادة الخامسة والثمانون . اذا وقع حكم بوجوب ايراث سكنة على حقوق شخص ثالث عن غياب منه ولم يكن من الطرفين يعني لم يستحضر لاصالة ولا وكالة ولم يستدع هو ذاته ايضاً بان يكون داخلاً في الدعوى فيمكن لذلك الشخص ان يعترض على الحكم المذكور

المادة السادسة والثمانون . للشخص الثالث حق ان يعترض على كل انواع الاحكام والقرارات التي تقع سواء كانت في الدرجة الاولى او بصورة قطعية عدا عن الحكم اللاحق والاعلامات والقرارات التي

تعطى من طرف المحكمين في قضية الافلاس \*

المادة السابعة والثمانون . الاعتراض الاصلي يكون بتقديم عرضحال حسب الاصول وهذا العرضحال يحال الى المحكمة التي تكون اعطت الحكم والقرار الذي يراد جرحه ثم يحال الطرفان ويستحضران ايضاً حسب الاصول \*

\* القرارات التي تقع في مادة الافلاس يكون بعضها عبارة عن الطرق والتدابير التي تؤخذ لاجل رومية كيفية الافلاس وادارتها وهذه لا تقبل الاعتراض وبعضها يكون فيما يخص حكم من الاحكام فيه وهذا ولئن كان يقبل الاعتراض الا انه يتقدم الاستدعاء فيه بظرف ثمانية ايام من طرف المفسس وظرف ثلاثين يوم من طرف اصحاب الديون والقرار على نصب المأمورين الذين يتعينون على قضية الافلاس والسنديك يعني الوكلاء وتغييرهم واعطاء الاذن لم بيع الاموال والاشياء الموجودة وامثال ذلك من باقي التدابير تعد من النوع الاول والاحكام والقرارات التي تبين كيفية اصل اعلان الافلاس ونقل تاريخه الى تاريخ قبلة من النوع الثاني

اما اوراق قرار الاحكام فلا يكون لها حكم في وقت من الاوقات اصلاً على الاشخاص الثالثة يعني غير الطرفين ولا تخبر لاعتراضات الاشخاص المرفوعين ضدها بل يكفي ان يردوها مثل شي لا يعود ولا يرجع عليهم

\* الاعتراض الاصلي بطلق على الاعتراض الذي يقع جديداً



المادة الثامنة والثانون . الاعتراض الحادى يكون بعرض حال او افادة شفاهية بدون احتياج الى جانب الطرفين واحضارهما واذا كانت المحكمة التي ترى اصل الدعوى هي اكبر من المحكمة التي اعطت الاعلام الذي يراد جرحه او مساوية لها فيمال لها واما اذا كان ادنى منها فيمال العرض حال الذي يتقدم الى المحكمة التي يراد جرح اعلامها وبعد ذلك يجلب الطرفان ويستحضرا ايضاً حسب الاصول \*

المادة التاسعة والثانون . كما ان قضية اعتراض الغير تكون جائزة لهما تجري احكام الاعلام الذي يراد جرحه كذلك اذا كان قد نفذ حكمة في حق احد الطرفين المدرجين في ذلك الاعلام فيقدر الشخص الثالث ايضاً على القيام للاعتراض ما لم ينفذ بحسب ايجاب نظام مرور الازمنة من الحقنق التي اتخذها اساساً لاعتراضه

المادة التسعون . عندما يقع اعتراض حادث من طرف شخص ثالث فيمحكمة التجارة لا ترى تلك الدعوى التي كانت تنظرها واذا استشعرت بان الحكم الذي يلحق على الاعتراض المذكور يمكنه ان يغير اصل الدعوى فتعلق حينئذ حكم اصل الدعوى على فصل دعوى حيثما لم يسبق شيء من الدعاوى فيما بين الشخص الذي ينال الحكم والاعلام المعارض عليه ولا بين شخص ثالث

\* وبالعكس الاعتراض الحادى يطلق على الاعتراض الذي يقع ضد الاعلام السابق الذي يبرز ليكون دليلاً على اثبات المدعى من جانب احد الطرفين في اثناء روية احدى الدعاوى

اعتراض الغير المذكورة ورويتها

المادة الحادية والتسعون . اعتراض الغير لا يؤخر اجراء حكم الاعلام الذي يراد انما اذا تبين شيء مخطر او مضر من اجراء ذلك الحكم حينئذ يمكن لمحكمة التجارة التي احولت اليها دعوى الاعتراض المذكورة ان تعطي قراراً على تاخير اجراء الحكم المذكور مدة

المادة الثانية والتسعون . اذا تخلفت قضية اعتراض الغير بانها مقبولة واساسية فتخرج من الحكم والاعلام الذي يراد جرحه الجهة التي تعود الى حقوق الشخص المعارض ومنافعه فقط اما باقي احكامه فتبقى غير انة اذا كان حكم الاعلام المذكور مو مخنص بقضية لا تقبل القسمة فحينئذ تنجح ايضاً جهات الاعلام المذكور العائنة الى المدعي والمدعي عليه في ذلك الاعلام

المادة الثالثة والتسعون . وبالعكس اذا تخلفت دعوى اعتراض الغير بانها غير مقبولة وليس لها اساس فان الشخص المعارض بحكم عليه حينئذ يان في الضرر والخسائر التي تنرب في حق الطرف الاخر بهذا السبب وعدا عن ذلك يعطي ايضاً صندوق المحكمة من نصف عميدية ذهب الى ثلاث ذهبات عميديات جزاء نقدياً

### الفصل التاسع \*

#### \* في شرائط الاستئناف \*

المادة الرابعة والتسعون . يراد بالاستئناف اصلاح حكم وقرار احدى الدعاوى التي تكون روميت وفصلت في محاكم التجارة في الدرجة



الاولى اذا كان وقع عدم خفانية في حكمها وقرارها بموجب المادة السادسة والثلاثين من ذيل قانون التجارة

المادة الخامسة والتسعون . الدعاوى التي تكون داخلة في المحد الذي عينته المادة السادسة والثلاثون من ذيل قانون التجارة وحكمت بها حكماً قطعيّاً محاكم التجارة لا يمكن استئنافها ولو طلب ذلك بالاتفاق من طرف المدعى والمدعى عليه ايضاً حتى ولو كان لم يبين في الاعلام المعطى بان حكم وقرار الدعوى هما بصورة قطعية او كانت قد تصرحت باحد الوجوه امكانية استئنافه ايضاً فلا يمكن مع ذلك ان تكون الدعوى قابلة للاستئناف ايضاً

المادة السادسة والتسعون . وبالعكس عندما يكون احدى محاكم التجارة ماذونة بالحكم على احدى الدعاوى في الدرجة الاولى فقط وتجاوزت هذه الدرجة فيكون حكم تلك المحكمة وقرارها قابليين للاستئناف ولو ابانت في اعلامها بانها حكمت بصورة قطعية

المادة السابعة والتسعون . وكذلك الحكم والقرار الذي تعطيهما احدى المحاكم التجارية في حق الدعوى التي تحال لها سواء كانت رويتها داخلة في وظائفها او لم تكن داخلة يكونان قابليين للاستئناف انما اذا كانت قضية الوظائف المبحوث عنها هي مختصة بنقل الدعاوى من محكمة تجارية الى محكمة تجارية اخرى فيجئ فيجري الحركة توفيقاً الى احكام المادة الثامنة والثلاثين من ذيل قانون التجارة

المادة الثامنة والتسعون . الحكم والقرار المتربان على ادعاء غير

معين مقدار مبلغ درهمه يكونان قابليين للاستئناف ايضاً والادعاء الغير معين هو عبارة عن الادعاء الذي لا يمكن تقدير قيمته في حد ذاته او كان ذلك ممكناً لكنهما لم تنفدر من الطرفين وقضية تقدير القيمة تثبت انما في استدعاء المدعى او فيما يقع من افادات الطرفين حين المحاكمة

المادة التاسعة والتسعون . الاستئناف الذي يقع في حق حكم وقرار الدعوى يمكن ان يكون من جانب المدعى والمدعى عليه او الذين يقومون مقامها في امر المحقوق او اصحاب مطالبتهم كذلك يجري الاستئناف على مدعى ومدعى عليه يتصفان بصفة الطرفين او من كانا قائمين مقامهما \*

المادة المائة . قد تعين المهل لدعوى الاستئناف مائة وعشرون يوماً بحسب حكم وقرار محاكم التجارة والمهل المذكور بحسب اذا كانت الدعوى انفصلت وحكم بها بحضور الطرفين اعتباراً من تاريخ تبليغ صورة الاعلام اليها بالذات او الى محل اقامتها واما اذا كان حكم بها غيابياً فيحسب من انقضاء المدة المعينة لاجل الاعتراض على الحكم بحق ذلك الشخص \*

\* الذين يقومون مقام الطرفين في الامور المحقوقة هم الاشخاص الذين يكونون وكلاء او ورثة او اوصياء والسنديك ومديري الشراكة مع ماموري ادارة الدولة العلية

\* لتعين خمسة عشر يوماً فقط مهلاً لاجل استئناف يقع في امر



المادة المائة والواحدة. المائة والواحدة والعشرون يوماً مدة  
الاستئناف المذكورة هي لأجل الذين يوجدون فيما كان من الممالك  
العثمانية كالروم ايلي والاناتولي وجزائر البحر الايض وبر الشام مع  
مصر وطرابلس الغرب وتونس اما الذين يسكنون الحجاز والعراق  
وجزيرة العرب والسودان والمتاخمين للمالك العثمانية مع سكان الممالك  
الاجنبية الموجودة في قسم اوروبا جميعاً فيعطى المهل لمائة وثمانين  
يوماً وكذلك المقيمون في ساحلي افريقية الشامي والغربي وفي الجزائر  
الكثانة بقرهم من الممالك الاجنبية يعطى لم المهل مائتين واربعين  
يوماً والذين يوجدون بعيداً عن راس الرجاء الصالح في افريقية واسيا  
واميركا وباقي البلاد الناصية فيعطى المهل ثلاثمائة وستين يوماً

المادة المائة والثانية. الحكم والقرار اذا كان واقعاً على سند  
مزور او كان لاحد الطرفين سند يكون مداراً للحكم ولكنه كان  
مكتوماً في يد خصمه ولذلك حكم عليه فحسب له اعتبار مدة مهل  
الاستئناف من تاريخ اقرار الخصم وتصديقه على ذلك السند المزور  
او اثباته لدى المحاكم واعادة السند المكتوم الى صاحبه ايضاً او  
دخوله بيد بصورة من الصور انما يكون مجبوراً على ان يبين بسند يعني  
بغير اثبات اليوم الذي فيه دخل بينه السند المكتوم

الاملاس واذا كان محل اقامة المستأنف بعيد اكثر من مرحلة عن  
المحكمة التي اعطت الحكم والقرار فيضم على مهلة الخمسة عشر يوماً  
المذكورة يوم واحد لأجل كل مرحلة

المادة المائة والثالثة. مدة مهل الاستئناف تتوقف بوفاة الشخص  
المحكوم عليه وتعتبر المدة الباقية من تاريخ تبليغ الحكم لورثة المتوفى في  
محل اقامته

المادة المائة والرابعة. بانقضاء مدة مهل الاستئناف بسقط حق  
الاستئناف عن كل واحد من الطرفين ايها كان انما الذين يضررون  
بظرف تلك المدة بسبب عدم الاستئناف من طرف القائم مقام الطرفين  
في الامور المحقوقة يكون لهم حق بان يقوموا الدعوى عليهم في محكمة التجارة  
ثم ولئن كان بانقضاء مهل الاستئناف بسقط حق الاستئناف حسب  
النوال المحرر الا انه اذا كان احد الطرفين استأنف جدياً يكون للطرف  
الثاني المستأنف عليه صلاحية للاستئناف ايضاً ولو كانت مدة  
الاستئناف انقضت لحد ما نرى دعواه وبصير فصلها

المادة المائة والخامسة. كما انه يمكن الاستئناف على قرار القرينة  
بعد الحكم باصل الدعوى. كذلك يجوز استئناف قبل الحكم ايضاً انما  
اذا كان حصل استئناف قبل الحكم فتعطي محكمة التجارة اعلاناً بقرار  
القرينة المذكور لكن القرار الاعدادي والقرار المؤقت لا يمكن الاستئناف  
عليهما الا من بعد الحكم باصل الدعوى غير انه يلزم بان يكون مع استئناف  
ذلك الحكم سوية ومهل الاستئناف في حق هذه القرارات يعتبر من تاريخ  
تبليغ اصل حكمها ايضاً \*

\* القرار الاعدادي هو القرار الذي يبين تدبيراً يسهل تحقيق  
الدعوى ورويتها وبعد نتيجة لحكمها اما قرار القرينة ايضاً فهو القرار



المادة المائة والسادسة . العرض حال الذي يتضمن استدعاء الاستئناف ينبغي أن يكون جامعاً لهذه الشرائط المبينة وفي أن يبين بـ . أولاً اسم المستأنف والمستأنف عليه وشهريتها وصنائعها ومحل إقامتهما . ثانياً الحكم والقرار المستأنف ومن طرف أي محكمة أعطي ذلك الحكم والقرار . ثالثاً على أي شيء كان مبنياً الاستئناف الذي حصل . رابعاً طالب عني . المستأنف عليه بالذات لديوان الاستئناف في ظرف مدة الإحضار المعينة قانوناً أو أن يرسل وكيلاً مرخصاً . خامساً تقديم كذيل قوي على أن المستأنف يجري الحكم الأول إذا كان جين مبطلاً في طالب الاستئناف ويضمن مع ذلك مصاريف استئناف محاكمة المستأنف عليه مع مصاريفه السفرية وأخراجه وخسائره التي يحصل التصديق عليها قانونياً ويكون سند الكفالة المصدق عليها أصولياً بموجباً بعرض حاله أما استدعاء الاستئناف الذي لم يكن جامعاً لهذه الشروط المشروطة فلا يكون مقبولاً بل إنما إذا كان مهمل الاستئناف لا زال لم يكمل يكون للمستأنف حق وصلاحيته أن ينظم استدعاء جديداً توفيقاً للشرائط المذكورة

المادة المائة والسابعة . استدعاء الاستئناف الذي يكون تنظم حسب ما هو مبين في المادة السابقة مع صورة سند الكفالة يتقدم إذا كان

الذي يرفع عن تدير لتسهيل تحقيق الدعوى ورويتها ومع ذلك يجعل احساساً بما يؤول اليه الحكم والقرار الموقت هو القرار الذي يبين التدابير التي تؤخذ مؤقتاً لاجل وقاية الطرفين أو الأشياء المنازع فيها من المخدورات والتهلكات قبل أن تفصل الدعوى وبحكم فيها بصورة قطعية

في دار السعادة إلى نظارة التجارة الجميلة وإذا كان في الخارج إلى أكبر مأموري الحكومة المحلية وبعد أن تصادق النظارة المشار إليها على الصور المذكورة بانها مطابقة لأصلها وتبلغ ذلك إلى المستأنف عليه تحيل أصل الصور إلى ديوان الاستئناف أما في الخارج فيصادق كذلك أكبر مأموري الحكومة المحلية على الصور المذكورة أيضاً ومن بعد أن يبلغ ذلك إلى المستأنف عليه يرسل الأصل بتجارير مخصوصة إلى النظارة المشار إليها لاجل إحالة إلى ديوان الاستئناف

المادة المائة والثامنة . إذا حصل الاستئناف على حكم ما وتبلغ ذلك إلى المستأنف عليه على الوجه المذكور في المادة السابقة فيكون المستأنف والمستأنف عليه مجبورين على الحضور إلى ديوان الاستئناف بالذات أو أن يرسلوا وكلاء مرخصين في ظرف مدة الإحضار المعينة قانوناً وإلا فيمكن أن يجري الحكم غيابياً بحسب طلب من كان حاضراً إنما على هذه الصورة يمكن للشخص المحكوم عليه أن يعترض على الحكم في ديوان الاستئناف أيضاً توفيقاً إلى الشروط القانونية

المادة المائة والتاسعة . إذا لم يدرج في إعلان شامل حكماً أو قرار قرينة بأن يجري ذلك الحكم أو قرار القرينة موقفاً فيمكن لمن كان إعلام الاستئناف عليه أن يؤخر اجراءه

المادة المائة والعاشر . الحكم والقرار الذي يمكن استئنافه يجوز قانوناً اجراءه موقفاً وإذا لم يكن تبين ذلك وتصرح في الإعلام فيمكن للمستأنف عليه أن يقدم استدعاء قبل الحكم الذي يصير في ديوان



الاستئناف وبطلب من ديوان الاستئناف اجراء مؤقتاً بتقديم كنفيل على رد المبالغ المحكوم به اذا كان في ديوان الاستئناف يستبان انه مبطل في نتيجة الحكم وكذلك اذا كانت محكمة التجارة ماذونة على الحكم بصورة قطعية ولم تصرح في الاعلام الذي تعطيه نوع الحكم او صرحت بانه في الدرجة الاولى فيمكن للمستئناف عليه ان يطلب اجراء ذلك الحكم مؤقتاً تطبيقاً الى القاعدة المذكورة

المادة المائة والحادية عشرة . وبالعكس ذلك اذا اعطت محكمة التجارة قراراً على اجراء الحكم مؤقتاً حاله كونه لا يجب قانوناً فتكون صلاحية المستئناف ان يستدعي المستئناف عليه الى ديوان الاستئناف ويحضر حسب الاصول لكي يمنع اجراء ذلك الحكم مؤقتاً وتكون هذه القاعدة جارية ايضاً في حق اجراء حكم مؤقت تعطيه محكمة تجارية بدرجة قطعية لم تكن ماذونة بها قانوناً

المادة المائة والثانية عشرة . المستئناف يجبر بان يعرض الى ديوان الاستئناف ويبين له بالائحة ممضية ومختومة منه اعتراضاته وتشكيكاته واحدة فواحدة بحق حكم محكمة التجارة في ظرف ثمانية ايام اعتباراً من يوم محي الطرفين بالذات او وكلاهما الى ديوان الاستئناف وصورة هذه اللائحة تنبأ الى المستئناف عليه لكي يبين تمبراً جواباً عنها في ظرف ثمانية ايام اخرى ايضاً ثم يطلب الطرفان حالاً الى ديوان الاستئناف ونرى دعواها

المادة المائة والثالثة عشرة . لا يجوز احداث دعوى جديدة في

ديوان الاستئناف يعني دعوى غير الدعاوي الحاصلة في محكمة الدرجة الاولى ولكن ينبل طلب دراهم تقاص ونحسب في مقابلة الدراهم الاصلية المدعى بها وابرار دلائل جديدة تخرج وتبطل الادعاء الاصلية او توبىك وطلب فوايض اصل المدعى به والايجار والمصاريف التي تنفرع عن ذلك من بعد الحكم الذي ترتب في الدرجة الاولى مع الضرر والخسارة التي تقع بعد الحكم

المادة المائة والرابعة عشرة . لا يجوز ان يدخل الاستئناف شخص اخر بصفة صاحب دعوى اصلاً علناً عن الطرفين انما يكون الاشخاص الثالثون الذين لم الحق نظاماً بقضية اعتراض الغير على الحكم المستئناف بان يتدخلوا في الاستئناف

المادة المائة والخامسة عشرة . اذا كان المستئناف لا ينتش على دعواه ثلاث سنين واعطي التمرار بان تعتبر دعوى الاستئناف كأنها لم تكن بحسب استدعاء المستئناف عليه على الوجه المبين في فصوله المخصوص فحينئذ بعد حكم محكمة التجارة معطى بصورة قطعية

المادة المائة والسادسة عشرة . الاصول وباقي الفوائد التجارية في محاكم التجارة بحق المحاكمات تكون مرعية الاجراء بعينها في ديوان الاستئناف ايضاً

المادة المائة والسابعة عشرة . اذا كان استئناف الدعوى جرى توفيقاً الى اصوله وقاعدته وتبين ذاتاً انه على غير اساس فيرد وتحصل المصادقة على حكم محكمة التجارة وقرارها



أما إذا كان بالعكس وتحقق أمر الاستئناف بأنه محقق فيفسخ أعلام محكمة التجارة وتصلح المواد التي تبين بطلانها

المادة المائة والثامنة عشرة . استئناف الدعوى إذا وقع على قرار القرينة فيفسخ ديوان الاستئناف هذا القرار وإذا تبين في أثناء المحاكمة بأن الدعوى المذكورة بلغت درجة الحكم القطعي فيمكنه أن يحكم قطعياً على أصل الدعوى أيضاً مع ذلك بالسوية وكذلك يمكن لديوان الاستئناف أن يفسخ أحكام محاكم التجارة التي تكون عملت مع عدم الرعاية إلى قانون الدعاوي وأصولها وبراهينها جديداً

المادة المائة والتاسعة عشرة . الذي يظهر من الطرفين مبطلاً في أمر الاستئناف يحكم عليه بإعطاء جميع ما يقع من مصاريف الدعوى نظاماً أولاً وأخيراً إيجاباً للمادة المائة والثانية من ذيل قانون التجارة وعداً عن ذلك إذا كان المستأنف يظهر مبطلاً فيحكم عليه بإعطاء عشرة بشالك إلى صندوق ديوان الاستئناف جزاء نقدياً

المادة المائة والعشرون . إذا اعترض على الأحكام الغيابية فترى قضية الاعتراض على الحكم في ديوان الاستئناف حسب أصولها وقاعدتها المخصوصة

المادة المائة والحادية والعشرون . الحكم الذي يقع في أمر الاستئناف سواء كان بمواجهة الطرفين أو كان جري غيباً ولم يقع استدعاء ضده في ظرف المدة المعنية للاعتراض على الحكم يعد بصورة قطعية غير أن استدعاء إعادة المحاكمة عليه توفيقاً إلى نظامه المخصوص تكون جائزة

فإذا وقع هذا الأمر أيضاً يرى كذلك ويقطع في ديوان الاستئناف

### الفصل العاشر

في بيان شروط إعادة المحاكمة

المادة المائة والثانية والعشرون . يمكن أن تعاد المحاكمة ضد الأحكام والأعلامات اللاحقة من محاكم التجارة أو ديوان الاستئناف في الدرجة الأخيرة بمواجهة الطرفين وكذلك ضد الأحكام والأعلامات المعطاة غيباً في الدرجة الأخيرة ولا تقبل اعتراضاً على الحكم لأسباب ياتي بيانها بعرض حال تبين من الطرفين أو من أحد القائمين مقامهما

المادة المائة والثالثة والعشرون . المادة المعنية لأجل استدعاء إعادة المحاكمة هي أولاً . أن يكون حصل الحكم على مادة لم يكن حصل بها استدعاء . ثانياً أن يكون حكم بشيء زائد عن المقدار الذي كان حصل به الاستدعاء . ثالثاً أن يكون بعض المواد المستدعى بها بقي مسكوناً عنه في موضع الحكم . رابعاً أن يكون الحكم في الدرجة الأخيرة على مادة وقع عليها حكم لاحق في درجة أخيرة في إحدى محاكم التجارة أو ديوان الاستئناف حينما كان الطرفان واحداً وصفتهما أسالة ووكالة واحدة أيضاً ولم يقع شيء يكون سبباً لتغيير الحكم على تلك المادة في تلك المحكمة أو ديوان الاستئناف خامساً أن تكون الأحكام الموجودة في أعلام واحد مغايرة بعضها بعضاً بصورة لا يمكن معها أن تجري كافة دفعة واحدة سادساً أن يكون وقع احتيال في أثناء روية الدعوى من طرف خصم صاحب الاستدعاء أثر في حكم المحكمة وقرارها أو إثباتها سابعاً الاقرار بعد الحكم



بتزوير الأوراق والسندات التي تكون اتخذت أساسا للحكم والقرار أو اثبات ذلك ثانياً ان يكون دخل بيد صاحب الاستدعاء بعد المحكم بعض سندات وأوراق تكون مداراً للحكم وقد حصل اخفاؤها من طرف الخصم بالذات أو بالوسطة تأسعاً وقوع ادعاء على الدولة أو أهالي التصبات والقرى أو على الابنية الاميرية والموقوفة أو على الاقيام ووقع عليه الحكم اللاحق بدون ان يوجد من طرفهم الوكلاء اللازمون نظاماً

المادة المائة والرابعة والعشرون . عند ما تقع مواد باطل حكمها نظاماً فيجوز استدعاء إعادة المحاكمة أيضاً والمواد المرقومة هي أولاً ان تكون المحكمة أو الديوان الذي اعطى الحكم والقرار لم يزل غير مركب ومشكل توفيقاً الى نظامه ثانياً ان تكون الدعوى التي رآها غير داخلية في دائرة وظائفه أو حكم على دعوى بصورة قطعية خارجاً عن الحدود المعينة قانوناً للدرجة الأخيرة أو يكون اعتبر المواد التي لا يسقط حكمها قانوناً في حكم الساقط أو لم يرها مستحقة للقبول فتجاوز حقوقها ثالثاً اذا كان لم يراع قبل المحاكمة ما يلزم اجراء من القواعد والشرائط في اجراء اصول المحاكمة وتنظيم الأوراق الرسمية التي تعبر لاجلها وبها حيث لم تحصل لها الرعاية فلو ثبت بطلان اصول المحاكمة والأوراق المذكورة بشرط ان تكون عدم المراجعة وقعت في حين المحاكمة أو ان يكون الطرفان لم يستظما من حقوق الشككي التي هي من هذا القبيل رابعاً عدم بيان علل الحكم اللاحق واسبابه خامساً اذا وقع الحكم مغايراً للعبارة

### القانون علناً

المادة المائة والخامسة والعشرون . متى إعادة المحاكمة تكون بتقديم المدعى المعينة للاستئناف بحسب موقعه في المادة المائة والواحدة ويلزم ان يقدم استدعاء إعادة المحاكمة في ظرف هذه المدعى المعينة

المادة المائة والسادسة والعشرون . متى استدعاء إعادة المحاكمة فيما كان عدا عن القضايا المندرجة في المواد الآتية تعتبر اذا كان الحكم اللاحق واقعاً في مواجهة الطرفين من تاريخ تبليغ اعلانه للطرفين بالذات أو للحل اقامتها اما اذا كان واقعاً غيباً لا تعتبر من انقضاء المدعى المعينة للاعراض على الحكم

المادة المائة والسابعة والعشرون . المدعى المذكورة للاينام الذين لم يكن لهم اوصياء أو وكلاء نظاماً في المحاكم بحسب من تاريخ اجراء تبليغ الاعلام لم بالذات أو للحل اقامتهم بعد ان يدركوا حد البلوغ

المادة المائة والثامنة والعشرون . اذا كان السبب في إعادة المحاكمة هو تزوير السندات المبرزة او وقوع التحويل من طرف خصم صاحب الاستدعاء أو كان بعض الأوراق التي ما امكن ابرازها في حين المحاكمة مكتوماً ثم دخل في البعد اخيراً فحينئذ تعتبر المدعى التي تتبع

• التشكيلات المختصة ببطلان اصول المحاكمة والأوراق الرسمية يلزم ابرادها قبل كل نوع من الخصامات والجوابات ويتقدم على ذلك بحسب حدود ووظائف المحكمة فقط واذا لم يورد الطرفان تشكيلاتها المختصة بهذا البطلان فيسقطان من حق الشككي



لاجل الاستدعاء من يوم تحقيق تزوير تلك السندات او حيلة الخصم  
او دخول الاوراق المكتوبة باليد انما يلزم ثبات اليوم المذكور باوراق  
تصلح للاحتجاج

المادة المائة والتاسعة والعشرون . عند ما يكون استدعاء اعادة  
المحاكمة ناشئاً من مباينة اعلامين بعضها لبعض فحسب المدة المذكورة  
من تاريخ تبليغ الاعلام المتاخر

المادة المائة والثلاثون . اذا توفي الطرف المحكوم عليه فتتوقف  
مدة اعادة المحاكمة على الوجه المبين في المادة المائة والثالثة السابقة لاجل  
دعوى الاستئناف وتعتبر المدة الباقية من تاريخ تبليغ الحكم الى ورثة المتوفي  
المادة المائة والحادية والثلاثون . بعد ان تنقضي هذه المدة المعينة  
لاجل اعادة المحاكمة فلا يبقى حينئذ حق للمحكوم عليه ان يقدم  
استدعاء غير ان الشخص المدعي عليه في اعادة المحاكمة اذا كان بسبب  
اعطاء الحكم له في بعض احكام الاعلام لم يستدع اعادة المحاكمة  
بوقتها فيما كان غير ذلك من الاحكام يمكنه ايضاً ان يستدعي اعادة المحاكمة  
في حق الاحكام التي عليه المار ذكرها لحد ختام المحاكمة التي تقع  
بحسب استدعاء الطرف الاخر

المادة المائة والثانية والثلاثون . استدعاء اعادة المحاكمة ينبغي  
ان يكون بعرض حال يتقدم في دار السعادة لطرف ناظر التجارة وفي  
الخارج لا كبر ما موري الحكومة المحلية وبمحال الى المحكمة التي تكون  
اعطت الاعلام المردود او الى ديوان الاستئناف اما الاستدعاء المذكور

ولئن كان قد ابرز في اثناء روية دعوى اخرى في محكمة غير المحكمة  
التي اعطت الاعلام وحصل استدعاء اعادة المحاكمة على الاعتراض  
الواقع عليه بمجال مع ذلك الى المحكمة التي اعطت الاعلام المذكور  
ايضاً والمحكمة المشغولة بروية الدعوى الاخرى لها ان تعلق تلك  
الدعوى وتوقفها لحد حكم الاستدعاء المذكور وان تباشر للحين في الحكم  
عليها وفصلها بحسب ايجابها ايضاً

المادة المائة والثالثة والثلاثون . الشخص الذي يقدم استدعاء  
في اي محكمة كانت لا تعود الى الدولة لا يقبل استدعاء ما لم يسلم الى  
صندوق المحكمة معجلاً عشرة ذهبات مجيديات بمائة غرش الواحد  
جزءه تقديماً وخمسة ذهبات مجيديات الواحد بمائة غرش ايضاً مدرراً  
لضمان ضرر الخصم وخسارته وعدم اعطاء خلل ايضاً بعد ذلك  
لطلب ضرر اكثر وانما اذا كان الاعلام المردود اعطي عن غيبة منه  
فيكون مجبوراً على تسليم نصف هذه المبالغ فقط

المادة المائة والرابعة والثلاثون . بعد ان بمجال الى المحكمة  
استدعاء اعادة المحاكمة يجلب الطرفان حسب الاصول في ظرف  
المهلة المعينة في الفصل الثاني من هذا القانون لحج الطرفين الى المحاكم  
وتجري محاكمة الاعضاء التي توجد في تلك المحكمة اياً كانوا توفيقاً  
الى الاصول التجارية

المادة المائة والخامسة والثلاثون . استدعاء اعادة المحاكمة لا  
يؤخر اجراء الاعلام المردود حتى وان طلب تاخير اجراءه فلا يمكن ان



تحصل الموافقة على ذلك من طرف المحكمة بوجه من الوجوه  
المادة المائة والسادسة والثلاثون . ان المحاكمة التي تقع مجلسياً  
بحسب استدعاء اعادة المحاكمة لا يكون سبب موضوعاً للبحث غير  
الاسباب المبينة في المادة المائة والسادسة والعشرين والمائة والرابعة  
والعشرين  
المادة المائة والسابعة والثلاثون . اذا رد لدى المحاكمة استدعاء  
اعادة المحاكمة فيحكم على صاحبه بضبط الجزء النقدي المسطر اعلاه  
وباعطاء الدرام الموقوفة بدلاً للتضمين الى خصمه وبما ينقص زيادة عن  
ذلك من التضييعات \*

المادة المائة والثامنة والثلاثون . وبالعكس اذا قبل استدعاء  
اعادة المحاكمة فيفسخ الاعلام المردود ويحكم برجوع الطرفين الى الحالة  
التي كانا عليها قبل الاعلام وترد المبالغ المسجلة امانة الى صندوق المحكمة  
على الوجه المقرر الى صاحبها وترجع النقود والاشياء المحكوم بها التي  
تكون تحصلت بموجب الاعلام المذكور

المادة المائة والتاسعة والثلاثون . استدعاء اعادة المحاكمة  
المقبول اذا كان ناشئاً من مباينة اعلامين لبعضها بعضاً تجري حينئذ  
\* اذا تقدم استدعاء اعادة المحاكمة بعد المدة المبينة او لم يتم  
ايفاء الشرائط اللازم اجراها قبل تقديمه او لم تحصل الرعاية لتمام  
الشرائط المتعلقة بمعاملات المحاكمة ولم يبرهن الاسباب التي اوردت  
برد الاستدعاء المذكور

تماماً احكام الاعلام المعطى أولاً واذا كانت ذلك ناشئاً عن اسباب  
اخرى فترى الفضايا التي هي اساس للدعوى جديداً ويحكم بها قطعياً  
في تلك المحكمة ايضاً  
المادة المائة والاربعون . لا يقبل استدعاء اعادة محاكمة تكراراً  
ضد حكم واعلام اعطيا بحسب استدعاء اعادة المحاكمة واذا وقع  
ذلك فتكون صلاحية الخصم بطلب الضرر والخسائر  
في ١٠ ربيع الاخر سنة ١٢٨٧

### اعلان

قد تم بحولہ تعالی طبع قانون المحاکات التجارية . وذیل الثمانون  
التجاري المذني وجملة قوانين طبعت حديثاً مترجمة بقلم شزقو تقولا  
افندي تقاش فمن اراد الحصول عليهم فليطلب ذلك من مكتبنا  
العمومية في بيروت وفي دمشق الشام بطولاً من السيد هاشم الكتيبي  
والسيد محمد الحنفي وفي حلب الشهباء بطولاً من احمد افندي وهي  
وفي مصر القاهرة من امين افندي هندية وككل الجوائب وفي  
الاستانة العلية من ادارة الجوائب وفي عكا من الخوجا سليم حاويلا  
وفي القدس الشريف من متيا افندي ابوصوان . ويوجد عندنا ايضاً كتب  
مختلفة من جميع الانواع دينية وعلمية وتاريخية وقصص وروايات من  
سائر الكتب المطبوعة في مطابع سورية ومطابع القسطنطينية والديار  
المصرية ويوجد ايضاً كتب تركية وفرنساوية وانكليزية وفي باقي



اللغات الافرنجية وتباع (باسعار متهاودة جداً) ولمكتبنا قائمة خصوصية اسمها (الروضة البهية في اسماء كتب المكتبة العمومية) والذين يرغبون في الجهات مشتري بعض كتب من عندنا عليهم ان يرسلوا لنا الثمن طوابع بوسطة او قطعة بولصة على اي بوسطة كانت او على البنك العثماني ففضلهم الارسالية حالاً بكل حفظ وامان حسب عادة مكتبنا مع الجميع في كل الجهات \*  
مكتبة ابراهيم صادر وابولاده  
في بيروت

ويوجد في مكتبنا العمومية جملة كتب دينية وتاريخية وعلمية وفنية وغيرها وهاك اسماء بعضها

القرآن الشريف	ذيل قانون التجارة بتدقيق الموما اليه
الاتقان في علم القرآن	نظام المحاكمات التجارية ١
الرياضوي تيسير القرآن	شرح قانون التجاري فرنساوي وعربي
دلائل الخبرات	تأليف موسونوفيل يات
قانون الجزاء الهايوي	القانون الاساسي
قانون اصول المحاكمات الجزائية	قانون المجلس البلدي
نظام الاجراء	جملة الاحكام العدلية مجلد
تعريفه رسومات المحاكم ترجمة عزتو نقولا	شرح مائة مادة من المجلة
افندي نقاش	حاشية ابن عابدين مجلد ٥
قانون تشكيل المحاكم ترجمة الموما اليه	تكملة حاشية ابن عابدين مجلد ٣
قانون الطابو من الدستور الجديد ترجمة	متن ملتي الاجبر مجلد ٢
الموما اليه	حاشية الخطاوي مجلد ٤
قانون التجارة ترجمة الموما اليه	جامع الرموز
شرح قانون التجارة ترجمة الموما اليه	الهداية مجلد اول وثاني

فتاوي الحمادة	بدائع الزهور في وقائع الدهور
شرح رايض الفرائض مع حته في تقسيم	تاريخ بطرس الاكبر
الميراث للعالم الفقير الشيخ يوسف الاسير	تاريخ اليونان لجرجي افندي سرق
** اسماء كتب اللغة العربية **	حرب الحبس والانكليز
قاموس محيط المحيط مجلد ٢	تاريخ مكملان اميراطور المكسيك
قطر المحيط مجلد ٢	تاريخ بني عثمان
قاموس مختار الصحاح	تاريخ القسطنطينية
قاموس مختصر الفهرزبادي للطران	تاريخ اسكندر ذي القرنين
جرمانوس فرحات	تاريخ سوريا
ارجوزة التحو للمعالم الشهير الشيخ ناصيف البارجي	تاريخ يوسفوس اليهودي
ارجوزة الصرف له	مقدمة ابن خلدون طبع بيروت
فصل الخطاب في الصرف والنحو	نهاية الارب في اخبار العرب تأليف
كافية واطهار وعوامل	اسكندر بك ابكار يوس
المراح وبنا وعري ومنصود	تاريخ نابوليون الاول
تحرارة الادب	رحلة باريس لترسيس مراث
المجدول الصافي في علم العروض والقوافي	النفقات نظم رزق الله حصون
الميزان الذهبي في الشعر العربي	مشهد الاحوال لترسيس مراث
مجمع البحرين	المتنكر بشتمل على سبع درجات حيوة
مقامات الحريري	الانسان
فقه اللغة	قطف الدهور في تاريخ الدهور تأليف جنا
فلايد العنبا	افندي ابكار يوس
حاشية الصبان	العقد البدع في فن البدع للثوري بولس
شرح ابن عقيل	عواد
تاريخ جبل لبنان	سراج الليل في ركوب الخيل تأليف يوسف
اعلام الناس فيما جرى للبرامكة مع بني	افندي فرنسيس







## خلاصة الامر العالي

من حيث ان الرسالة التي شرع في تأليفها اوجان افندي احد اعضاء مجلس التجارة ووضعا متقدمة الى ثلاثة اجزاء تتضمن ابصار الاحكام المندرجة في القانون التجاري الهايوتي قد تم منها الآن هذا الجزء الاول مشتملاً على مسائل الشركات وعرض على مجلس التنظيمات فاستصوبت نظراً لما فيه من تأليف وتنسيق القوانين والنظامات التي انشأوها كان من نوع الاجاز والاختصار وما احد يجهل ان بيان وحل المسائل المتعلقة الدقيقة لا بد عنه اذ هو مستلزم لانعام القايمة . ثم لما كان في هذه الرسالة شرح يشكّل بتفصيل وبيان ما حوى القانون الهايوتي من التسامح والاختصار في الفاظه وعباراته فلدى الاستئذان انطلقت الازادة السنية الملوكانية في منح الاجازة بطبعها ونشرها

### مقدمة المؤلف

اذ كان القانون التجاري الهايوتي المتداول في ايامنا دستوراً تجري بحسبه المعاملات والاشغال المتعلقة بالتجارة ويترتب على مقتضاة فصل الدعاوي ونسوة المسائل التجارية المختلف عليها وكان هو الشامل هيئة وضع الدفاتر التجارية وحقوق الشركات وخصائصها والقومسيونات ( أي العائلات ) والبوليجات اي السفنجات ومعناها المحالات والامور المتعلقة بالافلاس لا يتخلو عن الاشكال والابهام فضلاً عن خلو من احكام التجارة البحرية وخلافها التي اجتهد في اكاملها ناظر التجارة صاحب الدولة ادم باشا الذي بسعيه واهتمامه صار من المحروم بانه عن قريب يتم ذلك المشروع

غير انه لما كانت اكثر المواد المندرجة في القانون الهايوتي المذكور خالية في الظاهر عن التناسق والارتباط فكان فهم مضامينها عسراً على من لم يحرص على



فن القوانين بحيث لا يستغنى عن شرحها وتفصيلها ويان أكثر عباراتها لكي يظهر جلياً مراد واضعها ويتم اجراؤها على حتمها فضلاً عن ذلك كان سبك وربط القانون المذكور ليس على ما ينبغي بحيث يمكن تناول المعاني المتصودة به على صور أخرى وأذا كان القانون والحالة هذه واقعاً تحت هذه الاشكال اصح شرحه وتوضيحه من ام الامور والزمها

فبناء على ما مرّ واجابة للامر والتنبيه المبهر من صاحب الدولة المشار اليه قد بادرت الى شرح المواد المدرجة في القانون التجاري الهايتي الواحدة بعد الاخرى وحل المسائل المنبثقة وبسط الكلام عليها وسرد الاصول المرعية على حدها المألوف اجراؤه في محكمة التجارة واتى بالنظر الى قصوري والدخول في مثل هذه المباحث الدقيقة الكبرى لاسيما لعدم كفايتي وسعتي في اللغة التركية اعترف بان العبارة من كلامي جاءت قاصرة فلم تكن ظاهرة الدلالة كما ينبغي على انه لما كان المتعبر في بحثنا هذا بتحصيول المراد من المسائل والمواد التي عليها في الحقيقة مدار كلامنا هنا بوجه السهولة والايضاح لم نتحاش عن الاطالة والتفصيل والتكرار في مواضع كثيرة

ومن ثم فان الطلبة الراغبين في مطالعة احكام القوانين امثال التلامذة الدارسين ما يشاكل هذه العلوم في المكاتب الشاهانية وكثيرين من التجار والمجاهدين في ان يكونوا جديرين بتقلد الوظائف والمأموريات في مجالس التجارة لاجرم انهم يشفقون بدرس هذا الكتاب ويكسبون منه فائدة كبيرة

وقد اعتمدت في تسمييه مطابقة اصول القانون الهايتي المشار اليه اتناً والغرض من هذه المراعاة ان تكون اماكن الشرح معلومة وغنية عن التوضيح وقد تجمعت فيه نسق القانون كما سترى بالاستغراء

ومن ثم فان طبعه سيكون منقسماً الى ثلاثة اجزاء اولها يشتمل على الاصول والقوانين المتعلقة بحالة التاجر وكنية عمله ومينة دفاتره التجارية وصور الشركات وثانيها يتضمن احكام التومسيون اي العالة والبوليصة المعروفة بالحوالة وثالثها يبحث فيه عن متعلقات الافلاس وساردف الجزء الاول انشا الله بالجزء الثاني والثالث بعد تحريرها وطبعها ولكني لا اخال بينهما لي ذلك الا عند الفراغ ومواتاة

الوقت هذا مع اعترافي بان كتابي المذكور لم يكن من التأليف المستوفية الكماله لكن بمنزلة تحفة وجيزة جرائني على طبعها ونشرها املي بانها لكونها جاءت في النوبة الاولى من هذا الفن تحوز القبول وتقع موقع الرضى والاستحسان وتكون مرفقة لما فوقها ومما كانت فلا بد لي ان التمس من مطالعها بان يفضوا النظر ويسبلوا ذيل المَعذرة والعفو عما يروني وهمت او خطأت فيه من جهة اللفظ وغيره

واذا كان صاحب الدولة ادم باشا ناظر التجارة المشار اليه هو الذي زادني شوقاً واقداماً على ان اتق وأحرر هذا التأليف فمع وفرة اشغاله المتتالية قد بذل عنايته بتفنيجه وتصحيحه في أكثر الابواب فتعبد لدولته على من قبيل الحمد والشكر فرض ثم لحضرة صاحب السعادة سرور افندي مستشار نظارة التجارة الجليلية وكذا لعزتلو منيف افندي رئيس مجلس التجارة لانهما قد امداني باحكامه وتسديده بعض الامداد

تحرر في شوال سنة ١٢٧٧  
من اعضاء مجلس التجارة  
اوهان وهان



## شرح قانون التجارة

## الباب الاول

## وفيه فصول

## الفصل الاول

## مبنى التجارة

**البند الاول** ان التجارة هي عبارة عن الاخذ والعطا قصد التمتع بالارباح من جميع المحصولات الارضية والصناعية اما حقوقها فهي مجموع احكام التواعد والنظامات المستقلة الموضوعة لاجل اصول الاخذ والعطا وروية المنازعات التي تنشأ عنها

**البند الثاني** ان المواد الداخلة في الامور التجارية هي عبارة عن مبادعة كل نوع من الاشيا والمحصولات مصنوعة وغير مصنوعة بقصد بيعها اولغايتها ايجارها . واستعمال الفابريكات . والاشغال بالتومسيون اي بالعمالة . ونقل الاشياء براً وبحراً ونهراً . وروية ومصالح زيد وعمرو وفتح محلات لاجراء مزايدة كل شيء ومعاملات تلك المحلات والتعهد بتسليم حبوب واموال واشيا . وانشاء اماكن للتفرج والذهبي كالتياترو وما شاكله . والمعاملة بالكاميو والصرافة وبالسرقة وسائر اشغال البنوك . والمحالات المتعامل بها بين التجار والاصناف والصارف وجميع التعهدات على اختلافها . وسندات الدوائس اي المحالات المعول عليها في التعاطي عند كل احتير . والبنوات والسفجات التي تكتب لاجل الدراهم المتناقلة والمرسلة من مكان الى اخر والتي تحال من شخص لآخر غيره او يكون اداؤها مشروطاً لمن هي بينه . وكلما يتعلق بانشاء السفن وبيعها وشراؤها لاجل السير والسفر داخلاً وخارجاً وكذلك نقل وارسال الاشيا والمواد براً وبحراً . ومشترى الادوات والحبوب وباقي اللوازم للسفائن وناولونات وابعار واستيجار واقراض

واستفراض مبالغ ما هو مرتب على السفن او على حولتها وشحنها . والديغورطا الى غير ذلك من المناولات والعمود المتعلقة بالتجارة البحرية وما هو راجع الى مرتبات النوتية والصكوك المعطاة منهم للقيام بمصالح السفن التجارية ( المادة ٢٨ و ٢٩ من ذيل القانون )

**البند الثالث** ان الاشخاص المتأخرين باعمالهم على المواد المسروقة انما يدعون بالتخفيف تجاراً وجميع الدعاوي التي تنشأ عن معاملاتهم تكون رويةها بحسب احكام قانون التجارة ولكن مع وجوب فصلها في مجالس التجارة فعند وقوعها بين جماعة من الناس تشاغلوها بالتجارة بعض الاوقات فلا يحسمون بسببها في عداوتهم تجاراً لانه لو فرض ان احد اهل الزراعة قد اجماع الله تخلص بالزراعة من شخص دابة عمل وبيع هذه الادوات فان حالة المبادعة تعد من الامور التجارية والمنازعات الناشئة عن ذلك المشتري وان تكن راجعة الى محكمة التجارة فمع ذلك ان المشتري الذي هو من اهل الزراعة لا يحسب في عداد التجار كما انه من البين ايضاً ان الدعاوي الواقعة على اصحاب الاملاك واهل الزراعة والكرامين لداعي بيعهم المحصولات الناتجة من املاكهم ومزروعاتهم وكرومهم والدعاوي التي توجه على احد التجار بسبب تأدية ائمان الحبوب والاشيا التي يشتريها لاجل التجارة بل لاجل لوازم بيته ليست هي من المسائل الراجعة الى محكمة التجارة وقل مثل ذلك عن بيع وشرا الاشيا الغير المنقولة فانها لا تعد من المعاملات التجارية بل يكون النظر في كذا دعاوي بحسب النظامات المخصوصة بالامور الملكية ( المادة الاولى من قانون التجارة )

**البند الرابع** ان الامور النظامية المتعلقة بالصرافة والذين يعاطون باعمال الدوائس والبقالين والبحارين وسائر الاشخاص المعدودين من الاصناف وكافة خصوصياتهم هي راجعة الى المحلات المنسوبة اليها ولكن دعاويهم المتعلقة بالاخذ والعطا التجاري تصير رويةها في محاكم التجارة غير ان دعاوي صنف الصرافة المحتازين سند الدولة المعبر عنه بقوير وفي المتعلقة بامور الصرافة اي الدعاوي التي تحدث لجرد اقراض واستفراض مبلغ ما او الدعاوي التي تقام بينهم



لاجل قائمة المال ليست هي من متعلقات محاكم التجارة ( المادة ٢٧ من

### ذيل القانون )

**البند الخامس** لا بد من التوبة والتدقيق في فرق وتميز الدعاوي هل هي من الامور التجارية ام لا لانه اذا تبين قبل الشروع بفصل الدعوى في محاكم التجارة او بعد ان تلك الدعوى باعتبار اساسها ليست من الامور التجارية ينبغي صرف النظر عن المحاكمة فيها فتحول الى المحل الاعجابي حيث لا تخلو بعض المواد من ان تكون غير مشروعة نظراً للاصول التجارية ومشروعة نظراً للحقوق العادية مثلاً الشركات منقسمة الى نوعين احدها شركة عادية والاخر شركة تجارية وصورة تشكيل هذه الشركات متوقفة ومفتقرة الى بعض نظامات مخصوصة كما اذا اتفق اثنان على عقد شركة في زراعة ارض ووقع النزاع بينهما فتكون تلك الشركة من الامور العادية فلو صار فصل تلك المنازعة في المحاكم التجارية لاعتبرت تلك الشركة بحسب الاعجاب كانهما لم تكن الا انها باعتبار الحقوق العادية تحسب شركة حقيقية ( المادة الثانية من قانون التجارة )

**البند السادس** يلزم على من يمارسون التجارة ان لا يكون عمرهم اقل من الاحدى والعشرين سنة اما الذين اتموا سن الثانية عشرة سنة وان ساء لم الاذن بمارستها فلا بد من كفالة والديهم وان تعذر وجود والدين يعتاض بكفالة من جانب الوصي المقيم عليهم والافعلهم ان يستحصلوا رخصة رسمية من محكمة التجارة

### الفصل الثاني

فيما يتعلق بالدفاتر التجارية

**البند السابع** من حيث ان التعهدات والمقاولات وسائر المعاملات التجارية بين التجار واجب اندراجها في دفاترهم فهذه الدفاتر يجب ان تكتب بكل ضبط ودقة اذ يمكن ابرازها في الدعاوي دليلاً وحجة عند عروض المنازعات ومثل ذلك ايضاً تقتضي ضرورة عند المناقشة على الحساب حين نسخ احدى الشركات ومعرفة الاموال والديون الباقية على التاجر المتوفى والاطلاع على

الديون والمطالب يوقع الافلاس ويبان حالة الافلاس ونوعه فكل ذلك متوقف على تتبع الدفاتر

**البند الثامن** ان التوصل الى معرفة ضبط الدفاتر بحسب الاصول مبني على اتخاذ القيد المدققة خطاً ورقاً بمعنى انه يلزم على كل من التجارات يودع دفاتره كل معاملاته التجارية باسرها معينة الاوقات بالتاريخ وان لا يدع بين الكلمات موضع لفظ واحد البنية وان لا يقع على رقبتها وكتابتها تحية وسقط فلم ولا يضاف في خلال سطورها كلمة اخرى او غشبية ( المادة الخامسة من قانون التجارة )

**البند التاسع** نعم انه ينبغي لجمهور التجار استعمال عدة دفاتر لكن الدفاتر التي لا بد من استعمالها منها هي اولاً دفتر الجورنال اي اليومية ثانياً الكوبيا اي صور المحركات ثالثاً دفتر الاجال وقبل البداية بكتابة دفتر الجورنال يلزم ان يعرض على التجار تحته حيث يرقم عليه النورواي العدد في كل صفحته بمعرفة مأمور خصوصي يحرر بعد وضع النورواي في الاخر منه ان الدفتر الفلاني يحوي مثلاً على كذا صفحات قد رسم عليها علامة النورواي ثم يقبضه باسمه فيبقى على التاجر حيث يشتر ان يدرج في دفتره كمييات مفاولاته وتهداته خطاً وشفاهاً وديونه ومطلوباته وارباحه وخسائره الناشئة عن المواد الداخلة والخارجة من تجارته ومبيع او شراء او تحويل جميع البوالس والبينات الى غير ذلك من الكتابات المتداولة بين الناس وبالمجمل فان مجموع اخذه وعطائه يجب ان يكون متدرجاً ومحرمراً في هذا الدفتر ما خلا قيود مصاريفه البينية فلا ينبغي قيدها يوماً قيوماً بل ترقم في صحيفة على حدتها وعند نهاية كل شهر يلخصها بالدفتر اليومي خطاً واحداً وفي ختام السنة لا بد للتاجر ان يصحح اي يوقع علامة المصادقة على الدفتر اليومي من المأمور المعين في التجار تحته لان الغرض المتصور من وضع النورواي على صفحات الدفتر وتأشير المأمور من طرف التجار تحته على الاعداد فيه هو ان لا يمكن للتاجر ان يتنزع ورقة منه بالمرّة ثم يستمتع عليه التغيير في ترتيب الكلمات حتى اذا كملت السنة ووضعت علامة التصحيح على الدفتر من المأمور الرسمي لا يسوغ بعدها رقم



كلمة واحدة فيه

**البند العاشر** يجب على التاجر ايضاً عند الدفتر اليومي ان يجعل له دفتر كويما يدرج فيه تفصيص المكاتب المرسله منه الى شركائه وعملاته او الى احد اختصاصه بحيث انه من مراجعته يتبين الى الاشياء التي طلبها من قبل ثم يرى ما كتب بالتجارات عن المطالبات الواردة اليه وهذا الدفتر غير محتاج الى وضع النومرو وعلامة المصادقة عليه من طرف التجار غنائه نظير دفتر اليومية. وعلى التاجر في كل شهر وحده ان يجمع ما ورد اليه من شركائه والمختصين به من التقارير وكذا قوائم وجداول البضاعة ويحفظها مع البوالس واليونات وسائر السندات التي اذنت قيمتها فان مثل هذه المحررات نعم هي متينة في دفتره الا انها لدى الحاجة اليها تجدي التاجر نفعا كبيراً بابرارها بعينها (المادة الثالثة من قانون التجارة)

**البند الحادي عشر** ان الدفتر الثالث المتعين استعماله على كل تاجر هو المعروف بدفتر الاجمال اذ ينبغي ان يرقم فيه في غاية كل سنة جميع ديونه وسداته وامواله وموجوداته المنقولة والغير المنقولة كل على حدته لان المراد بذلك انه اذا اعسر التاجر وحصل في حالة الافلاس ثم شيعت دفاتره فيستفاد من هذا الدفتر هل استعمل الحيلة او وقع منه نقصات ام لا وكذلك اذا رجع الدفتر المذكور فيعلم ان كان التاجر مع اتباهه لسوء حاله وتعاكس اعماله وبيان تاخره قد استمر في الاخذ والعطو وحينئذ يجري بمقتضى التاديبات المتقضاة اما الاصول المحررة في البند التاسع التي تجري بمقتضى دفتر اليومية واثبت كانت لا تشمل هذا الدفتر فمع ذلك ان حصل الاجراء على هذا الدفتر يفتضاها فانما تكسبه مزيد الاعتبار (المادة الرابعة من قانون التجارة)

**البند الثاني عشر** اذا كانت الدفاتر المار ذكرها متسقة ومنظمة تطبيقاً للشرائط المطلوبة فانها تقبل بمثابة حجة وبرهان على الدعاوي التي تحدث بين التجار الا اذا كان احد المترافعين من التجار والاخر ليس كذلك اي ليس من التجار فلا تقدم حينئذ دفاتر ذلك التاجر بمقام الدليل والبيئة على وضوح الدعوى المختلف عليها اللهم اذا كان الخصم يطلب دفاتر ذلك التاجر ويصرح القبول

فيها فيحتمل تجنب مراعاة قيود الدفتر المتعلق في المسئلة الواقع التراجع عليها ومعناه اذا كان قيد تلك الدعوى المحرر بالدفتر عبارة عن بعض ارقام فلا يجوز قبول شيء منها دون الاخر بل يلزم ان يسلّم بها تماماً ومثال ذلك في ما اذا كان واحد ليس من التجار قد اقترض تاجراً ما عشرة الاف غرش فاخذ يطلب تحصيلها وحينئذ الحكاية اجابة لطالب صار ابرار دفاتر التاجر ووجد فيها قيد كمية الدرهم المدعي بها مع كونه يوجد في الدفاتر المذكورة ايضاً رقم بينهم منه انه دفع من اصلها خمسة الاف غرش فلا يحكم حينئذ على ذلك التاجر بتادية مبلغ العشرة الاف غرش برمتها دون اعتبار هذه التسليمات حيث لا يجوز ان يقبل الذي عليه ويرفض الذي له بل اذا اعتبر قيد الدفتر في صحة الدين الذي عليه يقتضي ان يعتبر صحيحاً ايضاً في تسليماته (المادة الثامنة من القانون)

**البند الثالث عشر** وان يكن يوجد مسوغ لابرار الدفاتر المنظمة وفقاً للشرائط اللازمة في خلال حصول المنازعات بين التجار لكي تكون مداراً لاثبات الحقوق فلا يجري هذا الا عندما يكون منشأ المنازعات من الامور التجارية واذا كان غير ذلك يعني بالنقض عند روية الدعوى التي تقام على التاجر بسبب تأدية ثمن الغلال والاشياء التي اشترهاها لمقتضيات يتو فلا يحكم بها بمجرد مراجعة دفاتره ومع ذلك اذا وقعت المنازعة مع التاجر على مادة ما خارجة عن تجارته المألوفة كما لو كان لاحد التجار المعتادين تجارة المانيفاتوره اي البضاعة كرم وباع محاصيله الى تاجر اخر ثم وقع النزاع بينها على جهة المبيع فهذا المبيع ولو كان خارجاً عن تجارة البائع الاصلية ولكن من حيث ان كل تاجر ملتزم ان يقيد في دفاتره جميع المواد سواء كانت داخلة في تجارته او خارجة عنها فلاجل الوقوف على المعلومات اللازمة عند اقامة هكذا دعوى تراجع الدفاتر المذكورة بمعنى انه يمكن ان يفهم من هذه الدفاتر اعمار اصناف المحصولات المبيعة

**البند الرابع عشر** يجوز في خلال المرافعة ايضاً ابرار دفاتر التاجر غير الدفاتر الثلاثة المار ذكرها بمثابة دليل على انه اذا كانت هذه الدفاتر مضبوطة ومرتبطة على الاصول المحررة اعلاه فتكون حينئذ معتبرة



ولكن اذا ابرز عند التروم احد التجار دفاتره ولم يكن عنده الدفاتر المضمون بها قانوناً يعني دفتر اليومية والكوبيا والاحمال فان باقي الدفاتر وان تكن ذات ضبط وانتظام فلا تعد مقبولة ولا يعول عليها في اثبات المدعى ولا يحصل من مراجعتها امكان فصل المادة الواقع الخلاف عليها

البند الخامس عشر من حيث ان اكثر التجار غير جاعلين دفاترهم بحسب الشروط المذكورة في البند الثامن والتاسع فيمنع على تلك الدفاتر الغير المستكملة للشروط المذكورة ان تكون حجة لدى الضرورة في حين التناضي ومع ذلك لاجل جلاء المادة المتنازع عليها يمكن لمحاكم التجارة ان تامر باظهارها وهكذا لا يحكم لصاحبها بمجرد مطالعة دفاتره المبزرة ولكن اذا وجد بها شيء ضده فيكون مقبولة مثال ذلك اذا ادعى تاجر ما على تاجر اخر مبلغ عشرة الاف غرش واعترف المدعي بانه راض بقبول دفاتر المدينين فيؤتي حشده بها اي بالدفاتر المذكورة وبعد الاطلاع عليها وان تكن غير مربة على الاصول اذا ظهر ان المبلغ هو متبذ فيها يعتبر مدينياً فيقرم بالمبلغ . وبخلافه يعني اذا كان غير متبذ فخلو عن ذلك لا يكون دليلاً على برأته من الدين

البند السادس عشر يمكن لمحاكم التجارة بناء على طلب احد المتنازعين او اذا رأت لزوماً لابرار دفاتر ذاك التاجر اي الخصم الثاني من المتنازعين ان تامر باحضار دفاتره لاجل الوقوف على حقيقة الدعوى فان اي ابرازها يستفاد ان كم دفاتره مبني على حيلة منه . ولكن اذا ابرز الدفاتر المطلوب فيجوز للقانون ان ينظر الى قيد تلك المسألة المتنازع فيها لا غير ويتبع الاطلاع على الصفحات الاخر من دفتر المذكور . اما قراءة الدفاتر الموجودة فساتفة لاي شخص كان من اولها حتى اخرها وذلك عند ما يصير طلب تسليمها لمحكمة التجارة رسماً حين حدوث افلاس او مقاسمة ارث ام شركة فقط اذ يلزم وتبين ان بطاع الورثة او الشركاء او اصحاب المطلوب من احد التجار على جميع الامور والخصائص المتعلقة بتجارة ذلك التاجر ولذلك لا يحكم منها شيء عنهم ( المادة السابعة من القانون )

البند السابع عشر كما يستفاد من المواد التي سبق الكلام عليها اننا انه

عند ابراز دفاتر كلا الاتيين من التجار المتنازعين للنظر في امر المنازعة الواقعة بينها اذا وجدت دفاتر احدهما منتظمة ودفاتر الاخر غير منتظمة فيكون الاعتماد على الدفاتر المنتظمة ويكتفي ان يرى فيها قيد تلك المادة المختلف عليها واذا اتفق ان تكون دفاتر كلا الخصمين محكمة ومستجيبة للشروط المطلوبة ولدى تصفحها وجد فيها قيد تلك المسألة مغفراً بمعنى ان لا يكون القيد الواحد كالاخر انتظاماً لا يرجح احدهما على الثاني الا اذا كان احد المتنازعين ذا ثقة وحرمة والاخر غير معروف بهك الصفات فان دفاتر الاول تكون حرة بالاعتبار اكثر من دفاتر الثاني . ثم ان الدفاتر المختصة بالتجار لا يلزم من مجرد استعمالها بالانتظام ان تكون دائماً مقبولة بحيث تصير مداراً لاثبات المدعى به عند الحاجة ولكن امر اعتبارها بمقام سندات او عدمه هو من القضاء الراجعة لراي محاكم التجارة

## الباب الثاني

### الفصل الاول

#### بحق شركات التجارة

البند الثامن عشر كانه من اجتماع افراد الناس في محل واحد يحصل مزيد قوة كذلك يكون يقتضى الامور الطبيعية من ضم الرسالات المتفرقة الى محل واحد تحصل زيادة كبرى في التوائد والمكاسب . وقد عُرِف هذا الامر بالاختيار من المنافع الحاصلة بمجرد الاتفاق والمعاهدات بين الام والمالك قاطبة ومن هنا اشتقت الجمعية المدعوة شركة ومادها في ان شخصين او عدة اشخاص يضعون رأس مال من نفود او خلاف اشيا ويتعاهدون بينهم على توزيع الربح الحاصل من تلك الشركة وهذا الراسال لا يقتصر فيه على النفود فقط بل يمكن ان يكون عبارة عن خلاف اشيا متعلقة بالالات والصنائع والحرف وعن سائر المواد المشروعة والمقبولة مطلقاً بشرط ان يكون هذا الراسال الذي مهما كانت مواده محتملاً للربح والخسارة ولا فليست الشركة صحيحة

البند التاسع عشر اعلم ان الشركات هي نوعان . شركة تجارية وشركة



عادية وكان الشركة التي صار تشكيلها لاجل المواد المعدودة من الامور التجارية تدعى شركة تجارية هكذا ايضا الشركة التي هي لاجل المواد المتعلقة بالامور العادية تسمى شركة عادية وذلك كما لو عقد اثنان شركة لاجل بيع وشراء الغلال والمحجوب ودخلا من تلك الشركة في معاملات الاخذ والعطاء فهذه المادة من حيث انها متعلقة بالتجارة تعد شركة تجارية لكن اذا تشارك اثنان لمجرد الربح بمشترى او بيع مثل او بيت او محل ما فممن المادة يعني بيع وشراء الاموال الغير المشقولة نحو الاراضي لا تكون معدودة من الامور التجارية بل هي من الامور العادية وحكم النظر في مثل هذه الشركة حكمه في الشركة العادية

**البند العشرون** لا بد من الفرق والتبميز بين فائتين الشركتين المتقدم ذكرهما لان التواعد والنظامات المرفوعة الاجراء بصورة تشكيل الشركة التجارية واصول ادارتها لا تجري بحق الشركة العادية ولذلك يلزم في اول الامر اجراء الدقة لاجل معرفة تلك الشركة من اي نوع هي فان الشركة المعنودة على احد المواد المدرجة في الفصل الثاني حسب القانون تعد شركة تجارية واما اذا كان شغل الشركة خارجا عن المواد المذكورة فالنظر في تلك الشركة كالنظر الى شركة عادية حتى انه اذا اتفق عدة اشخاص وعقدوا بينهم شركة وبحسب صك المعاهدة الذي تقرر لديهم سموها تلك الشركة شركة تجارية وجعلوا صورة تشكيل الشركة طبق الشروط اللازمة بهذا الباب ايضا وكانت معاملات تلك الشركة من المواد الخارجة عن الامور التجارية فان معاملاتها تكون غير مطابقة للاسم الذي اغتذته والمراد ان تلك الشركة اذا لم تكن من احدى المواد المعدودة من الامور التجارية فلا تعد تلك الشركة تجارية وتكون بمنزلة شركة عادية

**البند الحادي والعشرون** لم نذكر هنا شيئا البتة عن الشركة العادية لان موضوع كلامنا هنا هو الشركة التجارية فقط ولذلك اتينا ناخذ الان في ايضاح التواعد والنظامات المتعلقة بهذه الشركة فنقول ان الشركة التجارية هي ثلاثة انواع الاول يسمى باللغة الفرنسية قولتيف وهي التي يكون الشركاء فيها

كافليت وضاممين تأدية جميع ديون الشركة واجراء تعهداتها والثاني تدعى قومانديت ومعناها ان بعض الشركاء يضعون رسالاً ما فان عرض عليه الضرر والخسارة لا يتحملون اكثر من رسالهم . والثالث يسمى انونيم وهي كون راس مال الشركة واقع على اسم واسماء الشركاء غير معلومة عند الخلق والمتصرف في السهم يكون شريكاً طبعاً ( المادة العاشرة من القانون )

**البند الثاني والعشرون** من حيث ان الشركات التجارية المذكورة انفا هي مولفة من شركاء متعددين وفي نفس الامر ان هؤلاء الشركاء بحسبون كواحد وجوداً فوجب اعتبار كل شركة بهيئة مستقلة قائمة بذاتها ولزم لهذه الهيئة تعيين اسم وراسال ومحل خصوصي ولهذا الراسال ايضا ان يختص بصنف ممتاز يعني ان يكون مقتصراً على دائن مستقل في ذاته . ولذا عرّف موجب يدعى هذا الدائن المستقل الى المحكمة ويترتب الحكم عليه وهنا محل لايراد بعض ايضاحات وتصريحات وهي اذا عقد عدة اشخاص شركة فيترتب على كل منهم ان يقدم رسالاً ما وهذا الرسال لا يكون راجعاً لاحد منهم بل يكون من مال الشركة الخاص ويترتب هذه الشركة بالنسبة ما ويخصص لها محل ادارة فنجري معاملاتها بحسب الاسم المخصص لها فاذا كان لاحد الاشخاص مطلوب ما من الشركة فلا يسوغ له ان يدعي به على احد الشركاء بالذات بل يلزم ان يكون تقاضيه للمطلوب له من ذات الشركة . يعني ان يدعي تحصيل حقه من الشركة وعند الاجاب يبرز الحكم على تلك الشركة بتادية المطلوب وحيث ان رسال هذه الشركة هو مخصص باصحاب المطلوب منها فيعطى الى اصحاب الدين فقط ولا يلتفت الى المداخلات براسال الشركة نظراً لمطلوب احد الاشخاص من ذمة احد الشركاء اي لا يحكم لصاحب مطلوب من احد الشركاء بان يسوفي دينه من رسال تلك الشركة وهذه الشركة يمكنها ايضا ان تقرض الشركاء وتستقرض منهم

ومن ثم اذا كان لتلك الشركة مطلوب على احد الناس واتفق ان يكون لذلك المدينون الشركة ديناً ايضا على احد الشركاء فلا يمكن ان يسدد مطلوب الشركة بما على الشريك من الدين لان مال الشركة غير داخل في مال الشركاء



حتى اذا تبين افلاس احد الشركا فلا تعد تلك الشركة ابضاً مفلسة وما تقدم من الامثلة يوضح ان الشركة هي هيئة مستقلة لا تقوم في وجودها على احد الشركا ولكن الشركا هم القائمون بتلك الهيئة وهي بواسطتهم تجري معاملاتهم

**البند الثالث والعشرون** من حيث ان الغرض من الشركة التي يتعاقد على اجرائها عدة اشخاص عبارة عن توزيع الربح الناتج عليهم كما تبين اعلاه فلو فرض ان الشريك بتلك الشركة غير مختل وغير قابل للتمتع والانتفاع لوجب عليها طبعاً وعلى ذلك نورد مثلاً في اقامة احدى الشركات فقول اذا كان مشروطاً لما ان تكون كافة الارباح او الخسائر راجعة الى احد الشركا فقط فالمعاهدة على تلك الشركة تكون في حكم العدم ثم اذا لم يكن كتب في السند الذي صار تفرقه بين الشركائي ما ذكر وصار اجرائه فعلاً ومعناه اذا ثبت ان كل الربح الذي حصل عن الشركة المتعقبة بين شريكتين خصت فائده باحدهما فان المناقولة تلقى ويؤخذ الربح من الشريك المستبد ويعطى منه الى الشريك الاخر مقدار حصة عادلة اي بحكم عليه بان يرد ويؤدي لشريكه الاخر مقدراً من ذاك الربح. ولكن راحال الشركة لا ينبغي ان يكون بوجه المساواة بين الشركا حتماً على انه ولو كان هذا الراسال موضوعاً منهم بوجه التساوي فلا يقتضي الحال وجوب تقسيم الربح على السوية يعني يسوغ للشركا ان يتفادوا على وضع الراسال بوجه المساواة واما الارباح والخسائر التي تعرض لتلك الشركة يكون ثلثها لاحقاً بواحد والثلاثين بالشريك الاخر ويمكنهم المناقولة ايضاً بان يكون نصف الربح الذي يحصل عائداً لاحد الشركا والنصف الاخر يتوزع بين شريكتين اخريين واضيف على ذلك ايضاً انه اذا كان تقسيم الربح والخسارة لم يتعين بين الشركا في سند الشركة فيحذر يصيب كلاً من الشركا بنسبة راس المال الذي وضعه واذا كان راس المال الموضوع للشركة غير معين يعتبر كانه وضع متساوياً

**البند الرابع والعشرون** عند تشكيل احدى الشركات يجب ان يتجنب الشركاء مديراً لها ويحذر بحراً ويعينوا وظائف ذلك المدير ايضاً في

صك المعاهدة واذا اقبل تعيين مدير لتلك الشركة فيستفاد اذا ان كلاً من الشركاء ان يتدخل في امور الشركة وعلى ذلك تكون كافة التعهدات والمقاولات التي تجري من اي كان من الشركا مسئولة بها تلك الشركة ومع ذلك اذا حصل من احد الشركا ما يخل بمصلحة الشركة فانه يسوغ لسائر الشركا ان يخالفوا تلك المحركات المضادة لمنافع الشركة. اما اذا كانت المناقولة على اجراء تلك الاسباب المنافية لفوائد الشركة مع شخص اخر اجنبي عنها ولو تبين ان لتلك الشركة مضرة من ذلك فلا يجوز التفاوض بل لابد من اجرائها ولكن الضرر الناشئ عنها يتحملة الشريك الذي تعهد بتلك المناقولة. وخلاصة الكلام اذا لم يتعين للشركة مدير فمن المعلوم ان لكل من الشركا صلاحية وحقاً بآدارة تلك الشركة وجميع المعاملات التي يارسها اي كان من الشركا تكون معتبرة عند الاشخاص الخارجين عن الشركة وهذه الشركة تكون مسئولة بها فالشركة لا يمكنها ان تختص من تنميم المناقولة الحاصلة ولا بوجه من الوجوه ما عدا الاحتيال. ولكن بحسب الايجاب يصير تحميل الضرر والخسارة المتأتين منها على ذاك الشريك المسبب لها

**البند الخامس والعشرون** عند تاسيس احدى الشركات وتعيين مدير لها اذا لم يصدر تحديد درجات وظيفته ذلك المدير بموجب المناقولة فيكون بمنزلة وكيل الشركة وله حتى ان يجري الوسائل اللازمة لاستحقاق الاصلاحات والاحتفاظات بمنافع تلك الشركة مثلاً يكون بإمكانه ان يشتري ويبيع على ذمة الشركة ويحصل مطالباتها ويوفي ديونها وله عند الايجاب ان يرفع الدعوى بالوكالة وفي الجملة يكون له الحق بتتبع وظائفه المربة على وجه الاطلاق الا انه لا يكون قادراً على هبة شيء من مطالبات الشركة ولو قدر ذرة واحدة واذا استمر داخل دائرة وظيفته وامورته ولم يتبين عدم استقامته فكل معاملاته بالاختذ والعطا تكون معتبرة وتكون الشركة ملتزمة بها وان ورد اعتراض بهذا الصدد من جانب الشركا فلا يلتفت اليه حتى اذا تعهد المدير المرقوم بشيء ما هو خارج عن مامورته ولم يتبين له فيه استعمال الحيلة فلا نستطيع الشركة ان تتردد في اجرائه بل يكون لها ان تدعي بتوجيه الضرر والخسارة الحاصلين من ذاك الشيء على المدير



البند السادس والعشرون من حيث ان المدير غير مأذون مطلقاً في كل حال ان يستعمل النفود التي هي رأس مال الشركة في اموره الخصوصية فمضى حدث فمضى من ذلك فلا تكون مسئولية ذلك المدير بمحصنة بقايدة فائدة تلك النفود فقط بل يترتب الحكم عليه ايضاً بتضمين كل الضرر والخسارة اللاحقين بالشركة من جرى ذلك واذا ثبت على ذلك المدير انه عطل مال الشركة واهمله مدة ما لعدم درايته او لتفككه فيكون ملزوماً باداء فائدة تلك النفود ومكرهاً على تحمل الضرر والخسارة المسيبين عن سوء تديرته وتصرفه في بعض معاملات بغير محملها . واذا كان احد الناس مديوناً للشركة ومديوناً ايضاً للمدير رأساً واستغنت عليه تاديبه هذه الديون واؤدى منها شيئاً فالمبلغ المدفوع يجري محسوبه لحساب الشركة ولحساب مطلوبات المدير بالنسبة والتباس المطلوب . اما اذا وجد مفاولة بين المديون والمدير بان يصير محسوب هذه التسليمات لحساب مطلوب الشركة فقط فتكون تلك المفاولة معتبرة . وبالعكس اذ تقاولا على ان تلك التسليمات يجري محسوبها من مطلوبات المدير فقط فلا اعتبار لذلك وينبغي حينئذ ان يجري محسوب تلك التسليمات على المتوالي المذكور اي لكل من المدير والشركة على قدر حصته المعروفة ولكن اذا استخفى وفاء احد الديون المذكورة قبل الثاني يعني لو كانت وعدة مطلوب المدير قد انقضت ووهدة مطلوب الشركة لم تستحق بعد فالتسليمات التي تكون بذلك الوقت بصير محسوبها لمطلوبات المدير وما يلزم على المدير ان يجريه ايضاً وهو من متعلقات وظيفته ان يطلع الشركاء عند طلبهم على جميع حسابات الشركة ويعلمهم بجميع المواد العائدة للشركة والكافة تحت ادارته ولا يسوغ له ان يكتم هذه الحاسبة الى نهاية مدة الشركة . كما لا يجوز عزل ذلك المدير من بعد انتخابه وتعيينه بموجب مفاولة الا اذا عمل اعمالاً سيئة توجب انفصاله . ولكن اذا لم يكن ثم صك معاهدة بقضي باتفاقه فيمكن الشركاء ان يقيموا مديراً سواه . ثم قد انضج ما مر انما ان المدير الذي يخطى دائرة وظيفته وعمله يلتزم بالتضمين عند وقوع الضرر والخسارة فلماذا وجب ان المدير الذي يقوم بامورته حتى القيام يكون جديراً بالمكافاة من الشركة حيث تعطى له المصاريف التي يكون صرفها لاجل الشركة مع فائدة

المال الذي يكون افرضها اياه

البند السابع والعشرون بحسب المتوالي المتقدم ذكره قد تعينت وظيفة المدير وخدمته فبقي علينا ان نيسط الكلام على الزامات الشركاء ووظائفهم كما ستري امس لاحد الشركاء باية حجة كانت ان يستعمل الاشياء والاملاك والاموال المخصصة بالشركة بدون استشارة الشركاء مطلقاً ولا يحق له ان يستعمل مال الشركة لاجل منافع الخصوصية واذا استعملها فيكون مغرمًا بالضرر والخسارة الناشئين من جرى ذلك واذا افرض مبلغاً للشركة زائداً عن رأس ماله فمضى ان يأخذ فائدته ( اذا كان ثم مفاولة على ذلك )

وكا انه جائز لكل تاجر ان يكون شريكاً في شركات متعددة هكذا ايضاً يسوغ لبعض اعضا احدى الشركات ان يثبتوا شركة اخرى خارجة ومنفصلة عن شركتهم السابقة وحينئذ لا يكون ارتباط مع بعضها بحال من الاحوال ومن ثم يؤذن لبعض اعضاء الشركتين بان يعقدوا شركة وياخذوا ويتعاطوا بها خارجاً عن شركاتهم السابقة وبالفرض اذا تحولت ادارة امور هذه الشركات المتعددة الى شخص واحد فقط فالمسئولية التي تحدث من جرى معاملات احدى الشركات التي يجريها ذاك الشخص بكونه مديراً تكون راجعة الى تلك الشركة فقط ولا تشمل باقي الشركات حتى لو اتفق ان شخصاً وجد شريكاً في شركات متعددة وطراً على احدى هذه الشركات افلاس فاصحاب المطلوب من تلك الشركة المملثة ليس لهم حق الدخايل في الراسالات التي وضعها ذاك الشخص في غير شركات ولكن بعد اجراء حساب تلك الشركة التي له بها رأس مال وبعد ايفاء ديونها فيها تبين لذك الشخص من راسمال ويرجى فيمكن اصحاب الدين ان يستولوا عليه واذا قدر على الشركات كلها التي اشترك فيها ذاك الشخص ظهور الافلاس فكل رأس مال من تلك الشركات بتخصص بدائتي الشركة عينها ولا يكون حق للمل هؤلاء ان يدعوا على بعضهم

البند الثامن والعشرون (سؤال) هل يمكن لاحد الشركاء ان يخرج من الشركة تاركاً حقوقه للشخص اخر ومدخلاً اياه بالشركة عوضاً عنه ام لا يمكن



(الجواب) اذا كان في صك المعاملة المتعقدة بين الشركاء جواز صريح لذلك فإدانة نقل الحقوق تكون ممكنة والا اي اذا لم يكن في المفاولة تسويغ او اذا لم يقبل بذلك كل الشركاء فمحذور يمنع نقل الحقوق حيث ان ارتباط الشريك مع الشركة لا يكون بمجرد مناسبة حقوقه باعتبار راس المال المؤدى منه فقط بل يحتمل ان يكون دخوله في الشركة مبني على ان باقي الشركاء استحسنوا الاعتيار والاخلاق والدراية في ذاك الشريك . وعليه يكون من البين انه اذا لم يكن نص جلي على ذلك او حصل الاجماع عليه من الشركاء كافة لا يقدر ان يرفع يده من الشركة ولا يجوز له تعيين شخص اخر بدلاً منه اذ لا يعلم امر عاقبة العوض ان كان هو مستقبلاً وحيد المزاي لا بخلاف ذلك . فهذا لا مسوغ لذلك الشريك ان يعين شخصاً آخر مكانه . ولكن يوجد نوع شركة واقع راسالها على اسمهم كما سياتي تفصيلها فهذه الاسم بما انها تداول بين الناس ومن يتكلمها لا بد ان يكون معدوداً شريكاً في هذه الشركة يباح للشريك ان ينقل حقوقه وبناء على ذلك نقول مع فرض عدم وجود المسوغ القانوني اذا عاهد احد الشركاء على نقل حقوقه لشخص اخر فباعتبار الراسال يكون ترك حقوقه للشخص اخر مقبولاً اما بحسب حقوق هيئة الشركة فلا يجوز نقلها لشخص اخر ومن ثم ليس لمن تعال اليه ان يتدخل ابداً في شيء من امور الشركة فلا يحسب بالشركة كشريك وعدم رعاية ذلك من الشركة او الشركاء لا تمنع صحة العقد التجاري على نقل تلك الحقوق بين الناقل والمتنول اليه بل يكون مرعياً ومعتبراً بينهما . والشريك الذي نقل حقوقه بموجب تلك المفاولة يتعين عليه ان يدفع لذلك الشخص المعلوم خارجاً عن هيئة الشركة المحصة التي يتألف منها الربح وهو يكون بالشركة بمنزلة وكيله حتى انه اذا طرأ خسارة على تلك الشركة فينبغي ان يدفعها هو اولاً وفيما بعد يطلبها من ذاك الشخص المتنام عوضاً عنه وينبغي التنبيه من الان بان قضية نقل الحقوق هذه لا تغير قطعاً ولا تلغي احكام البند السادس والسبعين من هذا الكتاب

البند التاسع والعشرون من المسائل المشورة اتفاقاً قد تبين انه اذا لم يرخس لاحد الشركاء قانونياً او اذا لم يظهر باقي الشركاء الموافقة معه في الخروج

من الشركة وترك حقه للشخص اخر فهذا الاخير لا يكون بصفة شريك حتى لو فرض الاجماع من الشركاء على اباحة مسألة الحقوق ايضاً يقتضي حينئذ ان تصير المبادرة الى تطبيق العمل وفقاً لاحكام البند الثمانين من هذا الكتاب اي تجب روية محاسبات الشركة وإفناء ديونها ايضاً وإشهار الاعلانات اللازمة وان لم يجر العمل هكذا فان المفاولة الواقعة بخصوص نقل الحقوق لا تكون معتبرة عند الشركاء ولا عند الخارجين عن الشركة . والشريك الذي نقل حقوقه بمقتضى المفاولة لا يخلص من المسؤولية المترتبة . مثلاً ان الشخص الذي له مطلوب على الشركة يمكنه ان يدعي على ذاك الشريك باستيفاء حقه وكذا اذا تمت خسارة بالشركة وباقي الشركاء ادعوا على ذاك الشريك وطلبوا منه قدر ما اصابه من الخسارة فلا وجه لاعفائه من تادية المبلغ المدعى به بناء على ادعائه نقل الحقوق

البند الثلاثون قد ذكرنا في البند الحادي والعشرين ان الشركات التجارية هي ثلاثة انواع النوع الاول يسمى قوللتيف والثاني قومانديت والثالث انونيم وهنا نأخذ بتفصيل وبيان النظامات والقواعد الموضوعة بخصوص هذه الشركات الثلاث كما نرى

### النوع الاول

في بيان شركة قوللتيف

البند الحادي والثلاثون ان المراد بالشركة التي يطلق عليها اسم قوللتيف هو اشتراك شخصين فأكثر باجراء معاملة الاخذ والعطاء متخذين لهذه الشركة عنواناً يعني اسماً خصوصياً . ولكن فليكن معلوماً انه اذا عقدت شركة ما موقفة لاجل معاملات معينة فتدعى شركة موقفة كما اذا ألف عدت اشخاص راس مال واشتروا وسعة من الحنطة وتناولوا على ان الربح الذي يحصل منها يصير تقسيمه ما بينهم فهذه المفاولة وان كانت تشير الى وجود شركة بينهم ولكن حكم هذه الشركة يطل عند مبيع الحنطة ونحو هذه الشركة لا يطلق عليها اسم قوللتيف بل تدعى شركة موقفة . ثم لا بد من معرفة الفرق الكائن بين هاتين الشركتين كما ينبغي فنقول ان الشركة الموقفة ليست ذات هيئة مستقلة فلا يكون



لما راس مال خاص بها حيث ليس هو اي الراس مال منحصر بدائن الشركة فقط بل اذا افلس احد من اصحاب راس مال هذه الشركة الموقفة فاصحاب دية الخصوصي يتقدرون على استيفاء حقوقهم من ذاك الراس مال . حتى ان اقامة نظائر هذه الشركة لا ينبغي ان تنبى على الشرائط المخصوصة بل يمكن اثبات وجودها بين شريكين بمجرد ابراز الدفتر . واما راس المال المخصص الى شركة التوللتيف هو راجع الى تلك الشركة فقط وصورة اقامة هذه الشركة موقوفة على الشروط التي سيأتي بيانها حتى اذا لم تتم هذه الشروط كلها تضي معاينة هذه الشركة غير صحيحة وبالمجمل ان الشركة الموقفة تجري عقدها على معاملات معينة وعند نهاية هذه المعاملات تكون ملغاة طبعاً واما المراد من شركة التوللتيف هو الشاغل بشئ ما مؤقتاً وقضية فضحها لا تتعلق على ختام تلك المعاملات بل تتوقف على اجراء المقاولات المتعقدة بين الشركاء

**البند الثاني والثلاثون** من المعلوم ان جميع التعهدات المختصة بشركة التوللتيف تجري تحت عنوان واحد اي باسم خاص بها وهذا الاسم يكون اما من اسم احد الشركاء او اما بعض الشركاء مع اضافة كلمة وشركائهم او شركائهم فيكون مثلاً اسم فلان وشركائهم او فلان وفلان وشركائهم والسندات التي يصير تنظيمها تحت هذا الاسم والعنوان هما تضمنت من المقاولات والتعهدات فانها تكون تحت مسئولية وضمانة الشركاء كافة

**البند الثالث والثلاثون** (سؤال) وان يكن جميع الشركاء مسئولين بالمقاولات الواقعة تحت عنوان الشركة فع ذلك لو جرى فيه رقم جميع اسماء الشركاء افليس يكون اكثر ثقة وامناً (الجواب) ان من متضي عقد شركة التوللتيف قانوناً ان تعلن اسماء الشركاء فتمى نشر هذا الاعلان فلا يعود بإمكان احدهم من الشركاء ان يتخلص من المسئولية ولو انه طمعاً ان يتخلص من ذلك ترك تلك الشركة المنسوب هو اليها حتى انه مع فرض مخاللة النظام بعدم اجراء الاعلانات اللازمة ايضاً صار الشخص الخارج عن الشركاء الذي له دين على الشركة اذا اثبت شركة شخص اخر بانه كان شريكاً بمنطبع ان يطالبه بمخونه وبناء على ذلك فلا حاجة لان يكون

عنوان الشركة مركباً من اسماء الشركاء باسم

**البند الرابع والثلاثون** قد اتفق في البند الثاني والثلاثين ان عنوان شركة التوللتيف يجب ان يكون كتابة عن اسم احد الشركاء او اما بعض الشركاء . ولا يخفى من اتخاذ اسم شخص من غير الشركاء في عنوان الشركة احياناً لا يقصد ان يكسب الشركة مزيد اعتبار لاننا سنبين في التالي ضرورة اشهار الاعلان بعنوان الشركة حين اقامتها وحيث لا يعود محل الخوف اللبس من هذا القبيل اذ بذلك تكشف الحيلة اذا افترض وقوعها . ثم انه عند وفاة احد الشركاء تنسخ تلك الشركة من ذاتها ويلقى عنوانها ايضاً لكن اذا باق الشركاء الاحياء توافقوا على تجديد شركتهم فتبقى تلك الشركة ولكن ينبغي حينئذ ان يحدف من عنوانها اسم الشخص المتوفى لان المقاولات التي تقع من طرف الشركة بعد وفاة ذلك الشريك اذا استمرت على اسم المتوفى كما في السابق فنظراً لكون اعتبار الشركة انما هو بنسبة الاعتبار الذي اكتسبه شركاؤها فان الجمهور يظن ان ذاك المتوفى لم يزل حياً ومن ثم تعتبر تلك الشركة اعتباراً جليلاً فوق استحقاقها وبالمجمل اذا ادراج الشركاء في عنوان الشركة اسم شخص خارج عنهم او سموا اسم شريك غير باق في المحيطة او اسم شريك ترك الشركة او اذا اقاموا معاهدة تحت عنوان الشركة بعد فسخها فكل ذلك يكون عملاً احياناً لا يستوجب اجراء المجازاة القانونية بحق فاعليه (المادة ١٢ من قانون التجارة)

**البند الخامس والثلاثون** من المعلوم ان اجراء المواد التي وقع التعامد عليها تحت العنوان المخصص بشركة التوللتيف تكون مكفولة بالمال ومضمونة من الشركاء جميعهم مع انه يقتضى القاعدة العمومية اذا كان عدة اشخاص تهادوا بتادية مبلغ دون ان يكفلوا بعضهم بعضاً فيكون كل منهم ملتزماً بان يدفع حصته السانعة . قلنا ان شركاء التوللتيف مسئولون من هذه القاعدة واستثنوا منها خلافاً للقانون العادية وذلك لاجل تسهيل المعاملات التجارية . على انه لو فرض ان احد الاشخاص الذين لم مطلوب من الشركة قد اضطر الى طلب حقه من



افراد الشركاء كل منهم على مقدار حصة فيستلزم الامر ان يدعي على كل منهم  
بفردهم ولا يخفى ما في ذلك من الصعوبة اما متى كان جميع الشركاء كافلين بالمال  
ديون الشركة برمتها اي متى كان كل من الشركاء ملتزماً بوفاء جميع ديون  
الشركة فتزول تلك الصعوبة (المادة ١٢ من قانون التجارة)

**البند السادس والثلاثون** ان الشريك الذي يؤذن بوضع الامضا  
عند انشاء احدى الشركات حيث انه سيكون معلوماً عند الجمهور اري يعلن عند  
العموم اسم الشريك المأمور بوضع واستعمال امضا الشركة كما سيأتي بيان  
ذلك فبناء عليه متى حصل العهد من ذاك المأمور بعنوان الشركة باحدى  
الحوادث فتكون تلك الشركة مسئولة بها ولكن لا يترتب ادنى مسئولة على الشركة  
بسبب السندات المعطاة بعنوان الشركة المضاة من احد الشركاء غير المأذونين  
بوضع امضا الشركة مثلاً اذا استقرض ذاك الشريك الغير المأذون بوضع  
امضا الشركة من احد مبلغاً وبمقابلته ذاك الاستقرض اعطى سنداً ووضع عليه امضا  
عنوان الشركة فبموجب هذا السند لا يطلب هذا المبلغ من الشركة لكن اذا  
ثبت ان ذاك الشريك قد استقرض قبلاً بمبالغ على اسم الشركة بحسب راي  
وماذونية باقي الشركاء وتلك المبالغ اوفيت من جانب الشركة فيحكم اذ ذاك على  
الشركة باداء الدين المذكور وكذلك اذا تخلف ان المبلغ الذي اخذه ذاك  
الشريك قد صرف بامور الشركة فتلتزم الشركة بايفائه على انها تلتزم بوفاء  
ما اخذته بواسطة ذاك الشريك من هذا المبلغ فقط والباقي لا تعرفه مثال ذلك  
اذا استقرض ذاك الشريك مبلغ عشرة الاف غرش واعطى بوضعه بامضا  
الشركة ودفع للشركة نصف هذا المبلغ فعند الحاجة تلتزم الشركة بوفاء النصف  
الذي اخذته فقط واما النصف الثاني فلا يكون عائداً على الشركة بل ينبغي  
استيفاءه من مستقرضه ولكن اذا استقرض احد الشركاء مبلغاً ما بموجب امضائه  
فقط بدون اسم الشركة ولو تأكد بان ذاك المبلغ أنفق على الشركة فلا يحكم على  
تلك الشركة بوفائه

**البند السابع والثلاثون** ان السبب الداعي لعدم قبول التعهدات

والسندات المعطاة بعنوان الشركة والمضاة من احد الشركاء غير المأذون  
بوضع امضا الشركة هو من حيث انه عند اقامة الشركة أعلن الجمهور اسم  
الشخص المأذون بوضع الامضا اعني اسم المدير . ولكن لو قدر انه لم تحصل  
الاذاعات المتضمنة فتكون جميع السندات والتعهدات المبررة والمعطاة من قبل كل  
من الشركاء بعنوان الشركة مرعية ومعتبرة والشركة تكون مسئولة بها حتى  
انه اذا حصل بين الشركاء تعيين مدير لها مأمور بوضع امضا الشركة ولم ينهر  
ذلك بخلاف النظام فالشركاء لا يختصون من المسئولية حتى لو ادعى ايضاً  
بان رب الدين له العلم الفهم بتعيين المدير وطلبوا الغاء حكم تلك السندات بهذه  
الحجة فلا يسمع لهم هذا الادعاء حيث انه يقتضي النظامات المؤسسة بشأن هذه  
المسألة ان لم يعرف اسم الشريك المأذون بوضع الامضا بواسطة الاذاعات  
والاعلانات فلا يمكن تفريق درجات وحقوق وماذونية كل واحد من الشركاء  
لا بل ينهم من عدم اعلان ذلك مساواة الشركاء بها

**البند الثامن والثلاثون** ان سائر التعهدات والمقاولات التي يجرها  
مدير الشركة يجب ان تكون معتبرة ولا يسوغ لباقي الشركاء ان يبدوا المخالفة  
في اجرائها مطلقاً حتى لو تأكد ايضاً انه يحصل عن ذلك اضرار جسيمة للشركة  
من جرى تلك التعهدات فعلى اي حال كان مكروهون الشركاء على اجرائها . ولو  
ان المدير استدان مبلغاً ما وصرفه في اموره الذاتية فرب الدين ان يدعي به  
على الشركاء لان الشخص الذي دان هذا المبلغ ليس بمضطر الى البحث على  
احتيال المدير فضلاً عن انه لما دانه المبلغ حسب انه للشركة ومن ثم ان ما يتبع من  
حركات المدير السيئة يقتضي ان يكون موجهة على الشركاء ولكن اذا كان المدير  
مدبوناً لشخص اخر يبلغ من اشياء اخذها منه لاجل استعماله الذاتي وكان معه بها سند  
باسم الشركة فلا يحق لصاحب الدين ان يطلب ذلك الدين من  
الشركة بموجب هذا السند لان الاشياء المذكورة لا تكون مبيعة للشركة بل  
للمدير والمطلوب يكون من ذمة المدير . اي من حيث ان هذا الاخذ  
والعطاة لم يكن حاصل مع الشركة فقبول رب الدين سند المدير معنوياً بعنوان  
الشركة يكون بمنزلة دليل قوي على انه عالم باحتيال المدير وانه متفق



معه فمن ثم يكون هو ايضاً مختاراً ولهذا لا يحكم باستحصال ذاك المبلغ من الشركة

**البند التاسع والثلاثون** وان يكن تحصل من الافادات المحررة اعلاه ان معاملات شركة التولتيف كافة يجب ان يكون اجزاؤها تحت عنوان مخصوص وانه لاجل استعمال هذا العنوان يتعين احد الشركاء مديراً مستقلاً وان السندات التي تعطى كلها من قبله بذاك العنوان تكون الشركة مطالبة بها ففضلاً عن ذلك نقول ايضاً انه اذا تعهد المدير بمادة ما مختصة بالشركة ولو انه لم يكن بالسند الذي صار التعاطي به رقم عنوان الشركة ولكن قد تبين من حال السند ان تلك المسألة هي عائدة للشركة فتكون تلك الشركة ملتزمة باجراء ذلك. مثلاً اذا استقرض المدير مبلغاً ما وبالسند الذي اعطاه لرب الدين لم يضع امضاً الشركة ولكن من مفاد السند المذكور علم ان المبلغ المرقوم كان تناوله لاجل امور الشركة فيحسب تلك الشركة ضامنة ناديه

**البند الاربعون** وان يكن من الواجب اجراء المناولات المختصة بالشركة تحت عنوان الشركة فمع هذا اذا كان في احد السندات بدلاً من وضع عنوان الشركة قد وضع امضات جميع الشركاء فيحسب ذلك السند كانه محرر باسم الشركة وبضحي الشركاء كلهم مسئولين به. ولما كان غير ممنوع نظاماً تعين شخص خارج عن الشركاء مديراً لاحدى الشركات بناء على ان يكون مفوضاً بوضع امضا الشركة فعند نصب مدير لاحدى الشركات خارجاً عن الشركاء يقتضي ان يحرر عند امضا السندات التي يعطياها انه وضع امضاً بالوكالة واذا لم يبين هكذا فيعتبر كشريك وبضحي تحت المسئولية

**البند الحادي والاربعون** اذا لم يتعين مدير لاحدى الشركات ولم تعلن المعاهدة الكائنة بين الشركاء بحقوقهم وما ذوتهم حسب الاتفاق الكائنة بينهم فكل واحد من الشركاء يجبر على اجراء التعهدات الواقعة من جانب الشركاء الاخرين وهكذا ايضاً يكون له حق ووجه لاستيفاء مطالب الشركة تماماً وهذا الحق لا يقتصر في استحصال مقدار حصته فقط من ذاك المطلوب بل يكون شاملاً جميع

مطالب الشركة ولكن بعد اشهار الاعلانات اللازمة لا يؤذن لاحد الشركاء ان يحصل مطالب الشركة سوى المدير وحده وبناء على ذلك اذا كانت احد المديونين للشركة قد دفع مبلغاً لاحد الشركاء بعد اشهار الاعلانات وهذا المبلغ لم يسلم للشركة فذاك المديون لا يبرأ من الدين المترتب عليه للشركة ولكن اذا ارجع الشريك الى المديون صك الدين الذي اعطاه للشركة فيكون المديون بالحققة قد قضى دينه ولا يطلب منه شيء اخر بعد ذلك

**البند الثاني والاربعون** اذا كان الشخص ما دين على احدى الشركات ينبغي له ان يدعي به في اول الامر على الشركة واذا تعسر عليه اخذه فيكون له الحق ان يدعي على احد الشركاء بالذات او عليهم جميعاً بالافراد وعلى ذلك اذا تاتي لاحد الشركاء ان يفي ذاك الدين المطلوب فلا يكون له حق ان يدعي باسترداد ما من احد شركائه الاخرين لكن له ان يطلب تادية المبلغ من كل شريك بقدر حصته الشائعة فقط. لان بقية الشركاء لا يجسبون كغلاء بالمال تلقاً ذاك الشريك الذي قضى دين الشركة ان لم يكن بينهم عهد واتفاق مخصوص على هذا الشأن. مثال ذلك اذا اقيمت شركة بين خمسة اشخاص وعرض بعد مدة بناء على اظهار عجز تلك الشركة عن ايفاء دينها ان احد الشركاء دفع مبلغ عشرين الف غرش بحسب الاتفاق على حساب دين الشركة فلا يكون له اي للدافع ان يطلب المبلغ المذكور برئته من احد الشركاء بل يلزم ان يدعي على كل واحد من الشركاء بمبلغ اربعة الاف غرش في مقابلة ما خصه ومثل ذلك ايضاً لو فرض ان احد الشركاء اعطى الشركة بوجه القرض نقوداً او خلاف اشياء زبادة عن راس المال الذي وضعه في الشركة واخيراً تعذر عليه استحصال مطلوبه من الشركة فتحقه ان يطالب به سائر الشركاء كلاً على قدر حصته ولكن اذا وجد ان المطلوب هذا الشريك هو بموجب صك باسم الشركة وما قدر على تحصيله من الشركة فيكون له الحق فيحسب باستيفائه من جميع الشركاء بما انهم كفلاً بالمال ويمكنه ان يقيم عليهم الدعوى بكل انواع الاجراءات كالتخصيص اجني عن الشركة وبناء على استدعائه يجوز القاءهم بالحبس ايضاً



## النوع الثاني

في حق شركة القومانديت

البند الثالث والأربعون ثانياً مر في البند الحادي والعشرين يعلم ان الشركة التجارية هي ثلاثة انواع ومن حيث ان المباحث المحررة حتى الان واقعة على شركة التوللتيف فقط بقي علينا ان نبين شركة القومانديت . فنقول اذا كان شخص او اشخاص متعددون كفلاً بالمال للشركة وكفلاً بعضهم لبعض ايضاً فهو لا يعتبر عنهم بقومانديت فاشترك معهم شخص فأكثر بشرط ان يكونوا غير مسئولين بالشركة بسوى مقدار اساهم فقط فامثال هؤلاء يدعون شركا قومانديتير وعنوان هذه الشركة يجب ان يصاغ من اسم او اسماء الشركا الكفلا بالمال المذكورين فقط اعني لا يجب ان يدخل في عنوان الشركة اسم احده من اصحاب الراسال الغير الضامين الشركة ( المادة ١٤ من قانون التجارة )

البند الرابع والأربعون قد اسلفنا ان جميع شركا التوللتيف يكونون ضامين وكافلين بالمال تادية كافة ديون الشركة وعكسهم الشركا المدعوون قومانديتير فانهم لا يتحملون من الضرر والخسارة اللذين يجدران على الشركة أكثر من الراسال الذي وضعوه كما اذا وضع احد هؤلاء القومانديتير رسالاً قدره عشرة الاف غرش ثم ظهر ان تلك الشركة متضررة بنوع انه يخصه من الضرر الحاصل عشرون الف غرش فحينئذ العشرة الاف غرش التي وضعها رسالاً لا تضيع عليه والعشرة الاف الباقية لا تكون عائدة عليه ولاجل كسب هذا الامتياز ينبغي أولاً ان يدرج ويصرح هذا الامتياز في الصك المقرر بين الشركا بحيث لا يكون في هذا السند مقاولات تستدعي نقض هذا الامتياز وثانياً يلزم على الشرك القومانديتير ان يملك بموجب الشرائط التي يأتي بيانها لكن الشرك الذي يكون متكفلاً بالمال لاجل تخليصه من المسئولية التي تعود عليه اذا حرر سنداً بوجه مصنوع او احتيالي بالاتفاق مع الشركا وضمة انه شرك قومانديتير فلا يقدر ان يكسب الامتياز المخصوص بهذه الصفة لانه حينئذ يستبين ان هذه

المسألة مبنية على الاحتيال وبكس ذلك اذا قاول احد الداخلين في نحو هذه الشركة على انه يكون بصفة قومانديتير ولم يكن في صك عقد الشركة محرر ان هذا الشخص هو قومانديتير او غير ذلك من الالفاظ الدالة على هذا المعنى وهم من مضمون السند المذكوران ذاك الشرك هو قومانديتير بمعنى انه وجد في السند المذكور عبارة تدل ان هذا الشرك لا يتحمل من الضرر والخسارة ما هو واقع على الشركة أكثر من راساله فحينئذ يعتبر كذلك وينظر اليه مثل قومانديتير ( المادة ١٧ من قانون التجارة )

البند الخامس والأربعون ان الشرك القومانديتير هو مسئول لدى مدير الشركة فقط ولا يكون مسئولاً عند الاشخاص الذين لم دعوا على الشركة حتى لو ظهر افلاس الشركة او عجزت عن ايفاء دينها قبل وضع الراسال الذي تعهد به فلا يحق لاصحاب المطلب الادعاء في ذلك ان لم يقبلوا الدعوى نيابة عن المدير . لانه عند ظهور افلاس احدى الشركات تنقل حقوق تلك الشركة الى اصحاب المطلب وهم يستطيعون ان يجروا كلها فتحمل اياه تلك الحقوق من القوة ولهذا ان القومانديتير المدعي عليه اذا ابرز سنداً مشعراً بدفع الراسال او اذا كان له مطلوب على المدير قبل اقامته الشركة وحول مطلوبه هذا للشركة برسم الراسال وقدم سنداً من المدير بقبوله ذلك فيلزم ان يكون معتبراً عند اصحاب المطلب لانه كما اتفق ان اصحاب المطلب يقدرين على الادعاء نيابة عن المدير ويكونون ملتزمين بقبول المقاولات التي يكون اجراها ذاك المدير ولكن اذا تبين ان تلك المناولة مبنية على الاحتيال كما اذا كان من المؤكد ان ذاك القومانديتير لم يدفع الراسال الذي تعهد به ومع هذا ابرز سند المدير المعان تادية الراسال فلاصحاب المطلب ان يشتوا اما من دفاتر الشركة او بصورة اخرى عدم وضعه الراسال وان السند الذي بيده مصنوع متعل

البند السادس والأربعون حيث ان المسئولية في شركة القومانديت تكون راجعة على الشركا الكافلين بعضهم بعضاً فقط والقومانديتير لا يكون تحت المسئولية فبني طبعاً ان تكون ادارة الشركة محولة الى الشركا الكافلين بالمال



وبحسب القانون ينبغي نصب احدهم مديراً للشركة وهذا المدير يكون وكيلاً  
لشركا القومانديتير. وإذا تعينت مصلحة المدير بموجب مقابلة فيلزم ابقاؤها بموجب  
المقابلة وبالعكس اذا لم يكن تعيين في خدمته فانه بقدر ان يجري جميع المواد  
الكائنة ضمن دائرة ادارة الشركة تحت عنوان مخصوص ولكن من حيث انه لا يجوز  
مطلقاً ادخال اسم الشركا القومانديتير في ذلك العنوان فلذا يلزم ان يكون عنوان  
الشركة مؤلفاً من اسم الشركا الكافلين بالمال فقط فاذا لم يكن الشركا متعددين  
بل كان شريك واحد فقط فيلزم ان يوضع بالعنوان مع اسمه لفظة قومانية او  
شركاوه مثلاً اذا عقد خمسة اشخاص شركة وقالوا على ان يكونوا جميعهم  
قومانديتير حيثما لا يكونون مسئولين فهذه المادة تكون مغايرة لاحكام البند الثالث  
والاربعين. ومن ثم فلا بد ان يكون احد هؤلاء الشركا مديراً ومستولاً بالشركة  
اي يكون كافلاً وضامناً اجراء جميع تعهدات الشركة وبناء على ذلك ينبغي اتخاذ  
عنوان الشركة باسم ذاك الشخص المدير مع اضافة لفظة وشركاؤه (المادة ١٦  
و ١٧ من قانون التجارة)

البند السابع والاربعون اذا كانت الشركا المتكافلون مالياً اشخاصاً  
متعددتين وكلهم اداروا تلك الشركة سوية او اذا صار تعيين احدهم مديراً للشركة  
فهذه الشركة بالنسبة الى الشركا الكافلين بالمال تعد شركة قولتتيف وبالنسبة  
الى الشركا الغير الكافلين تكون شركة قومانديت وطبعاً تكون الشركة مكونة  
من نوعين الاول بالنظر الى الشركا الكافلين بالمال هي شركة قولتتيف والثاني  
بالنظر الى الشركا الغير المسئولين هي شركة قومنديت وعلى هذا المتوال تعود  
مسئولية السندات الواقعة بعنوان الشركة كما مرّ اننا على الشركا الكافلين  
بالمال فقط ولا تكون لاحقة بالشركا الغير الكافلين (المادة ١٥ من قانون  
التجارة)

البند الثامن والاربعون ان الشريك القومانديتير ولو مهما كان  
مشهوراً بحسن الحال والاعتبار ولم يكن مدرجاً اسمه بعنوان الشركة فلا

يكون مسئولاً من جهة تعهدات الشركة قطعاً وإذا وجد اسم احد الشركا  
القومانديتير بعنوان الشركة خلافاً للنظام فذلك القومانديتير يعتبر فاقداً لامتياز  
الخصوص بصفته وينبغي مجبراً على اجراء جميع تعهدات الشركة. حتى انه ولو كان  
معلوماً عند الجمهور ايضاً ان الشريك حال اقامته الشركة كان بصفة قومانديتير  
بمعنى انه لا يتحمل من ضرر وخسارة الشركة أكثر من الراسمال الذي وضعه فلا  
يقدر مع ذلك ان يخلص من المسئولية. لان تبرع الشريك القومانديتير بادخال  
اسمه في عنوان الشركة لا بد ان يكون مبنياً على احد الوجهين وهما اما انه خادع  
الناس باعطائه اعتباراً زائفاً لتلك الشركة أكثر من استيائها واما انه يكون  
ناشئاً عن غفلة وجهالة فعلي تقدير الاول تكون خسارة ذاك القومانديتير  
امتيازاً الخاص به جزءاً له على احتماله وعلى تقدير الثاني نقول اذا وقع خطأ  
من احد وكان ناشئاً عن جهالة او سوء تدبير فالنتائج التي تظهر من ذاك الخطأ  
تكون راجعة على الشخص الفاعل ذلك الخطأ وحده ولهذا كان من العدل بلا  
ريب نزع امتياز الشريك القومانديتير الذي قد ارتضى بادخال اسمه في عنوان  
الشركة

البند التاسع والاربعون حيث ان الشريك القومانديتير لا يتحمل من  
الضرر والخسارة الحادثين على الشركة أكثر من الراسمال الذي وضعه او الذي  
تعهد بوضعه فلا يجوز له ولا يوقت من الاوقات ان يتدخل بامور الشركة  
لا بالاصالة عن نفسه ولا بالوكالة عن الشركة اعني يمنع عليه قانونياً ان يبيع  
شيئاً من اموال الشركة او يشتري شيئاً لها او يستفرض اموالاً لحسابها وما اشبه  
ذلك من المعاملات لان امتياز القومانديتير هو مومس على عدم مداخلته  
بامور الشركة على انه والحالة هذه لو جاز استخداؤه في امور الشركة خلافاً  
لهذه القاعدة وظهر منه امور سيئة بحق الشركة من جرى سوء تدبيره او لعدم  
استقامته وهي غير عائدة عليه اصلاً وانما هي متوجهة على الشركة كانت من  
العدالة منع الشريك القومانديتير من المداخلة بامور الشركة بالاطلاق  
والترخيص له ان يأخذ ويعطي مع الشركة او يقرضها ويستفرض منها  
ويبيعها ويشتري منها فقط كشخص خارج عنها. لكنه اذا عين دفاتر الشركة



ودفق فيها وأجرى بعض مذكرات مع شركائهم بخصوص مواد عائدة الى الشركة فلا يعتبر انه قد تدخل بامور الشركة ( المادة ١٧ و ١٨ من قانون التجارة )

**البند الخمسون** ان الشريك التوماندتير الذي يتخطى المهوعات المذكورة آنفاً في البند السابق اي ان الذي يستخدم بامور الشركة خلافاً لاحكام هذا البند يكون خاسراً الامتياز الذي يكون حاصله عليه ويكون مع بنية الشركاء الكافلين بالمال كافلاً وضامناً التعهدات والديون التي على الشركة كافة وهذه الكفالة ليست فقط جارية على الاخذ والعطا الذين اجراها هو ذاته بل انها تكون شاملة جميع تعهدات الشركة الاخرى ايضاً . مثلاً اذا بقي هذا التوماندتير مدة غير متداخل بامور الشركة بالكلية ثم بعد ذلك تدخل بامور الشركة باستفراض مبلغ ما من احد الناس فيكون فاقداً امتيازاً المخصوص بصفتهم ويحكم عليه بتسدية المبلغ المذكور وهكذا ايضاً اذا صار الادعاء عليه بافناء جميع التعهدات التي على الشركة والمبالغ التي استقرضتها بالمدة التي لم تدخل فيها بامور الشركة فيكون مكرهاً على ابقائها لانه اضحى شريكاً وكفلاً بالمال معاً ( المادة ١٩ من قانون التجارة )

**البند الحادي والخمسون** ( سوال ) اذا خسر الشريك التوماندتير امتيازته بتدخله باشغال الشركة على الوجه المشروح والتزم بافناء جميع ديون الشركة ايكن له استرداد المبالغ التي دفعها عن الشركة علاوة على راسماله من المدبرام لا . وهل يمكنه ان يبقى متصفاً عند شركائهم الاخرين بصفة قوماندتير ام لا . ( الجواب ) اذا ثبت ان هذا التوماندتير كان كآلة للمدير وصار استخدامه في امور الشركة برأي ومعلومات المدير فعند ذلك وان يكن فقد امتيازته عند الخارجين عن الشركة وحسب بنفام كفيل الشركة الا انه بالنسبة للمدير يكون امتيازته باقياً وينظر اليه ايضاً بنظر شريك قوماندتير وبموجب المدير على ان برء له المبالغ التي دفعها زيادة عن راسماله ولكن اذا كان ذلك الشريك التوماندتير قد تدخل بامور الشركة بدون انضمام راي المدير ومعلوماته وبمجرد

مدخلته هذه عرض له ما اتفق ماله واضاع راسماله فيها ان هذه المدخلات تكون مثبوتة عن سوء تصرفه فالمضار التي تحدث عن ذلك تكون راجعة عليه وحده لانه بعد ان كان هو السبب في خراب الشركة لا يوافق العدالة ان يتحمل غيره المضرات التي حصلت بواسطته ولهذا لا يعود ذلك التوماندتير من بعد ان بقي ديون الشركة قادراً على مطالبة المدير باسترداد المبالغ التي دفعها زيادة على راسماله والحاصل حيث ان هذه المدخلات هي متنوعة ينبغي عند ظهور منازعة كهذه اجراء الدقة اللازمة فيها لكي تعرف محكمة التجارة درجة الامتياز التي خسرها ذلك التوماندتير وتحكم عليه بها وبالمبالغ التي يجب ان يتغرمها

### النوع الثالث

#### بحق شركة الانونيم

**البند الثاني والخمسون** قد انسخ من البند السابع والعشرين ان الشركات التجارية هي ثلاثة انواع الاول والثاني والثالث من الكلام عليهما آنفاً . وبقي الان محل لبيان النوع الثالث المعبر عنه بشركة الانونيم او شركة الخاصة فنقول ان هذه الشركة احدثت تسهيلاً للمعاملات التجارية وبواسطتها يتاقي الحصول على راسمال كبير من انضمام راسمالات جزئية ويو يشرع بمعاملات جسيمة مثلاً اذا شرع خمسة اشخاص با إنشاء طريق حديدية وكان غير متميز لم يضع راس المال اللازم لمثل هذا العمل الجسيم وفرض لم تخصيص عشرة الاف كيس لكي يتدبر راسمال لهذا العمل وهذا الراسمال يقسمونه مثلاً على الف حصة كل حصة خمسة الاف غرش وهذه الحصص يبيعونها للتطالين ومن اتمائها الحاصلة يحصل لهم الراسمال اللازم وحينئذ تكون شركة متعقدة ما بين المتصرفين بهذه الحصص ولاجل ادارة هذه الشركة يتعين مامور واحد او مامورون متعددون ويصير تحديد وتعيين خدمات هؤلاء المامورين بموجب نظام مخصوص يترتب بين اصحاب الحصص وعلى هذا البناء يصير انشاء طريق الحديد المذكورة مع المباشرة بادارتها اما ما يحصل عنها من الربح فانه يتوزع على اصحاب الحصص ( ان اعضاء هذه الشركة يسون محاضرين او متساهلين )



**البند الثالث والخمسون** ان عنوان شركة الانونيم لا ينبغي ان يكون تحت اسم احد الشركاء كما هو لازم لشركة التوثيق بل يلزم ان يكون تحت اسم الشغل المبني عليه تلك الشركة اي تحت اسم وشهرة العملية المشروعة باجرائها او اسم اخر للشركة مثلاً التي افدنا عنها هنا يقال لها شركة الطرق الحديدية في محل كذا كما ان شركة الواپورات التي تشتغل بالبوغاز في الاسنانة المماعة الشركة الخيرية هي من قبيل شركة الانونيم وليست مسماة باسم احد الشركاء مطلقاً لانه كما سيأتي بيانه منها وقع اضرار وخسائر على نوع هذه الشركة فان كان اصحاب الحصص او المديرون لا يتحملون منها اكثر من راسالم الموضوع والمستولين .  
اعني ان مال الشركة اذا لم يكن كافياً لوفاء ديونها فلا يؤخذ من اصحاب الحصص او المديرين بارة الفرد وجل ذلك اذا تخصص هذه الشركة عنوان مركب من اسماء اصحاب الحصص فيثبت في اصحاب الحصص جميعهم يكونون مسئولين في تعهدات الشركة كافة ( المادة ٢٠ و ٢١ من قانون التجارة )

**البند الرابع والخمسون** ان ادارة شركة الانونيم تجري بمعرفة الوكلاء الموقفين الذين يجوز عزلهم ونصيبهم وهؤلاء الوكلاء يحملون ان يكونوا شركاء او غير شركاء وان يكونوا موظفين او غير موظفين لان شركة الانونيم ليست هي كباني الشركات تابعة الى الشركاء اي ليس هي واقعة على اشخاص معينين بل هي مبنية على الراسمال فقط وبناء على ذلك فأيما كانت من الشركاء لا يحصل منه للشركة فائدة ولا خسارة . حتى اذا مات احدهم او افلس فلا تنسخ الشركة بل تبقى على حالها اما مسئولية المدير فتكون على وكالته فقط يعني على الامور التي تعهد بانعامها وكالة بمنتهى النظامات المقررة بين الشركاء ولا يكون مطالباً بالتعهدات التي يجريها اي انه شخصياً لا يكون متكفلاً وضامناً تلك التعهدات وبناء على ذلك لو فرض ان المدير المرقوم لم يحدث تغييراً البتة فمع ذلك يجوز بموجب راي اصحاب الحصص عزله وتعيين اخر غيره كما انه لا تكون ادارة هذه الشركة بكل الاحوال مختصة باصحاب الحصص بل يمكن تحويل هذه الادارة الى شخص او الى اشخاص متعددين خارجين عن اصحاب الحصص وتعيين لهم مرتبات مناسبة

( المادة ٢٢ من قانون التجارة )

**البند الخامس والخمسون** ينبغي تعيين ناظر وجملته مأمورين منتخبين للنظر في محاسبات الشركة ومعاملاتها والتدقيق على تصرفات المديرين وصرف الاعشاء والضبط في اجراء نظامات الشركة المقررة وبظارة ومعرفة هؤلاء المنتخبين تكون نسوية واجراء الخصوصيات المتعلقة بالشركة وفي كل سنة مرة واحدة او بحسب الامحاج مرتين او اكثر تجتمع اصحاب الحصص كافة في محل واحد وهناك ينظرون في حسابات الشركة فان رآوا منها ربحاً ينبغي ان يتوزع عليهم وهناك ايضاً يتذكرون في المواد التي يعود نفعها للشركة وان اختلفت آراؤهم ف يرجع القرار الاخير الى الاكثرية . قلنا وان يكن من اللازم تقسيم الربح المذكور على الشركاء في كل سنة فرعاية للاحتياط ومقابلة لمصاريف ثنائي فوق العادة يمكن ابنا مقدار مناسب من الربح موقوف . ثم من بعد وقوع القرار على احدى المواد باكثرية الازاء اذا روي عند البعض انه اي القرار المذكور في غير محله وخالفوه فيكون القرار كانه لم يكن مثلاً اذا صار انشاء شركة انونيم لاجل مد سكة حديدية وبموجب النظام الموضوع من الشركاء صار ترتيب راسمال هذه الشركة على الف حصة ودفع عن كل حصة عشرة الاف غرش ثم فهم ان هذا الراسمال لا يكفي للعمل وترجمت الازاء على انه يجب تادية خمسة الاف غرش عن كل سهم علاوة على مقداره الاصلي بمعنى انه يلزم كل ذي حصة ان يدفع تكراراً خمسة الاف غرش وانفق ان بعض اصحاب هذه الحصص على خلاف هذا القرار فان الخالف لا يترتب عليه انفاذ ذلك القرار وبناء عليه اما ان اولئك يدفعون قيمة حصصه ولا يخرج من خزانة الشركة واما انه ان لم يرضه هذا الوجه يبقى في الشركة وبودي له من ربح الشركة عن حصته التي هي باعتبار عشرة الاف غرش فقط

**البند السادس والخمسون** من المعلوم ان الشخص المأمور بادارة شركة الانونيم لا يكون بذاته مسئولاً بالمواد التي يتعهد بها من قبل الشركة واذا استقرض مبلغاً ما برسم الشركة واعطى بمقابلته سند دين ثم ظهر افلاس هذه الشركة فالمدير المرقوم لا ياتزم بأدية المبلغ المذكور وكذا اصحاب الحصص



لا يعملون خسارة أكثر من قيمة الاسم التي اخذوها من الشركة مثاله اذا اخذ احد الأشخاص عشرة حصص قيمة كل حصة خمسمائة غرش وبعد ان دفع قيمتها البالغة خمسة الاف غرش ظهر افلاس الشركة فلا يحكم عليه بان يدفع بارة واحدة مقابل الخسارة اللاحقة باسمه وزيادة على الخمسة الاف غرش التي دفعها عن الاسم وبناء على ذلك ان الذين يتعاطون مع تلك الشركة لا يجوز ان تكون امنيتهم بنسبة اعتبار المدير او بنسبة اعتبار اصحاب الحصص بل ينبغي ان تكون امنيتهم لحال وراسمال الشركة فقط ومن الغني عن البيان ايضا ان المدير ولكن كان غير مسئول بالمعاملات التي يمارسها فمع ذلك اذا كانت هذه المعاملات خارجة عن ادارة ذلك المدير اوانه بالنظر الى نظام الشركة لم يكن مأذوناً باجرائها فيكون لاصحاب الحصص الحق بعدم قبولها ويكون هو الملتزم بها (المادة ٢٤ من قانون التجارة)

البند السابع والخمسون ان راسمال شركة الانونيم يكون منقسماً الى اسم تقسم الى حصص متعادلة ومتساوية المقدار فاذا عقدت شركة انونيم مراسل مائة الف غرش وهذا الراسمال انقسم ايضا على مائة سهم وكل سهم الف غرش فكل سهم واحد من هذه الاسهم الذي قيمته الف غرش يمكن تقسيمه الى حصص مثلاً ينقسم السهم الى عشر حصص عن كل حصة مائة غرش وهذه الحصص تباع خارج الشركة اما الربح الحاصل لهذا السهم فيتوزع على اصحاب الحصص وسواء كان في سكوك هذه الاسهم اسم ذي السهم صريحاً او لم يكن فهو على حد سواء لكن اذا اتفق التصريح باسم صاحب السهم فيكون حكمه حكم المسكوكات اي الذي يكون هذا السند بين يده يكون هو صاحبه وحامل هذا السند يكون بالطبع من اصحاب الحصص واذا اراد ان يبيعه الى شخص اخر فيجوز تسليمه السند فيتعقد البيع وبالعكس اذا كان قد صرح في السند باسم صاحبه فينتضي قيد اسم صاحبه بدفاتر الشركة وعند بيعه لشخص اخر فينتضي ان يدرج شرحاً ايضاً في الدفاتر وفي هامش السند من طرف وكيل الشركة ومعناه ان السند المذكور انتقل من اسم زيد الى اسم عمرو وبوضع امضاءه على هذا الشرح على ان مسألة هذا

البيع كيف كانت وبكل الاحوال تنفل حقوق صاحب ذلك السهم والزاماته معاً الى شخص المشتري كما لو اصاب هذا السهم ربح ما فيعطى الى ذاك الشخص المشتري واذا لزم ان يدفع للشركة مبلغاً ما فينتضي استيفاءه منه (المادة ٢٦ و ٢٧ من قانون التجارة)

البند الثامن والخمسون ان المراد بشركة الانونيم هو الدخول في المعاملات الجسبية ومن حيث انه غير ممكن ادارة شركة كهذه تحت نظارة جميع اصحاب الحصص فعليه قد اوجب الحال في ان تكون تلك الشركة منوطة بنظامات مخصوصة ووقاية لمنافع اصحاب الحصص وللمنافع المخلقة ينبغي ان تكون تحت مساعدة ومناظرة الحكومة بمعنى انه عند اجتماع الراي على عقد شركة انونيم يقدم صك المناولة الذي يصير تنظيمه بين الشركاء مع النظامات التي تشمل ادارة هذه الشركة للحكومة فان رأت الحكومة فحوى السند والنظامات المذكورة خالفاً عن شروط مضرة ومخلة بالاصول والمنافع البلدية وتعلقت الارادة السنية باجرائها فيصير حينئذ تشكيل تلك الشركة مشروعاً ومساغاً وطالما ان هذه الشركة قائمة تكون تحت نظارة الحكومة ايضاً لان الحكومة اذا وجدت ان معاملات الشركة المذكورة بلا تدبير او اذا رأتها مخالفة لحوال نظاماتها الخصوصية او من قصد ما ينافي المصلحة بالناس فصيانة لحقوق واموال الجمهور تكون مقتدرة على فتح تلك الشركة واسترداد الرخصة التي اعطتها قبلاً واذا اتفق كم شخص على عقد شركة انونيم بدون علم الحكومة وكتبوا سند مقاوله ما بينهم وبقي غير مصدق عليه بموجب ارادة سنية فذلك الشركة لا تعتبر عند الجمهور كشركة انونيم بل تعد شركة قولتيف فقط ومقتضاه ان مدير الشركة واصحاب الحصص يكونون كفلاً بالمال لكافة ديون الشركة وملتزمين باجراء تعهداتها . مثال ذلك اذا كان احد الناس حاملاً سندات مضاة باسم مدير تلك الشركة ونعذر عليه اخذ مطلوبه فيكون له الحق ان يدعي بالمبلغ المطلوب على باقي الشركاء ولا يعفون من ذلك ولو اثبتوا ان راسمال تلك الشركة هو اسمهم وان شركتهم من قبيل شركة الانونيم وان المدعي له الاطلاع التام على انشاء الشركة بهذه الصورة لانه وان كان ايضاً



قد عرف المدعي ان الشركة المذكورة هي من قبيل شركة الانونيم فمن حيث ان تلك الشركة ليست هي شركة مشروعة فيكون له الحق بمطالبة ماله من مؤسسها (المادة ٢٨ من قانون التجار)

البند التاسع والخمسون من المواد المسطرة في البنود الواردة آنفاً بخصوص الشركات التجارية الثلاث وهي التولفتيف والقومانديت والانونيم يستفاد ان شركة القومانديت مشابهة للشركتين الاخرتين في بعض الامور وذلك من حيث ان المأموار بادارة هذه الشركة يكون مسئولاً بالشركة فهي بذلك شبه شركة التولفتيف ومن حيث ان الشركاء القومانديتير اي اصحاب الراسال ليسوا مسئولين بسوى راسالهم فهذا شبه الانونيم حتى انه نظراً لاحكام البند السابع والخمسين كما ان راسال شركة الانونيم يكون واقعاً على اسمهم هكذا ايضاً شركة القومانديت تنقسم الى اسمهم ومع هذا فلا بد من رعاية النظامات والقواعد الموضوعية بحق هذه الشركة . يعني ان الراسال الموضوع من الشركاء القومانديتير ينبغي تخصيصه اسمها والمتصرفون بملك الاسم يكونون شركاء بطريق القومانديت فان لم يكن مصرحاً في سنداتهم باسم المتصرف في ذلك السند فحامل هذا السند يكون شريكاً طبعاً والآي اذا كان اسمه موضحاً فينبغي له ان يكون قادراً على نقل حقوقه الى آخر ان يسلم سندات الاسم التي هي بيده لذاك الشخص وان يعلق مدير الشركاء على دفاتر الشركة وبها مش السندات انتقال هذه السندات من ذاك الشريك الى غيره المبدل منه وبمجرد انقسام هذا الراسال الى اسم لا يحكم بالنظر الى تلك الشركة حكم شركة انونيم بل تحسب شركة قومانديت اي يجب ان تراعى مجتها النظامات الموضوعية لشركة القومانديت بمعنى ان يكون لهذه الشركة مدير مسئول بها ويكون لها شركاء اصحاب راسال غير مسئولين بها ولا يجوز في هذه الشركة استخدام هواله الشركاء والاشخاص الذين دخلوا عوضهم وانتقلت اليهم حقوقهم ولا ينبغي ان يكون لهم اسماء في عنوان الشركة ثم مع كونه يجوز تقسيم راسال شركة القومانديت الى اسمهم فمن حيث ذلك منوط بالمقاوله التي تجري بين الشركاء فيمكن ان يجري الاتفاق ايضاً على ان الراسال لا يكون واقعاً على اسمهم

بل يكون على حصص شائعة مستقلة راجعة للأشخاص الذين يضعونها (المادة ٢٩ من قانون التجارة)

البند الستون ولو كما قد ذكرنا في البنود المحررة قبلاً بعض مباحث تتعلق بامور الشركات التجارية على الاطلاق فمن حيث اننا لم نستوف جميع الشرائط اللازم اجراؤها بحق اصول واقامة هذه الشركات لزم ان ناتي الآن احاطة بالمعلومات الكافية بالتفصيل كما سيأتي فنقول ان سند المقاوله الذي يجري بخصوص شركة التولفتيف او شركة القومانديت المزمع عقدها يلزم ان يكون تنظيمه بمعرفة محكمة التجارة او بمعرفة الشركاء وحدهم واذا ترتب على هذا الاسلوب يسلم لكل من الشركاء نسخة منه على نسق واحد ويجوز عدد جميع النسخ التي تهررت في كل نسخة ولكن اذا صار تنظيم سند المقاوله بمعرفة محكمة التجارة وتبدي بدفاترها فلا يبقى لزوم ولا حاجة الى جعل نسخ متعددة بل يكفي بنسخة واحدة فقط ولاجل زيادة ايضاح الاحكام المذكورة نقول تكراراً ان سند المقاوله الذي يترتب بين الشركاء على عقد شركة تولفتيف او شركة قومانديت فان كان نسخة واحدة مضاه من جميع الشركاء ومسلطة الى محكمة التجارة ومقيدة بدفاترها توجب على الشركاء كافة اجراء الشرائط بحسب منطوق هذا السند غير انه اذا لم يكن انشاء هذا السند بمعرفة محكمة التجارة وكان ترتيبه بين الشركاء فقط فلن يكون معتبراً لا بد من نسخ عديدة على قدر عدد الشركاء مثلاً اذا كان اولئك الشركاء خمسة اشخاص فيلزم ان يحرر هذا السند خمس نسخ وكل نسخة منها ينبغي ان تكون مضاه من جميع الشركاء وفي كل نسخة يحرر عدد النسخ التي صار تحريرها وايضاؤها . اما اذا كان الشركاء خمسة اشخاص وبعضهم صنفه تغاير صفة الاخرين كما لو كان من رباط المقاوله ان يكون احدهم مديراً للشركة وسائر الشركاء قومانديتير . فحينئذٍ ما كان الشركاء متعددين يكفي جعل السند المذكور نسختين الواحدة تعطى الى الشركاء القومانديتير والثانية الى المدير (المادة ٣٠ من قانون التجارة)



**البند الحادي والستون** ان سند الشركة الذي يترتب خلافاً للشرائط المدرجة في البند السابق يعني اذا لم يكن من السند المذكور نسخ متعددة في قدر عدد الشركاء او كان غير مصرح فيه بعدد النسخ التي صار استنساخها عنه فلا يعد معتبراً وبقية الشركاء لا يجبرون على اجرائه لانه لو فرض جعل سند الشركة نسخة واحدة بين خمسة شركاء وهذا السند اودع لاحد الشركاء كي يحفظه فكما ان حامل هذا السند في اي وقت اراد يمكنه اثبات شركته مع الآخرين هكذا ايضاً متى اخفاه وكنهه يقتدر على انكار الشركة وبناءً على انكاره فلا بد لسائر الشركاء ان يكونوا مضطرين الى متابعتها فمن حيث في ذلك غدر للشركاء فوقاية لهم من المضرات وجب ان تكون السندات الماثلة لهذه غير معتبرة وتحسب قانونياً في حكم الساقطة والشريك الحامل سنداً منها ليس له ان يلزم بقية الشركاء بالشركة وهكذا اذا كان تنظيم سندات الشركة على عدد الشركاء واعطي لكل واحد منهم نسخة ولكن لم يكن في السندات المذكورة تصريح بعدد النسخ ومن ثم اذا تم احد الشركاء السند الذي بيده وادعى بان سندات الشركة لم تكن على قدر عدد الشركاء ولذلك هو لا يقبلها فحجته بتعذر على باقي شركائه ان يثبتوا ابطال دعواه فلذا كانت هذه المسألة ايضاً من قبيل تلك

**البند الثاني والستون** وان يكن السند الذي صار تنظيمه خلافاً لاصوله المدرجة كما مر لا ينظر اليه بعين الاعتبار اذ بسند كهذا لا يلتزم احد ان يكون شريكاً فمع ذلك اذا رضي احد الشركاء بالشركة وبعد الشروع بمعاملات الاخذ والعطاء ادعى بوسيلة ترتيب السند المذكور خلافاً للنظام بان لا يدخل له بالشركة وطلب نفيها عنه فلا يجزى له ذلك واما قبل اقامة الشركة اي قبل الشروع بالاخذ والعطاء فله الحق ان يدعي الغاء الشركة بناءً على ان تنظيم سند الشركة هو مخالف للنظام ويجزى له الادعاء بان السند المذكور حكمه ساقط حتى لو فرض عدم جعل سندات الشركة على قدر عدد الشركاء ونحو سند واحد وحفظ عند احد الشركاء وغيب الشروع بمعاملات الاخذ والعطاء قد كتم ذلك الشريك السند الذي بينه ونصدي لانكار شركته ايضاً

فان سائر شركائه يقتدرون على اثبات شركته من مكانه او من دفاتره او بادلة اخرى راضية وإضافة الى ذلك نقول انه لا بد من تنظيم سند متناول عند مشاركة عدة اشخاص مع بعضهم ولكي يكون هذا السند معتبراً يجب تطبيقه على الشروط المار ذكرها واذا عرض خلال بهذا الخصوص فوان يكن الشركاء غير قادرين على اثبات شركة بعضهم بعض فالشخص الخارج عن الشركاء المدعي بحقوقه على احدى الشركات يقتدر على اثبات صحة هذه الشركة بكافة انواع الاثباتات . مثال ذلك اذا عقد شخصان شركة واستقرضا من احد الاشخاص مبلغاً ما وهذا الشخص طلب تادية ماله واحد الشركاء انكر شركته ونازع بايضاء الدين المستقرض فرب الدين يقتدر ان يثبت شركة الشريك المنكر بقرائن قوية وذلك بمجرد ابراره اوراق المتبوض والتعديرات والسندات التي اعطاها له ذلك الشريك المنكر شركته او من اشياء اخرى ومن حيث اننا في البنود الآتية سنورد بالتفصيل الامثلة والابضاحات اللازمة عن كيفية فصل حقوق الاشخاص الذين يدعون على احدى الشركات وبأي وجه يحصلون على حقهم فقد اقتصرنا الان على هذا المنذر

**البند الثالث والستون** حيث ان سند شركة الانونيم ينبغي تنظيمه في محكمة التجارة فاحكام البند الستين ليست جارية عليه . لانه يجب ان يحصل تنظيم سند هذه الشركة بين اصحاب الحصص وفقاً للاحكام المذكورة وجرى الشروع بعقد الشركة فيمثل هذه الشركة تكون غير مشروعة عند الجمهور وتعد شركة قولتيف لانه لكي تكون هذه الشركة مقبولة ومشروعة لا بد من ان يكون تنظيم سند المتأولة بعقد الشركة مرتباً بمعرفة محكمة التجارة وينبغي استحصاال الارادة السنية باجرائها (المادة ٢١ من قانون التجارة)

**البند الرابع والستون** انه عند انشاء شركة التولتيف او شركة التومانديت يلزم اعلان المواد التي ارادها لكي يكون معلوماً عند الجمهور وحال هذه الشركة وكيثنتها ورأسها وجميع اسبابها اي يجب ان يترتب سند المتأولة بعقد الشركة على طريق الخلاصة وهذه الخلاصة يجب التصريح اولاً باسماء الشركاء الضاميين والكافلين الشركة وصفاتهم ومحل اقامتهم مع اسماء الشركاء اصحاب



المخصص او القوماند بغير ثانياً بعنوان الشركة ثالثاً باسماء الشركاء الذين صار تعيينهم لاجل استعمال الامضاء وروية وإدارة امور الشركة رابعاً بمقدار الراسمال الذي وضعه الشركاء او الذي لم يدفعه بعد ولكنهم تعهدوا بدفعه وان كان هذا الراسمال منقسماً الى اسم توفيقاً لاحكام البند التاسع والخمسين فيجب ان يقرر مقدار الراسمال الذي وضعه او الذي تعهد بوضعه اصحاب الاسهم المذكورة خامساً تاريخ بداية ونهاية هذه الشركة ومن بعد قيد هذه الخلاصة في دفاتر محكمة التجارة يصير نشرها واعلانها للجمهور وبياناً لما يحصل من الفوائد والتخصيمات من ارباح هذا السند تبادر الى تفسير القضية فنقول ان المراد بنشر اسماء الشركاء الكفلا بالمال خلا الشركاء القوماند بغير انما هو لاجل بيان حالة هؤلاء الشركاء ومعناه حتى يكون يعلم العموم انهم اي الشركاء من اهل الخبرة والاستقامة ومن ارباب الثروة واليسار وهكذا نصح الامنية للشركة وثانياً كما هو معلوم ان راسمال الشركة اذا لم يكن كفيلاً لوفاء ديون الشركة فالشركاء الكفلا بالمال يلتزمون بايفاء الدين الذي يبقى على الشركة وعليه تكتسب الشركة اعتباراً بالنسبة الى الاموال والاملاك الكائنة تحت تصرف هؤلاء الشركاء الضامتين واما الشركاء القوماند بغير حيث ان مسؤوليتهم تجب للدير فقط وليسوا بمسؤولين بالاخذ والعطاء مع الجمهور ولا يتحملون من الضرر والخسارة اكثر من الراسمال الذي وضعوه فلذلك لا يحصل امنية للخلق بمجرد نشر اسمائهم وهكذا ايضا هذا الراسمال اذا صار وضعه وترتيبه على اسم من حيث ان سندات هذه الاسهم تتداولها ايدي الناس ويتعاقب عليها تصرف ايدي كثيرين من الناس فلو لم نشر اسماء اصحابها لتعذر ذلك وكان مستحيلاً عليها ولذلك لا يقتضي اعلان اسماء الشركاء القوماند بغير ولا اسماء اصحاب المخصص

( المادة ٢٢ من قانون التجارة )

البند الخامس والستون ثانياً ان الغرض من الاعلان بعنوان الشركة هو حتى اذا تعهد احد الشركاء باجراء شيء على اسم الشركة تلتزم الشركة باجراءه واذا لم يحصل التعهد باسم الشركة فالشركة لا تكون مطالبة به ويكون المسئول به هو الشريك الذي تعهد به وحده فلذلك ان معرفة العموم بعنوان

الشركة هو من اهم الامور والزعماء

البند السادس والستون ثالثاً ان الفوائد التي تحصل من ارباح اسماء الشركاء الذين تعيينوا لوضع امضاء الشركة وإدارة وروية مصالحها هي في ما اذا باع الشريك الغير المأمور بإدارة الشركة اموالاً واملاكاً خاصة الشركة او اذا استقرض مبلغاً ما على اسم الشركة او اجري تعهدات ما فيكون قد تغطى درجة حقوقه ومن ثم لا تكون الشركة مطالبة باعماله وليس للناس ايضاً ان يطلبوا اجراء اعماله منها وبالعكس اذا لم تحتفظ هذه القاعدة فيمكن لاحد الشركاء ان يغفل بعدم الاستقامة اي انه يقدر هذا الشريك ان يدفع للناس سندات معنونة بعنوان الشركة ويكون كآلة مستقلة لخداع الشركة وبناء على ذلك اذا لم تراعى هذه القاعدة اغني اذا لم يتعين مدير للشركة او اذا صار تعيينه وما اعلن للناس اسمه وشهرته فالشركة تكون مسئولة بكل المواد التي يقع التعهد بها من كل من الشركاء

البند السابع والستون رابعاً ان المقصود باعلان مقدار الراسمال الموضوع من الشركاء القوماند بغير او الذي تعهدوا بوضعه سواء كان راسمال الشركة موسساً على اسم او على غير اسم فهو من حيث ان اعتبار الشركة القوماند بغير هو بنسبة راسمالها وليس باعتبار اصحاب الراسمال فلذلك متى عرف الناس مقدار الراسمال الموضوع من الشركاء القوماند بغير على الحساب حين اقامة الشركة ومقدار الراسمال المتفق على وضعه فيما بعد فيعرفون درجة اقتدار هذه الشركة ويكونون عند اجراء معاملاتهم معها وانفذين بها بقدر استيصالها غير انه اذا افترضنا مخالفة هذا التنبه اي لو قدر عدم الاعلان بمقدار الراسمال الموضوع من قبل احد الشركاء الذين هم بصفة القوماند بغير فماذا عسى ان يكون وقتئذ فيجب ان ذلك القوماند بغير قد خسر الامتياز الخاص به وواضح كافلاً وضامناً اجراء جميع تعهدات الشركة حيث ان امتياز القوماند بغير هو موضوع بصورة الاستثناء من القاعدة العمومية اما كسب هذا الامتياز يتم برعاية النظامات الثابتة الاجراء بخلافه اي ان هذا الامتياز يحصل بمجرد تعيين مقدار الراسمال الموضوع في سند المتأولة



المتعقد بين الشركاء وبمجرد نشر خلاصة السند المذكور للجمهور

البند الثامن والستون خامساً ان الفوائد التي تحصل للشركاء وللعموم من اعلان تاريخ ابتدا وانتهاء الشركة هي من وجه ان الجمهور متى كان عالماً بنهاية مدة الشركة اي بتاريخ فسخ الشركة فاذا اجري مدير الشركة عقوداً على اسم الشركة بعد ذلك التاريخ فلا تكون مقبولة عند احد وثانياً يكون للشركاء السابقين حق ان يرفضوا تلك العقود الغير المشروعة لو افترضنا ان المدير خدع الناس بقولها لان التعهدات التي يجريها المدير باسم الشركة تكون معتبرة عند الشركاء مدة دوام الشركة المذكورة اعني من اجدها المدة الى انتهائها واذا ظهر تعهدات قبل بداية الشركة او عند نهاية مدتها فلا تكون مقبولة عند الشركاء غير انه اذا كان قد تعين في سند المفاولة الذي حصل تنظيمه بين الشركاء تاريخ نهاية الشركة ولم يكن اعلان للناس خلافاً للنظام فجميع مقاولات وتعهدات مدير الشركة التي لم تكن اعلنت نهاية مدتها بعد فسخها تكون مرعية عند الجمهور والشركاء مسئولون بها ايضاً لكن حين اقامة الشركة اذا لم يعلن بتاريخ نهايتها واعلن غيب فسخها فلا محذور من الحياة ومعناه اذا اعطى مدير الشركة سنداً معنوياً بعنوان الشركة فالشركاء لا يكونوا مسئولين به

البند التاسع والستون حين انشاء شركة الفولتنتيف او شركة التوامنديت اذا لم يراع بعض الشروط اللازمة المدرجة في البند الرابع والستين اي اذا حذف من خلاصة سند الشركة بعض مواد واجب اتباعها بموجب القانون وصار اعلان خلاصة السند المذكور. فاجاب ذلك قد سبق بيانه في البنود المتقدمة ونزید على ذلك ان بانه لو قيدت تلك الخلاصة في محكمة التجارة ولكن لم تنشر فلا اعتبار لتلك الشركة عند الجمهور وان لم يرد الشركاء ايضاً ان يداوموا على تلك الشركة فلم متى شاموا ان يطلبوا فسخها كما اذا عقدت شركة بين خمسة اشخاص وبحسب الشروط المحررة في البند الستين جعلوا سند مقاوله عقد الشركة على عشر سنوات متتالية وفيدوا هذا السند في محكمة التجارة ولكن لم يعلنوه فب ان تلك الشركة قد تمت واجريت معاملاتها

ايضاً فلكل من الشركاء ان يطلب فسخها قبل نهاية مدة العشر سنوات المعينة في سند الشركة بحجة عدم اجراء الاعلانات اللازمة بانشاء تلك الشركة حتى انه اذا تقرر بين الشركاء حين اقامة الشركة ان يجرى الاعلانات اللازمة في خلال مدة معينة فقبل ظهور الاعلانات المذكورة يمكن لاحد الشركاء ايضاً ان يطلب فسخ تلك الشركة غير انه بعد اذاعة الاعلانات المذكورة فلا يسوغ لاحد الشركاء ان يدعي الفسخ قبل نهاية المدة المسماة مطلقاً

البند السابعون ان عدم اجراء احكام البند الرابع والستين مع كونه يجوز لاحد الشركاء ان يدعي فسخ الشركة لكنه يحكم بالفسخ من بعد تاريخ الادعاء وجميع معاملات الشركة الكائنة تحت تعهداتها الى حين تاريخ الاستدعاء بالفسخ يجب اعتبارها وما يتسبب من الاضرار والخسائر الى ذلك التاريخ يلتحق بالشركاء ايضاً هذا وحيث ان تلك الشركة اعتباراً من ذلك التاريخ يجب ان تكون منقضة ويلزم روية المحاسبات المتعلقة بها مع ايفاء ديونها وتخصيل مطالبتها فان وجد فيها ما يجب ان يوزع بين الشركاء فيكون لكل منهم على قدر حصته. والمراد بايضاح هذا الامر انما هو لكي يعلم ان لاحق لاحد الشركاء بعدم اعطاء ما يعود عليه من الاضرار والخسائر اللاحقة بالشركة المنقضة ولو حكم موافقة لاستدعائه بفسخ الشركة بوسيلة عدم مشروعية تلك الشركة من بعد اقامتها والشروع باجراء معاملاتها حتى ان جميع الشركاء يكونون مسئولين بتلك الشركة الى تاريخ الاستدعاء بفسخها وحتى ذلك الوقت ينظر اليها كأنها كانت عقدت وفقاً للنظام

البند الحادي والسبعون بناء على الوجه المار ايضاحه ان الشركة المنعقدة خلافاً للشروط المذكورة في البند الرابع والستين كما انها لا تكون معتبرة عند الشركاء كذلك نصفي غير معتبرة عند الناس ايضاً حتى اذا كانت تلك الشركة مقبولة عند الشركاء وادعى شخص خارج عن الشركاء على احد الشركاء وذلك الشخص ان يعرف تلك الشركة فلا تعتبر تلك الشركة ونصفي كالعدم مثال ذلك ان رجلاً يدعي عارف انما جعل راسمال الشركة عشرين الف غرش وكان عليه دين للشخص اخراسته ولي انما وكان هذا الدين المترتب على عارف



أما خارجاً عن معاملات الشركة ومطلب ولي أيا الموما إليه تحصيل مطلوبه من  
الرجال المذكور فشركا المديون المرقوم الآخرون لا يقتدرون على صد طلبه أي  
لا يمكنهم أن يوقفوا رجال المديون المرقوم بمجرد دعواهم أن هذا الدين ليس  
هو على الشركة ولا يسوغ احتجاجهم في الفاعلة القائلة أن المديون التي على الشركا  
لا يجب إيقاؤها من رجال الشركة

غير أنه إذا أجرى أحد الناس عقوداً مع تلك الشركة كما إذا تعهد باعطاء بعض  
أشياء لتلك الشركة فلا يقتدر على نقض تعهده نظراً لعدم مشروعية تلك الشركة  
إذ أن في مقاولة مع تلك الشركة ما يدل على أنه قد قبل هيئتها وبالتالي  
أيضاً من حيث أن عدم الإذاعة اللازمة ليس هو من الأسباب المضرة به فلذلك  
يجب الحكم عليه بإجراء الشيء الذي تعهد به ونظير ذلك إذا تصدرت دعوى على  
الشركة المعنودة على صورة غير مطابقة للنظام بإجراء التعهدات الواقعة باسمها  
فالشركا قطعاً لا يقتدرون أن يمنعوا من إجراء التعهدات المذكورة بحجة عدم  
مشروعية تلك الشركة

**البند الثاني والسبعون** أنا نكرر الآن المواد المار ذكرها على سبيل  
الاجاز فنقول أولاً متى انشئت شركة قوللتيف أو شركة قومانديت خلافاً لأحكام  
البند الرابع والستين أي إذا عقد عدة أشخاص شركة ما وبنوا عليها صك مقاولة  
بشرائط معلومة لكن لم يقدوا في محكمة التجارة خلاصة مضمون هذا السند ولم  
يعلموه كما قدمنا فبوسع لكل من الشركا حينئذ أن يطلب فسخها لكونها مغايرة  
للنظام ولكن ينبغي أن تعتبر جميع معاملات تلك الشركة التي صار إجراؤها لحد  
تاريخ الاستدعاء بالفتح ومن بعد روية جميع محاسبات الشركة تكون الشركة  
منفصلة اعتباراً من ذلك التاريخ. ثانياً إذا أجرى بعض الشركا المذكورين عقوداً  
باسم الشركة كما لو استقرضوا من أحد مبلغاً فلا يقدرون على التمتع من تأدية المبلغ  
المستقرض بمجرد دعواهم أن تلك الشركة كانت انشأوها خلافاً للنظام لأن  
المدينين على الشركة يظنون إليها بعين الاعتبار ويعتبرن أن إقامتها كانت بنوع  
موافق للنظام. ثالثاً إذا كان يطلب لأحد الأشخاص مبلغ ما من أحد شركا تلك  
الشركة وادعى تحصيل مطلوبه من الرجال الموضوع من ذاك الشريك

المديون بداعي عدم مشروعية تلك الشركة فعلى ما بين في البند السابق أن باقي  
شركا المديون لا يمكنهم المانعة أصلاً

**البند الثالث والسبعون** بناء على ذلك قد اتضح أنه كما قد سأل شخص ما  
أن يدعي مشروعية شركة كهذه كذلك سأل شخص آخر أنه دين خصوصي على أحد  
أعضائها الادعاء بعدم معرفة تلك الشركة مطلقاً وحتى أنه أن يعدها في حكم السافط  
فاذا وقع هذا التناقض. مثال ذلك أن مختار أفندي وفرهاد أفندي إذا عقدا  
شركة على هذا النسق واعتدانا باسم الشركة مبلغاً من شخص آخر اسمه ولي أفندي  
واتفق قبل قضاء هذا الدين أن أفلس تلك الشركة وبرز ولي أفندي المرقوم بدعي  
بمشروعية تلك الشركة وقبولها وإن يكون مطلوبه ممتازاً وطلب استيفاءه بأول الأمر  
من موجودات الشركة ثم ادعى شخصان على المفلسين المذكورين بأن للواحد  
ديناً على مختار أفندي من ثمن البسة خصوصية والآخر ديناً على فرهاد أفندي لأجل  
بعض مصاريف بيتية واتضمنت تسوية المطالبات من الأموال الموجودة نظراً  
لعدم مشروعية الشركة المذكورة فكيف يجب العمل والحالة هذه. فنجيب من  
حيث أن مطالب ولي أفندي هي من الشركة رأساً فلا يبقى صاحب امتياز  
ومن ثم يتوزع المال الموجود بطريق الغرامة على جميع المدعين بالدين

**البند الرابع والسبعون** أن سند الخلاصة الذي يصير إعلانه كما مر  
في البند الرابع والستين ينبغي استخراج من سند عقد الشركة والتصديق  
عليه من طرف محكمة التجارة حتى إذا كانت قد ترتب سند عقد الشركة بمعرفة  
محكمة التجارة يلزم التصديق على سند الخلاصة المذكور أيضاً منها. ولكن إذا لم يكن  
تنظيمه على هذا النسق وعمل بين الشركا فمضى كانت الشركة شركة قوللتيف  
يلزم أن يكون مضمون من جميع الشركا الكافين بالمال ومضى كانت الشركة شركة  
قومانديت سواء كانت منسوبة إلى اسم أو غير منسوبة فينبغي أن يكون سند  
الخلاصة مضمون من كفلا الشركة ومديرها فقط لأن سند الخلاصة المذكور  
يعتبر عند الناس أنه سند مقاولة الشركة الأصلي فمضى كان غير مضمون من جميع  
الشركا فحين الحاجة يمكن لأحد الشركا أن ينكر شركته غير أنه من حيث لا يلزم



نشر وإعلان أسماء الشركاء التوأمين فلا يجب أن يضعوا أسماءهم في سند الخلاصة المذكور (المادة ٣٣ من قانون التجارة)

**البند الخامس والسبعون** أن الشركة التوأمين لا يقتصر على نشر خلاصة سندها بل يلزم أن يتعلق على ديوان محكمة التجارة سند عقد الشركة بتام عباراته مع الأمر العالي المودن بعقد الشركة المذكورة لأن أصول إنشاء شركة التوأمين هي ذات أهمية أكثر من باقي الشركات ولا بد أن تكون بصورة تعطي أهمية للجمهور وأسباب ذلك هي كون أن الأشخاص الداخلين بشركة التوأمين هم مسئولون من حيث معاملات الشركة فلا يكون للناس أهمية كبرى للاطلاع على مقاولات تلك الشركة المتعقدة بين الشركاء بل ينبغي الإطلاع على المواد اللازمة فقط وهي أن يعرفوا عنوان الشركة وتاريخ بدايتها ونهايتها وأسماء مديريها وكفلائها بالمال ومدار الراسمال الموضوع من طرف الشركاء التوأمين بغير هذه المواد بصير إدراجها بسند الخلاصة وبصير إعلانها ولكن من حيث أن أعضاء شركة التوأمين لا يتعسرون بارة واحدة علاوة على الراسمال الذي يضعونه فتمتع علم الناس بمجموع المقاولات المبررة بينهم بينهم مستقبل تلك الشركة ما أمكن وبالنظر لما يحيطون به على يحررون المعاملات معها كما أنه بمناسبة إعلان الأمر العالي الصادر بحجتها لا يعود مجال لتحويل بأجراء كذا شركات بدون الحصول على الرخصة اللازمة وهكذا تنضج عدم مشروعية وصلاحيته تلك الشركة (المادة ٣٤ من قانون التجارة)

**البند السادس والسبعون** كما أنه لا بد من إعلان عنوان شركة التوأمين وتاريخ بدءها وختامها وأسماء مديريها وكفلائها بالمال كذلك من بعد انقضاء مدتها المعبية إذا صار تجديد مدة الشركة المذكورة أو إذا صار فسخ تلك الشركة قبل انقضاء مدتها المعبية أو صار تبديل بعض الشركاء بخلافهم أو كنت بعض الشركاء أيديهم من الشركة بالكلية أو إذا صار إضافة بعض الشروط على سند المقاولات الذي صار تنظيمه بين الشركاء أو صار تغيير عنوان الشركة بأسماء آخرين يقتضي أن يصير ربط هذه الكيفيات بمقاولات جديدة وتثبت في محكمة التجارة

وإعلانها بطريق الخلاصة تطبيقاً لأحكام البند الرابع والستين وإذا لم يصدر هذا الإعلان فجميع المواد المذكورة لا تعتبر عند الشركاء ولا عند الأشخاص المدعين على الشركة من الخارجيين عنها وتبقى كأنها لم تكن. غير أنه بوسيلة عدم إجراء الإعلانات اللازمة فالشركاء لا يتخلصون من المسئولية لأنه بحسب أحكام البند الرابع والستين قد توجب نشر وإعلان خلاصة صك الشركة الذي حصل تنظيمه بين الشركاء حين إقامتها فإذا بعد نشره حصل تغيير ما في الشركة ولم يحصل نشر فتبقى المسئولية التي حصلت إلى الناس من مفعول أحكام البند المذكور كأنها بلا فائدة وذلك بالنظر إلى تغيير الشرائط المقررة بين الشركاء المرقومين إذا بقيت مكتومة. مثلاً عند إنشاء إحدى الشركات إذا وضع لعنوان الشركة اسم ولي أفندي وبعد الإعلان للعموم قد ترك الأفندي المسمى إلى الشركة ولزم استعمال اسم شريك آخر في عنوان الشركة فحينئذ لا يحصل فائدة البنية من الإعلانات الواقعة عند عقد الشركة أن لم يذع ذلك مجدداً وتجرى المتعضيات القانونية التي أشرنا عنها ومن ثم إذا لزم بعد وقوع الشركة تغيير بعض مواد مندرجة في الخلاصة المذكورة وبالفرض اقتضى إخراج أحد الشركاء من الشركة نظراً لسوء تصرفه فهذه المادة وإن تكن جائزة قانونياً غير أنه كما أعلن مقدماً بدخوله في الشركة ينبغي أيضاً أن يعرف عند الناس خروجه منها وإذا كان إخراجها بدون إعلان فيحسب عند الناس شريكاً يعني تركه على هذه الصورة لا يكون مقبولاً والشخص الذي له مطلوب على الشركة يقتدر على استيفاء حقوقه من ذلك الشريك ضرورة (المادة ٣٥ من قانون التجارة)

**البند السابع والسبعون** بما أن المواد المتقضى إعلانها كما مر في البند السابق هي أولاً مادة تجديد المدة بعد انتهاء المدة المعبية للشركة ثانياً فسخ الشركة قبل انقضاء المدة المذكورة ثالثاً كف يد بعض الشركاء أو تبديلهم رابعاً الشروط والمقاولات الجديدة التي تضاف علاوة على سند الشركة خامساً تغيير عنوان الشركة فلذلك نأخذ الآن بتفصيلها الواحدة بعد الأخرى. فنقول أولاً إذا عرض داعي لزيادة مدة الشركة بعد نهاية مدتها المعبية فيكون القصد من إعلان



ذلك انما هو كون كما هو معلوم ان الراسمال الذي يوضع بالشركة من احد الشركاء هو مخصوص باصحاب ديون الشركة فالشخص الذي له مطلوب على ذلك الشريك لا يقتدر على استحصاال مطلوبه من راسمال ذلك الشريك المديون طالما ان الشركة موجودة ومن حيث ان الدائن له حق وضع اليد على ذلك الراسمال بعد انقضاء مدة الشركة المخصصة لها اي من تاريخ فتح الشركة فلو جاز تطويل مدة الشركة بمجرد راي واتفاق الشركاء خلوا عن الاعلان والازاعة فيجوز يسوغ لسائر الشركاء ان يتصدوا لابطال حق الدائن المذكور بدعواه ان الشركة حصل امتدادها وهذه الوسيلة تكون كفوا للدفاع عن راسمال المديون لكن اذا صار اعلان امتداد الشركة فيكون حينئذ اسدياب الاحتيال ثم قول ايضا اذا استمرت الشركة بعد نهاية مدتها خلافا للنظام اي لم يحصل اعلان كنية امتدادها فينبغي ان يترتب على تلك الشركة ما في احكام البند السبعين والثاني والسبعين يعني ان سند المفاولة المضمن بتحديد مدة الشركة المذكورة لا يكون معتبرا عند الشركاء . وعند وقوع استدعا احد الشركاء بابطاله يحكم بسقوطه ومع كل هذا فالمستدعي بابطال مفاولة تعديد الشركة يبقى تحت مسئولية معاملات الشركة التجارية الى تاريخ الاستدعا بالابطال يعني يكون ملزوما ان يفي تعهدات الشركة الكاتبة الى ذلك التاريخ اما بعد ذلك التاريخ فتحسب تلك الشركة ملغاة وكذلك لو حصل قرار بين الشركاء على امتداد الشركة واستقرضا مبلغا باسم الشركة وحيث المطالبة بهذا المبلغ انكر الشركاء المرفوعون مدة التعديد وادعوا بفتح الشركة ونازعوا بتادية المبلغ المطلوب من الشركة فكما ان الشخص الذي افترض ذلك المبلغ يقتدر ان يثبت بقاء الشركة المذكورة وعلى هذه الصورة يدعي بجفوفه على الشركاء المرفوعين كذلك الشخص الذي له مطلوب على احد هؤلاء يمكنه ان لا يعرف مطلقا امتداد هذه الشركة ويمكنه ايضا الادعا باستحصاال مطلوبه من راسمال مديون

**البند الثامن والسبعون** عند انشاء احدى الشركات اذا لم تدع وتعلن خلاصة صك المفاولة المفود بين الشركاء وفقا لاحكام البند الرابع والسبعين وعند انتهاء مدتها تجددت المفاولة بين الشركاء على امتداد تلك الشركة وهذا

التعديد ايضا لم يدع ولم يعلن فذه الشركة ايضا تجري بمقتضى الاحكام الواردة انفا . مثالا لو عقد خمسة اشخاص شركة وعينوا مدتها في صك الشركة عشرة سنوات بدون ان يعلنوا خلاصة صك الشركة وعند انقضاء المدة اتفق الشركاء المذكورون وجددوا بينهم الشركة مدة اخرى ولكن بدون ان يدعوا ويعلنوا هذا التعديد وعقب ذلك اجرت تلك الشركة اعمالا بمعنى انها تعهدت بشي ما وبرزت الشركاء تدعي عدم ايفاء ذلك التعهد بحجة ان الشركة ما تأسست وفقا للنظام يعني لم تحصل اذاعتها عند تأسيسها ولم تعلن ايضا عند امتدادها فتدعي حجتهم هذه ويحكم عليهم بايفاء ما تعهدت به الشركة اذ لا خلاص لهم من المسئولية بهذا العذر لان عدم اعلان الشركة عند تأسيسها نعم هو خطأ وعدم نشره ايضا عند تعديدها هو خطأ اخر ولكن هذا الخطأ لا يتعدى الى حقوق الشخص الثالث

**البند التاسع والمبعون** ان التنبيه الثاني من التنبيهات الخمس الواردة في البند السادس والسبعين هو وجوب اعلان فتح الشركة اذا ما فسخت قبل ختام المدة المعينة لها . على انه اذا لم يعلن ذلك الفسخ خلافا للنظام فلا تدري الناس بانفساخها ولهذا يكون لما الثقة بتعهدات مديريها لحدا نهاية المعينة لانها على ما اذيع قبل وهذا ما بوجب المسئولية على الشركاء مثالا عند تأسيس الشركة صار القرار ان تكون مدتها عشرة سنوات وقبل انقضاء المدة يستتب اي في نهاية السنة الثامنة توافق الشركاء على فسخها ولم يعلن ذلك الى العموم فكلمها بحرية المدير باسم الشركة في هاتين السنتين اي لحين انقضاء المدة المعينة في الاصل لتلتزم به الشركاء ولا يمكنهم التخلص من المسئولية بحجة الموافقة التي حصلت بينهم على فسخ تلك الشركة قبل اوانها ما عدا اذا حدث حادث شهر موجب فسخها طبعاً ككون احد الشركاء او المحكم عليه بحجة ما من الخجعات التي توجب فسخ الشركة قانونا وتوافر هذا الحادث بصورة لا يمكن الاعتذار به له وعدم معرفته من الذين يتعاملون مع الشركة فيجوز له لا حاجة لاذاعة واعلان مخصوص حيث ذلك الحادث يكفي لانهار فسخها



**البند الثانون** ان التنبيه الثالث من التنبيهات المذكورة هو وجوب اذاعة واعلان تبديل بعض الشركاء واحداً كان او اكثر او تركهم الشركة بالكلية فهذا الامر واجب اعلانه لان اعتبار الشركة سواء كانت من نوع التوللنتيف او القومانديت يقوم باعتبار الشركاء الكافلين اعمالها ولهذا صار من الواجب عند خروج احد من هؤلاء الشركاء من الشركة المذكورة او عند تبديله بشريك اخر اعلان الكيفية للجمهور ليأخذ الناس احصائياتهم مع تلك الشركة اذ من الجائز ان تكون ثقتهم بتلك الشركة مبنية على اعتبار ذلك الشريك الذي خرج منها ولهذا كان من العدل ان الشريك الذي خرج من الشركة بدون ان يعلن ذلك عموماً يفتي مسؤولاً عن اعمال تلك الشركة الى حين انقضاء مدتها المعينة ويعتبر شريكاً بالنظر الى المدعين على تلك الشركة ولكن بعد انقضاء المدة المذكورة اذا توافق الشركاء الباقون على امتداد الشركة فلا يكون مسؤولاً عن اعمالها الجديدة وبناء على ذلك جميعه قد اتفق ان من واجبات الشريك الذي يخرج من الشركة او يفتي عن حقوقه فيها لشخص اخر ان يستحصل اولاً رضا باقي الشركاء ومن ثم يعلن للجمهور بانه قطع علاقته مع تلك الشركة وقد كف يده عن جميع اعمالها وبعد اتمام ذلك يمكنه الانفصال عن الشركة انفصالاً باتاً

**البند الحادي والثمانون** ان التنبيه الرابع هو وجوب اعلان الشروط التي تضاف علاوة على صك الشركة المظم عند عقدها . مثاله لو كان كل من الشركاء مفوضاً اليه استعمال امضاء الشركة بتنفيذ السند الاول وبعد ذلك حصل الاتفاق بين الشركاء على ان يخصص هذا الامر اي استعمال امضاء الشركة في شريك واحد فقط فان لم يعلن هذا الاتفاق الجديد فلا يكون عند الآخرين مرجعاً بل بالنظر اليهم بقي وتدوم احكام المفاولة السابقة وينقضاء تكون الشركة مسئولة في جميع التعهدات التي تجري باسم الشركة من كل من الشركاء ولكن اذا حصلت الاذاعة اللازمة واعلنت الكيفية على العموم وجبت رعاية الاتفاق الجديد التجاري بين الشركاء وبعد ذلك التاريخ لا يقبل ما يتعهد به باسم الشركة ذلك الشريك الذي حصل القرار على منعه من استعمال امضاء الشركة واذا فرض قبل الناس

تعهداته فيحق للشركاء رفضها ولكن قد يحدث بعض شروط اضافية على صكوك الشركة وهي في ذاتها لاهية لها عند الناس الخارجين عن الشركة بل هي جهة بالنظر الى الشركاء فقط كقولك لو حصلت المفاولة بين الشركاء على تكتير او تقليل مائة ومعايش المدير فيكون ما لا يضر ولا ينفع الشخص الثالث بل مختصر خيرة وشره في الشركاء وعليه فلا وجوب ولا اقتضاء لاذاعته واعلانه على الجمهور

**البند الثاني والثمانون** ان التنبيه الخامس والاخير من التنبيهات المذكورة هو يفتي تبديل وتغيير عنوان الشركة لان عنوان الشركة هو عبارة عن امضاءها المخصوص فيها وحيث انه بموجب ذلك الامضاء يفتي جميع الشركاء مسئولين عن التعهدات والسندات المرفوعة عليها فاذا لاحتاجة لبيان درجة الاهمية في امر تبديل الامضاء وبناء على ذلك لو تبديل العنوان المخصص للشركة واتخذ لها عنوان غيره ولم يعلن ذلك على العموم فكل ما يوجد من السندات في العنوان السابق يكون جميع الشركاء مسئولين عنها ولكن بعد الاعلان المذكور لا يبقى اعتبار للعنوان الاول وعند ظهور مثل هذا السند لا تثتم فيه الشركة . ونظم التول بجن احكام البند ٦٤ والبند ٧٦ على هذه الصورة فائين اذا اجريت احدى المواد الموردة ولم تعلق وتراجع وفقاً للاحكام المذكورة كما لو وجد شروط جديدة بين الشركاء وبقيت مكتومة عن العموم فتنتج هذه التفسيرات تعود على جميع الشركاء ولا يفتي لم ان يرفضوا تعهدات الشركة ولكن عندما يريدون يمكنهم استناداً على وقوع تلك التفسيرات ان يدعوا بابطال والغاء المفاولات الجديدة غير انه يجب اعتبار تلك المفاولات التجارية بين الشركاء الى حين تاريخ وقوع الاستدعاء . اي ان وقوع الاستدعاء ينقض تلك المفاولات بحجة التفسيرات النظامية المذكورة لا يشمل ما قبله بل يكون حري بالاعتبار بالنظر لما بعده ومثل ذلك ايضاً لا ينبغي ان هذا الفصور يند الى مس صواح الشخص الثالث اعني الخارج عن الشركة بمعنى ان تنصير الشركاء بعدم اذاعة ما ينبغي اذاعته لا يعفيهم من اتمام ما قد تعهدوا به بل ان تلك التعهدات بالنظر الى الأشخاص الاجانب عن الشركة تعتبر كأنها صادرة من مصدر نظامي وشرعي



## الفصل الثاني

بحق الشركة الموقفة

البند الثالث والثمانون عدا عن انواع الشركات الثلاثة المذكورة في  
البند الحادي والعشرين يوجد شركة موقفة وهي مقبولة قانوناً فهذه الشركة  
المعروفة موقفة بعين فيها عقد المناولة لاجل العمل في صنفر من اصناف التجارة  
او في جملة اصناف لتصد ان يكون الربح عائداً الى كل شريك بمقدار حصته من  
تلك الشركة مثال ذلك اذا اشترى اثنان قطعة من الجواهرات او اجماع خمسة  
اشخاص وستة حطيرة بناء ان يكون الربح او الخسارة عائدين على كل منهم بحسب  
سهمه فمن مثل هذا الاتفاق تتولد الشركة الموقفة وبعد ان تباع قطعة الجواهرات  
المذكورة او وستة الحطيرة تبطل الشركة طبعاً ومن هذا القبيل ايضاً ما يفعله  
البعض من الاتفاق على التزام ايرادات احد الجسور او اعشار احد الساجق  
فمشاركهم في ذلك نعد من باب الشركة الموقفة حتى اذا اكل الشيء المبني عليه  
الشركة تنسخ تلك الشركة فاهية هذه الشركة وتحدد ما مع بيان الترقى الكائن  
بينها وبين شركة التولتيف قد ورد منفصلاً في البند الحادي والثلاثين فلم  
يبق حاجة الى الاعداد هنا ولكننا نقصر الان على ذكر نبذة واحدة على سبيل  
التسمية فنقول ان الشركة الموقفة لم يكن لها هيئة مستقلة كباقي انواع شركات التجارة  
الثقة فلا يعين لها اسم خاص بها ومحل ورأس مال مخصوصين لها وبناء على ذلك  
اذا افلست هذه الشركة فما يبقى من راسمالها يتوزع بالسوية على الشركاء الذين هم  
بالطبع اصحاب دينها ولا يكون فيها احد من اصحاب الديون المنازعة فالشركاء  
الموقوفون ليسوا بضامنين ديون الشركة بمعنى انهم لا يكون احدهم كفيلاً للآخر  
ولكن اذا اعطى واحد منهم سنداً باسم جميع الشركاء لخص خارج عن الشركة  
فلا يلتزم به باقي الشركاء بل يرضى مشولاً به الشريك الذي امضاه فقط ولكن  
اذا كان ذلك السند مضى من كل من الشركاء ولو لم يكن مصرحاً فيه ان كل  
واحد كفيل للآخر فمع ذلك يلزم الجميع ان يقوموا بمدرجاته ولكن اذا كانت  
حصة كل شريك مفرزة على حدة يعني لو كان السند يبلغ عشرة الاف غرض

وفيه تصريح بان كل واحد ملتزم بالفي غرض قبلتهم عند ذلك كل واحد يدفع  
ما عليه ولا يعشون اذ ذاك كفلاء الواحد للآخر (المادة ٣٦ و ٣٧ من  
قانون التجارة)

(تنبيه) ان هذه الشركة يسميها قانون التجارة شركة محاصة ولكن قد وجدنا  
ان يسميها بشركة موقفة السب واحكم ولهذا عدلنا اليها

البند الرابع والثمانون من الغني عن البيان ان اثبات عند الشركة  
التجارية الكاتبة بين عدة اشخاص يكون بابرار السند او ببراهين وادلة قوية ولهذا  
ان لم يبرز سند الشركة او نظائره من البراهين الناطقة فلا تثبت الشركة ولكن  
اثبات الشركة الموقفة لا يحتاج الى مثل هذه التكاليف يعني يمكن اثبات عند  
الشركة الموقفة الكاتبة بين اثنين او اكثر بابرار المكاتيب والدفاتر مثلاً تاجر مقيم  
في بيروت ارسل رقيباً الى تاجر اخر مقيم في الاسنانة وكله ارسال شحنة حطية برسم  
الشركة بناء على ان يكون ربحها او خسارها مناصفة بينهما وذلك التاجر المقيم  
في الاسنانة قد قبل بذلك وارسل تلك الشحنة وبعد ذلك انكر التاجر المقيم في  
بيروت الشركة فذاك التاجر يمكنه ان يثبت الشركة بابراره الرقيم الذي كتبه  
ذاك له او انه يثبتها من دفاتره هذا ولما كانت الشركة الموقفة ليست كباقي  
الشركات يعني ليس لها هيئة مستقلة كما اوضحنا ذلك قبلاً لم يكن من اللازم في  
حق انشاءها اجراء النظامات اللازمة في غيرها كما لاعلان والاداعة وغير ذلك  
من التكاليف (المادة ٣٨ من قانون التجارة)

## الفصل الثالث

بحق المنازعات التي تحصل بين الشركاء

البند الخامس والثمانون قد اوضحنا في البند السابقة صورة تشكيل  
وادارة الشركات التجارية على اختلاف هيئاتها المتنوعة ووضحنا وظائف الشركاء  
المخصوصة بهم وباقى المنفردات وعليه فنبادر الان لبيان كيفية فصل وروية  
المنازعات التي تحصل بين الشركاء فنقول



ان المنازعات المذكورة لا يجوز فصلها وحسمها في محكمة التجارة ولكن من الضرورة ان يسمى لها محكمون او محزون حيث يتشكل مجلس مخصوص مركب من حملة ذوات وترى فيه تلك المنازعات . يعني ان الشركا المنازعين يعينون مميزين يفصلون المواد المنازع فيها لان اكثر تلك المنازعات منشأها اختلاف في المحاسبات وامر فصلها يتوقف على روية دفاتر الشركة وابوراتها والتدقيق بها فلو نيط ذلك بمحكم التجارة للزم له وقت طويل هذا وان المميزين جائز تعيينهم من جميع صنوف الناس ولكن قد جرت العادة من القديم ان يكونوا من الانام المعتبرين المعدودين في سلك التجارة وقد راعت محكمة الاستانة ايضاً هذه القاعدة لان من الامور المهمة ان يرى المحزون تلك الدعوى بنوع خالٍ من الغرض ولهذا متى كانوا من الأشخاص المعتبرين الحميدي الاطوار تزيد فيهم امنية الطرفين المتخاصمين وكونهم من صف التجار هو لكي يدركوا المادة المنازع فيها بظروفها اكثر من غيرهم . واذا تبين ان بين المميزين والمتخاصمين احد ذو قرابة ما يفصل من التحكيم اذا طلب الخصم فصله ولكن اذا كانت تلك المنازعة لا تتعلق في معاملات الشركة وكانت من الحقوق العادية المحضة لاتصل بمعرفة المميزين بل في محكمة التجارة كما لو حدث دعوى بين الشركا على هذه الصورة وهي ان احد الشركا طلب الخروج من الشركة بحجة عدم استيفاء القرائط القانونية كاعلان واذاعة خلاصة صك الشركة عند تأسيسها فعارضه باقي الشركا في هذه الدعوى فلا تكون الدعوى حيشة من قبيل الاخذ والعطا ولهذا ينبغي ان ترى في محكمة التجارة ومثل ذلك ايضاً اذا ادعى بعض الشركا على واحد منهم وطلبوا طرده من الشركة بسبب سوء تصرفاته فهذه الدعوى لكونها من مواد الحقوق فتري كذلك بمحكمة التجارة كما انه لو كانت دعوى بين الشركا لا علاقة لها بالشركة اصلاً يعني ان تكون معاملات الدعوى خارجة عن الشركة بالكلية فلا يجوز رويتها بمعرفة مميزين بحجة ان المتخاصمين هما شركا بل ينبغي ان تنصل في محلها الاجابي ( المادة ٤٠ من قانون التجارة )

البند السادس والثمانون بعد اعطاء التبرار بحق الدعوى على ان ترى بمعرفة مميزين يصير نصيبهم على احد وجهين احدهما ان يكتب الخصام للمميزين سنداً مشعراً بنصيبهم مع ما يحصل التبرار عليه بينهم من المقاولات وتحديد درجات اقتدارهم والثاني انهم يتصورون بمعرفة محكمة التجارة التي تبين لم ايضاً درجات ما ذونهم وفي هذه الصورة حيث توجد تقارير الطرفين في سجل قيود المحكمة مع ابناء المميزين يكون ذلك مقام سند ولكن اذا منع احد الطرفين المتخاصمين عن تسمية مبرز للمحكمة ان تعين مبرزاً اخر بناء على طلب الخصم مع الميز الذي يكون قد سماه احد المتخصصين ثم يلزم ان يقيم ان ليس من الضرورة تعداد المميزين بقدر تعداد المتخصصين بل اذا كان الشركا المتخاصمين متقربين الى قتيبن فلكل منهما ان تسمى مبرزاً مثلاً لو كانوا خمسة الشخص وانفق منهم ثلثة على اثنين فينصب من طرف الثلاثة مبرز واحد ومن طرف الاثنين مبرز اخر ولا يكون حاجة الى نصب خمسة مميزين من طرف كل شريك مبرز واحد ويجوز ايضاً ان يقام من طرف كل فتواثان بدل الواحد ولكن اذا كان كل من الخمسة اشخاص يعزل عن الاخر فيتعدد المحزون تعداد المتخصصين هذا وقانون التجارة لا يصرح بعدد المميزين اي انه لا يحدد مقدار العدد الواجب نصبه من كل فئة ولكن قد اصطلحت محكمة الاستانة على تعيين مبرز واحد او اثنين من طرف كل من الشركا المنازعين ( المادة ٤٢ و ٤٤ من قانون التجارة )

البند السابع والثمانون بعد تعيين المميزين ونصيبهم تعطى لهم مهلة مناسبة لاصدار الحكم في تلك الدعوى واصدار مضبطنها وهذه المهلة تعطى بتراضي الفريقين المتخاصمين على ان المميزين ملزومين ان ينبوا المسألة ويحكموا بها ويعطوا مضبطنها في ظرف تلك المهلة واذا لم يجزوا حتى وظيفتهم في وقتها المعين همون تحت المشاوية ويحكم عليهم بالعطل والضرر عند الاقتضاء واذا اعطوا قراراً بعد انقضاء المهلة المعينة يكون باطلاً ويعتبر كأنه لم يكن ولكن اذا عرضت اسباب مانعة من روية الدعوى واعطاء قرارها في ظرف المدة المعينة فملزومون اي المحزون ان يجزوا الطرفين المنازعين ويطلبوا مهلة جديدة واذا لم يحصل



اتفاق فتعرض الكيفية لمحكمة التجارة كما انه اذا لم يحصل اتفاق على تعيين المهلة اللازم ان تعطى في اول الامر يعني اذا كان من قصد بعض المتنازعين ان يجعلها ثلاثة اشهر وبعضهم لم يرضها اكثر من شهر فحينئذ نعينها محكمة التجارة على ما تراه موافقاً (المادة ٤٣ من قانون التجارة)

**البند الثامن والثمانون** بعد تعيين المميزين يجتمعون في محل ما بمحضصونه ويعقدون جلسات بقدر اللازم ويفصلون الدعوى المتنازع فيها بموجب مضبطة يقدمونها الى محكمة التجارة فتبلى تلك المضبطة في المحكمة فان وجدت موافقة النظام ومقارنة للعتابة يصدق عليها ويؤمر باجرائها وان وجدت خلاف ذلك فينبأ على طلب احد الطرفين تائم المحكمة بالغائها وتعيدها تكراراً الى مميزين غيرهم (المترجم: لي على هذا الرأي ملاحظة اوردها في البند ٩١) ولكن اذا كتب الخصام على انفسهم صكاً يعبر عنه بالقومبروميسو والزموا ذاتهم بقبول الحكم على اية صورة كانت وانهم لا يرفعون دعواهم الى محكمة اخرى فيستدبر يكون القرار قطعياً ولا يقبل التغير او التبديل بل ينفذ بعينه ومع كل ذلك اذا وقع سهو ما في ذلك الحكم كادخال نفقة مكررة او غلط جمع او سقط قلم من جدول الحساب او اضافة قلم لا اصل له البتة وادعى احد الخصمين تصحيح ذلك السهو فيمكن اصلاحه وتصحيحه كما انه اذا ثبت ان المميزين اجروا حيلة ما او اخذوا رشوة او ارتكبوا خطأ ما نظير ذلك فقرارهم يكون باطلاً ونجراً بمقتضى المجازاة اللازمة (المادة ٤١ من قانون التجارة)

**البند التاسع والثمانون** عند اجتماع المميزين لكي يفصلوا تلك الدعوى المتنازع عليها يلتزم الشركاء ان يسلموا اليهم جميع الاوراق المتعلقة بالدعوى والوثائق التي كتبوها في هذا الصدد خلوا من ان يدفعوا عنها رسماً او تكلفاً ما في الشريك الذي يتاخر عن تسليم اوراقه تعطى له مدة عشرة ايام من طرف المميزين لكي يسلمها في ظرف تلك المدة واذا اتى التسليم فيناط برأي المميزين ان تعطى له مهلة اخرى فان مضت الثانية ولم يحضر الاوراق او ان لم يستجيب المميزون اعطاء مهلة اخرى يسوغ لهم ان يروا الدعوى ويحكموا بها بمقتضى الاوراق والوثائق

التي تكون دفعت اليهم ولاجل ايضاح هذا الامر اجلي ايضاح تضرب لذلك مثلاً فنقول لو حدث بين شاكر افندي وبرتو افندي وعلي افندي الشركاء نزاع افضى الى اقامة مميزين فاجتمع المميزون المنتخبون لرؤية الدعوى وعند طلبهم اوراق الدعوى من المتداعيين تاخر علي افندي عن تسليم جميع الاوراق او بعضها فنبه عليه من طرف المميزين لكي يسلم تلك الاوراق في ظرف عشرة ايام فان مضت المدة ولم يسلمها فالمميزون يكتبون بالاوراق المسئلة اليهم من شاكر افندي وبرتو افندي ولم ان يفصلوا الدعوى على حد مقتضاها ولم ايضاً ان يؤخروها مدة اخرى وينبها على علي افندي لكي يسلم الاوراق في المدة الثانية ولكن اذا انقضت المدة الثانية وعلي افندي لم يسلم الاوراق فيحينئذ يصرف النظر عنها بالكلية ويكتفي بالاوراق الموجودة وبوجها بيادر لتفصل الدعوى لان امتناع علي افندي من تسليم الاوراق وعدم التفاتوا الى تنبيهات المميزين بوجبان تاخير رؤية الدعوى وهذا يضر بصالح الشريكين الآخرين فوقاية لها من الضرر المنسب من علي افندي يجب ان ترى الدعوى على مقتضى الاوراق الحاضرة وهكذا تكون المصلحة الناتجة من افعال علي افندي وتوايه او ثمره لاحقة به دون سواء (المادة ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ من قانون التجارة)

**البند التسعون** بعد ان يكون المميزون احاطوا علماً بكيفية الدعوى ومتفرعاتها يكون لكل منهم ان يبرز رأيه بخصوصها ويصدر القرار بما بالاجماع او باكثرية الآراء ومثال ذلك لو كان المميزون اربعة اشخاص خالف رأي احدهم رأي الثلاثة لحصل القرار بحسب رأي الثلاثة بسبب الاكثرية. ولكن عند تعادل الآراء يعني عندما تنقسم آراء الاربعة المذكورين الى شطرين متساويين يكون على كل من المجانبين ان يجري مضبطة براسها يبين فيها وجه المخالفة ولا تكون احدى المضبطين ولا كتابتها بمنزلة القرار ولكن يقام مميز خامس لترجيح رأي احدهما فحينما يكون رايه فنهناك تكون الارجمية وبناء على ذلك فيكون على الشركاء المتنازعين ان يتبصروا في هذا الامر باحدى يده وعند اعطاء السند المعبر عنه بالقومبروميسو يجب عليهم ان يذكروا فيه اذا انقسمت آراء المحكمين الى قسمين متساويين يكون



زيد او عمر مميزاً خامساً يرجح احد الجانبين وان لم يكن في الصك المذكور تصريح بذلك فالمميزون يتخونه بمعرفتهم وان اختلفوا في اتخاذ فعلية محكمة التجارة ان تنصب وتعيه وهو اى الميز الخماس يندب الطرفين المتنازعين والمميزين المختارين الى روية الدعوى واستماعها وبعد ان ينف على حقيقة الخلاف يظهر رأيه في ترجيح احد القرارين وله ايضا ان يتفق مع المميزين المذكورين على اتخاذ رأي جديد بوجه الاكثرية ولكن اذا امتنع المميزون من المذاكرة معه في هذا الشأن واصروا على رأيهم الاول فعليه اذ ذاك ان يعين النظر في المضبطة من المتعارضتين وبعد وقوفه على حقائق الامور يبرز رأيه بالترجيح على ان من الضرورة ان يضم رأيه الى احد الطرفين فلو ابدى رأياً مخالفاً لما كان مردوداً وغير جائز (المادة ٤٩ و ٥٠ من قانون التجارة)

البند الحادي والتسعون بعد ان يفصل المميزون الدعوى يصير عليهم ان يوضحوا رأيهم بموجب مضبطة بصرح فيها بجميع العلل والاسباب اى على اى وجه هي مبنية وعلى اية مادة من مواد قانون التجارة موضوعة وان خلا حكمهم عن مثل هذه البيانات فتكون مضبطتهم غير معتبرة لا يعتد بها ثم بعد تنظيم المضبطة المذكورة حسب الاصول كما قلنا وبعد تقديمها لمحكمة التجارة بتوجب اجرائها ولكن اذا لم يشترط الفريقان المتنازعان على انفسهم في الصك الذي دفعوه الى المميزين ان القرار يقبل منهم بغير استئناف فيبقى لكل منهما ان يعترض على تلك المضبطة وعند وقوع الاستدعاء بذلك يمكن لمحكمة التجارة عند الاقتضاء ان تلغي احكام تلك المضبطة وتامر بفصل وروية الدعوى ثانية (للمترجم: اني اشك في صحة هذا الرأي وعندي ان الدعوى ترى استثنائاً فقط واذا كانت غير قابلة للاستئناف فتكون قابلة لاعادة المحاكمة او التمييز وبدون ذلك لا ينبغي للمحكمة ان تنس الحكم المذكور لان البند ٤١ من القانون يعبر عن الاستئناف بالفعل معتبراً حكم المميزين كانه صادر من نفس تلك المحكمة التي عينتهم فلا يمكن اذا الاصلاح الا بالاستئناف او التمييز او اعادة المحاكمة ولهذا قال البند ٥٠ من القانون ان حكم المميزين ينفذ بعينه بدون تعديل وتغيير)

البند الثاني والتسعون لا ينبغي ان الشركة تنسخ بموت احد اعضاءها ولهذا تجب روية محاسبتها بمعرفه مميزين فبناء عليه يجب ان ينصب مميزون من طرف الشركا الاحياء ومن ورثة الشريك المتوفى ويحصل الشروع في روية المحاسبة ولما كان من الواجب مراعاة جميع الشروط المدرجة في صك الشركة الذي يقرر حين تشكيلها فان كان في ذلك الصك شرط بين الشركا على ان المنازعات التي تحدث ترى بمعرفه المميزين بلا استئناف فلا ينفق لورثة المتوفى مخالفة ذلك الشرط ان يجب عليهم ان يطبقوا العمل على احكام تلك المفاولة يعني ان الورثة يكونون ملتزمين ان يجرؤا المادة التي تعد بها مورثهم للشركاء في حال حياته (المادة ٥١ من قانون التجارة)

البند الثالث والتسعون بعد روية محاسبة الشركة اذا ظهر للشريك المتوفى المذكور ديون وكانت له ورثة قصر فامر تسليم ذلك المبلغ الى وصيه متعلق برأي مجلس الوالا (هذا المجلس كان بالاستانة العلية والتي) وعند نداعي الورثة مع الشركا ونصب مميزين متفقين من الطرفين فوصي القاصر غير مأذون ان يعطي سنداً بان يقبل قرار المميزين بدون استئناف لان باتفاقه مع باقي الشركا وقبوله قرار المميزين بالتمام احتمال وقوع الضرر على القاصر ولهذا اذا اعطى سنداً للمميزين على هذا الوجه لا يعتد به وبعد في حكم الساقط

قد طبع (الاصل) في النفوس خانه العامة في ٢٦ جا سنة ١٢٧٨

تمت الترجمة في الاستانة العلية في ١٥ كانون الاول سنة ١٨٧٧

وطبع في بيروت في شهر حزيران سنة ١٨٨٠



Handwritten text in Arabic script, mostly obscured by a large diagonal strip of yellowish-brown tape. The text is arranged in horizontal lines across the page.





